الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة

التقرير السنوي

(أيار ٢٠٠٩ – أيار ٢٠١٠)

2010

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة

التقرير السنوي

(أيار ٢٠٠٩ / أيار ٢٠١٠)

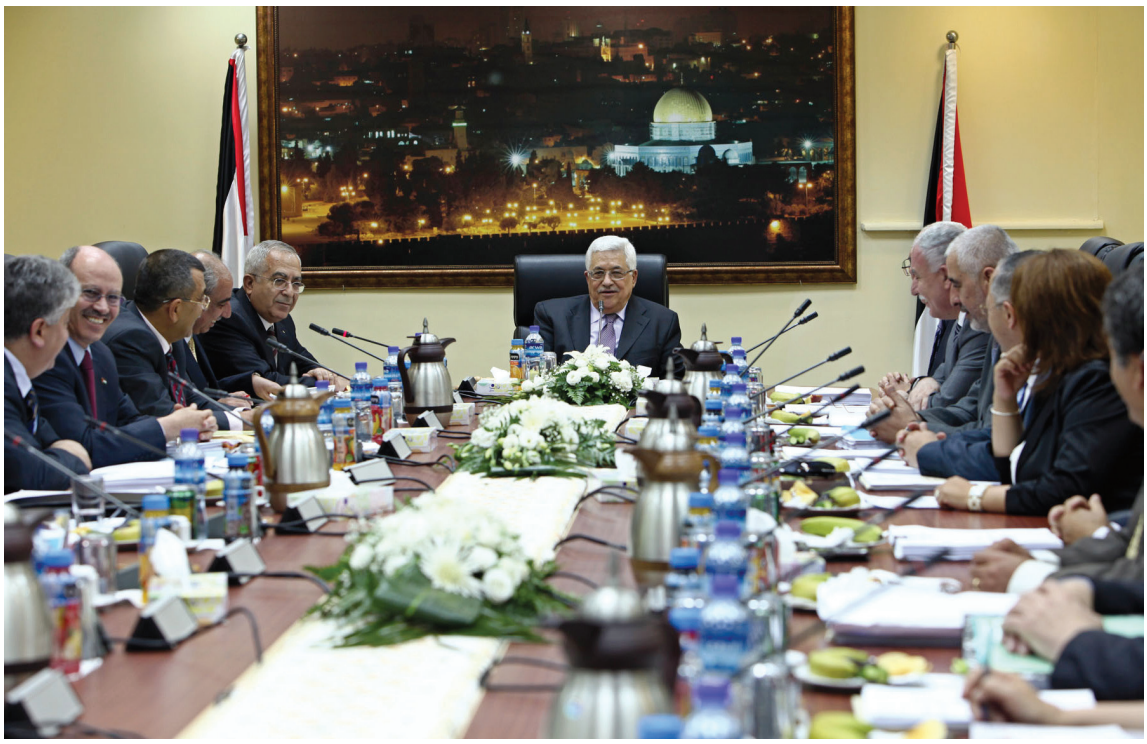

المحتويـــــــات

كلمة رئيس الوزراء / كلمة أمين عام مجلس الوزراء		٧
كلمة رئيس الوزراء		٩
كلمة أمين عام مجلس الوزراء		١١
الملخـــــص التنفيـــــذي		١٣
المواقف السياسية للحكومة		٢١
الأمانة العامة لمجلس الوزراء		٢٥
السياسات القطاعية		٢٩
قطـــــاع الحكـــــم	في مجال تطوير العلاقات والشؤون الخارجية	٣٠
	في مجال توفير الأمن وسيادة القانون	٣٢
	الجانب المدني	٣٥
	تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية	٣٦
	الإصلاح والاستقرار المالي	٣٨
	إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية	٤٢
	الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية	٤٥
	المساءلة والشفافية	٤٦
	تعزيز وإصلاح مؤسسات الحكم المحلي	٤٧
	الجانب الديني	٥٠
قطاع التنمية الإجتماعية	في مجال الحماية الاجتماعية	٥٣
	في مجال دعم التعليم	٥٧
	في مجال دعم القطاع الصحي	٥٩
	في مجال دعم العمل والعمال	٦٢
	في مجال تمكين المرأة والشباب	٦٣
	دعم وتطوير الثقافة والإعلام	٦٦
	في شؤون مدينة القدس	٧٠
	في مواجهة سياسات الجدار والاستيطان	٧٣
	في مجال دعم ومساندة الأسرى والمحررين	٧٥

قطاع التنمية الإقتصادية	تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة	٧٨
	في مجال دعم القطاع الزراعي	٨١
	دعم القطاع السياحي	٨٣
	في مجال دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٨٥
	في مجال إصلاح إدارة الأراضي	٨٧
قطـاع البنيــة التحتيــة	النقل والمواصلات على الطرق	٨٨
	في مجال دعم الإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت المدمرة	٩١
	إدارة المياه والمياه العادمة	٩٢
	إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة	٩٥
	في مجال دعم قطاع الكهرباء والطاقة	٩٦
الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة الفلسطينية		٩٩
التوصيات العامة		١٠٣
الملاحق		١٠٧

كلمة رئيس الوزراء
كلمة أمين عام مجلس الوزراء

كلمة رئيس الوزراء

بمرور عام على عمل الحكومة الثالثة عشر، وانقضاء حوالي عام على إعلان وثيقة السلطة الوطنية الفلسطينية «فلسطين: انهاء الاحتلال واقامة الدولة»، راكم شعبنا عدداً من لبنات أساسية نحو تحقيق أهدافه الأساسية. ولا يقتصر ذلك فقط على ما تم تنفيذه من مشاريع بنى تحتية واستكمال بناء مؤسسات الدولة وأسسها ومقوماتها في مجالات الحكم والادارة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بل الأهم هو ما يتحقق يومياً من تعاظم الالتفاف الشعبي حول هذه الخطة، والثقة بحتمية إنجاز أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وفي مقدمتها انهاء الاحتلال واقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف.

إن إستراتيجية السلطة الوطنية وبرنامج عمل الحكومة يستهدفان بشكل رئيسي بناء المؤسسات القوية والقادرة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات. وهذا ما تسعى وثيقة التدخلات الحكومية التي يجري اعدادها كموجه لعمل السنة الثانية والأخيرة من الخطة بهدف المزيد من التركيز على الاهداف والمشاريع الأساسية المطلوب إنجازها لإستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية في كافة المجالات، لضمان تأكيد الجاهزية الوطنية و إقامة دولة فلسطين، الأمر الذي يتطلب المزيد من إنخراط الجميع في عملية البناء، والارتقاء إلى ما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا لشعبنا، وبصورة خاصة الإسراع في إنهاء الإنقسام وإعادة الوحدة للوطن ومؤسساته، بما يمكن شعبنا وسلطته الوطنية من النجاح في بناء هذه المؤسسات الموحدة لدولة فلسطين في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ومما لا شك فيه ان النجاح في انجاز كل ما هو مطلوب على درب الاعداد لقيام الدولة سيشكل رافعة أساسية للجهد الوطني والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونيل حقوقنا الوطنية المشروعة في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتنا المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

إن ما تحقق من انجازات والتفاف شعبي متعاظم، يعطينا المزيد من الثقة بأن العام القادم سيكون عام الانجاز والتميز لاستكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين، الأمر الذي يتطلب توسيع قاعدة الانخراط في هذه العملية من قبل المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهيئات الحكم المحلي، والتركيز على القضايا الجوهرية التي تضمن تحقيق المزيد من القدرة في تقديم الخدمات على أساس مبادئ العدل والانصاف والشراكة، وتكريس الشعور بالأمن والمواطنة من قبل الجميع.

د. سلام فياض

رئيس الوزراء

كلمة أمين عام مجلس الوزراء

عام كامل مضى منذ الإعلان عن برنامج الحكومة الثالثة عشرة، وثيقة فلسطين: «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، وما تضمنه من أهداف وطنية وسياسات وبرامج حكومية يستهدف بناء مؤسسات الدولة الفاعلة والقادرة على تلبية احتياجات المواطنين، وتنمية إمكانياتهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود، بإشراك جميع فئات المجتمع وأطيافه في تنمية مؤسساتنا وتطويرها، وتوفير كل ما هو ممكن من مشاريع البنية التحتية والخدماتية، إنطلاقاً من أن كل إنجاز لشعبنا هو خطوة نحو إنهاء الاحتلال وتعزيز مشروعنا الوطني. وبالرغم من جميع الصعوبات والعوائق وحملات التشكيك في قدرة الحكومة على تنفيذ برنامجها، إلا أنها عملت بجد وتفان وإخلاص، وتمكنت من تحقيق إنجازات عديدة في شتى المجالات.

ويسرنا أن نعرض في هذا التقرير أبرز الإنجازات التي قامت بها الحكومة خلال عام كامل ليكون في متناول المواطنين والمهتمين، متضمناً الخطوات التي خطتها في مجال دعم صمود المواطنين لمواجهة سياسات الاحتلال وممارساته، وفي مجال بناء مؤسساتنا الوطنية على أسس عصرية سليمة، إلى جانب تعزيز سلطة القانون وترسيخ الأمن والنظام والعدالة والإدارة الفاعلة، والنهوض باقتصادنا الوطني وبنيتنا التحتية، إنطلاقاً من تصميم الحكومة على المضي في خدمة شعبنا وتحقيق آماله وتطلعاته في الحرية والاستقلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

التحية لأبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده

والحرية لأسرانا الأبطال

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار

د. نعيم أبو الحمص

أمين عام مجلس الوزراء

الملخـــــص التنفيـــــذي

الملخص التنفيذي

جاءت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة امتداداً للحكومات الفلسطينية السابقة هادفةً إلى حماية القضية الفلسطينية والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده على أرضه، وقد التزمت بتعميق الإنجازات التي حققتها هذه الحكومات، وركزت على ضرورة استكمال البناء المؤسسي للدولة الفلسطينية المنتظرة خلال العامين القادمين وضرورة توفير الخدمات لأبناء الشعب الفلسطيني على درجة عالية من الكفاءة وضمن منهج عمل جديد يرقى بالأداء.

لقد استند برنامج وخطة عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على **وثيقة «فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»**، وتركز جهدها الرئيسي على بلورة هذه الوثيقة، وترسيخها كموجه لعمل الحكومة وكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية لاستكمال بناء مقومات وأسس ومؤسسات الدولة الفلسطينية وبنيتها التحتية، وتمكين تلك المؤسسات الرسمية من الاستجابة الفعالة لاحتياجات المواطنين، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتفعيل انخراطهم الشامل في إنجاز المهام الوطنية التي حددتها الوثيقة، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال.

وقد حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر على المضي في ثلاثة مسارات شكلت الركائز التي استندت إليها في نضالنا الوطني، **أولها** استمرار اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في ظل نضالها السياسي المتمثل في حشد الموقفين العربي والدولي لدعم الحقوق الوطنية الفلسطينية، استناداً إلى البرنامج الوطني الفلسطيني، **وثانيها** الاستمرار في نهج المقاومة الشعبية السلمية لمجابهة سياسة الاستيطان والجدار العنصري، وجميع أعمال القمع الاحتلالي وإرهاب مستوطنيه، **وثالثها** الاستمرار في تطبيق خطة العامين، والتي أعلن عنها في آب الماضي، لبناء مؤسسات دولة فلسطين وبنيتها التحتية.

ففي ظل الظروف الصعبة التي ما زال يعاني منها الشعب الفلسطيني واستمرار مواصلة الاحتلال الاسرائيلي لاعتداءاته وأعماله الوحشية التي يرتكبها على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وخاصةً في قطاع غزة من تدمير وهدم وقتل واعتقالات وتشريد والتهام الأراضي وتوسيع للمستوطنات، ناهيك عن استمرار حالة الانقسام بين الضفة وغزة، نتيجة إحجام حركة حماس عن عملية المصالحة الوطنية واستمرارها في انقلابها على الشرعية، وبذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر في العام الأول لعملها جهوداً حثيثة وكبيرة من أجل تخفيف معاناة المواطنين ودعمهم وتوفير العيش الكريم لهم وتقديم كافة الخدمات الأساسية واللازمة لجميع الفئات الاجتماعية دون تمييز مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات المهمشة والفقيرة والمحرومة والأكثر تضرراً من الاستيطان والجدار، وذلك بهدف تعزيز صمودهم وتثبيتهم على أرضهم لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي الغاشم، كما وقامت الحكومة الفلسطينية خلال الفترة الماضية ببذل أقصى جهودها على الصعيد السياسي والوطني من اجل توفير أجواء المصالحة الوطنية وتوجيه الدعم باتجاه إعادة الوحدة الوطنية واللحمة بين شقي الوطن، ووقف حالة التشرذم السياسي والاستنزاف الذي أدى إلى مزيدٍ من المعاناة والتضحية بين أبناء الشعب الفلسطيني.

لقد تعددت إنجازات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لتشمل جميع المجالات السياسية الداخلية والخارجية والجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية.

فعلى صعيد **تطوير العلاقات الخارجية الاقليمية والدولية** قامت الحكومة الفلسطينية ببذل مساعي حثيثة للحصول على دعم كبير للقضية الفلسطينية سواء عبر تطوير العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية لضمان مزيداً من الدعم السياسي والمالي لها، أو عبر التواصل مع الجاليات الفلسطينية في المهجر وتوجيهها لخدمة القضية الفلسطينية، ففي هذا الجانب صادقت الحكومة على تشكيل لجنة خاصة للعمل على صرف المساعدات المالية لمساعدة المنكوبين من زلزال هايتي لا سيما الجالية الفلسطينية، وأكدت أمام المحافل الدولية على ضرورة تطبيق توصيات تقرير غولدستون الذين يدين اسرائيل بارتكاب جرائم حرب، وعملت على تشكيل لجنة وطنية مستقلة لمتابعة العمل بهذا التقرير وتقديمه إلى الأمم المتحدة. هذا إضافةً إلى عقدها العديد من اللقاءات السياسية لمتابعة تطورات العملية السلمية، وتوقيعها العديد من الاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون السياسي والمالي والاقتصادي مع الدول الأخرى تأكيداً على هدفها الرامي إلى تحقيق السيادة والاستقلال والحرية.

وفيما يخص الجانب الأمني بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتمكين المؤسسة الأمنية وإعادة هيكلتها، إلى جانب التقدم الكبير الذي قامت وما زالت تقوم به للقضاء على مظاهر الفوضى والفلتان الأمني، وفرض النظام العام وتعزيز سيادة القانون، والذي ظهر عبر قيام أجهزتها الأمنية بملاحقة المطلوبين للعدالة ومصادرة المركبات غير القانونية والمواد الفاسدة والبضائع المهربة والتحري عن جرائم القتل والاعتداءات الأخرى على الاشخاص والأموال واحتواء المشاكل العشائرية والعائلية. كما وقامت الحكومة في إطار دعمها وتعزيزها لعمل المؤسسة الأمنية بالمصادقة على تخصيص مجموعة من الأراضي الحكومية في المحافظات بغرض إقامة العديد من المنشآت والمشاريع الأمنية عليها حتى تتمكن هذه الأجهزة من القيام بعملها على أكمل وجه.

أما في الجانب المتعلق بدعم القضاء الفلسطيني وبنيته التحتيه، قامت الحكومة الفلسطينية بتوفير كافة الإمكانيات المادية ورفدها بالمصادر البشرية والخدمات الأساسية الأخرى بغية تعزيز العلاقة وتطوير التعاون ما بين السلطة التنفيذية والجهاز القضائي بما يضمن تحقيق هيبة القضاء واستقلاليته، فبغرض تقديمها الخدمات الأفضل للمواطنين وزيادة النجاعة في القطاع العدلي صادقت على إنشاء مجمع للمحاكم في مدينة طولكرم وصادقت على إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي في وزارة العدل سعياً لحماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، إلى جانب ذلك صادقت أيضا على تشكيل لجنة وزارية لدراسة مقترح إنشاء محكمة قضايا الجمارك الاستئنافية بهدف تطوير المحاكم المتخصصة في مجال النزاعات.

وسعياً **لتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، وترشيد النفقات الحكومية** بما يعزز النهوض بالنظام المالي واصلت الحكومة انجازاتها المتعددة في تطوير السياسات المالية وتقليص العجز في الموازنة العامة وتحقيق العديد من الاصلاحات المالية في النظام، فقد عملت على زيادة نسبة الإيرادات الناجمة عن تحصيل الضرائب بأنواعها، وتحصيل الديون لصالح الخزينة، والتزمت بتسديد الرواتب لكافة موظفي القطاع العام والمتقاعدين وتسديد كافة المستحقات المالية لهم، وقامت أيضاً بإعداد ونشر قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ والتي قدرت بحوالي (٣,١٣ مليار) دولار، مخصص منها (٦٧٠ مليون) دولار على النفقات التطويرية، إضافةً إلى انخفاض العجز المالي فيها إلى (١,٢ مليار) دولار مقابل (١,٤٥ مليار) دولار عن موازنة العام الماضي الأمر الذي ينطوي على تحقيق إصلاح مالي بنسبة ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وحرصاً على هدفها في **تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة** والاستغلال الأمثل للموارد، صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر على الإطار العام لإعداد المخطط الوطني المكاني لما له من أهمية في رسم السياسات والتوجهات الوطنية للتنمية الشاملة وتوزيع الأنشطة الأقتصادية بشكل أمثل.

ودعماً لعملية **الإصلاح الشامل في الجوانب الإدارية والمالية والخدمة المدنية**، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بمجموعة من الانجازات الفعلية والتي تبلورت من خلال استصدارها بعض القرارات الهامة التي شكلت انعكاساً واضحاً لنية الحكومة في النهوض بالمؤسسات الحكومية وإصلاح كافة جوانب الخلل فيها، ففي الجانب الإداري قامت بالمصادقة على إجراء تعديل لعدد كبير من الهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات وصادقت على وثيقة مشاريع السنة الأولى من برنامج عملها، إضافةً إلى إنشاء مجالس استشارية قطاعية للوزارات والمؤسسات الحكومية بهدف تحقيق الاصلاح والشراكة بين المؤسسات في القطاع العام

والخاص. أما في الجانب المتعلق بإصلاح إدارة الخدمة المدنية قامت الحكومة الفلسطينية بتشكيل لجنة فنية للعمل على تعديل قانون الخدمة المدنية بما ينعكس إيجاباً على حقوق الموظفين العاملين في القطاع الحكومي.

وفي مجال **تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة** والتي شكلت أحد أهم المبادئ الأساسية العامة التي قامت عليها وثيقة فلسطين بغرض ترسيخ أسس الحكم الصالح والنهوض بالمؤسسات العامة على نحو متميز بشفافيته ونجاعته استحدثت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر منصباً جديداً لرئيس هيئة الكسب غير المشروع، في إطار مكافحة الفساد وحماية المال العام ومساءلة كل من يرتكب أعمالاً غير مشروعة بغض النظر عن منصبه أو مكانته.

ونظراً للأهمية والأولوية التي تشكلها المجالس المحلية ودورها في تعزيز العملية التنموية وتحقيق المشاركة الديمقراطية قامت الحكومة الفلسطينية بصب جهودها في تحقيق المزيد من الشفافية في قطاع الهيئات المحلية، ولهذا الغرض أكدت الحكومة على ضرورة إجراء الانتخابات المحلية في كافة الأراضي الفلسطينية واستصدرت قراراً قاضياً باستمرار التدابير اللازمة لإجراء الاقتراع لانتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية بتاريخ ٢٠١٠/٠٧/١٧، ايماناً منها بضرورة اتمام هذه العملية الديمقراطية وإن لم يجر تحقيقها.

أما في الجانب الديني ونظراً لخصوصية المجتمع الفلسطيني، أدركت الحكومة الفلسطينية أهمية هذا المجال ودوره في حياة الفرد الفلسطيني، سعياً منها لبناء جيل قادر على فهم التعاليم الصحيحة للدين الاسلامي الحنيف بعيداً عن التطرف والمغالاة، ودعماً لهذا الهدف صادقت الحكومة على اعتماد الثانوية العامة الشرعية ضمن مسارات الثانوية العامة بدءاً من العام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١).

وفي قطاع التنمية الإجتماعية، واصلت الحكومة الفلسطينية عملها الدؤوب لتقديم المستوى اللائق من الخدمات الأساسية لكافة الفئات المجتمعية، وتوفير الحقوق الأساسية لهم بما يعزز مبدأ تكافل الفرص الذي يشكل أساساً للعدالة الاجتماعية. **ففي مجال تأمين الرعاية والحماية الاجتماعية** خاصةً للشرائح الأقل حظاً والأكثر تهميشاً، صادقت الحكومة الفلسطينية على تخصيص مبلغ مالي بقيمة (٢٣٨,٠٠٠) دولار لتنفيذ المرحلة الأساسية من إصدار بطاقة المعوق، كما وقامت باصدار قراراً يقضي بتعليق العمل بمواد القانون المتعلقة بالجرائم الواقعة على خلفية شرف العائلة واعتبار الجرائم الواقعة بهذا الصدد جرائم قتل عادية يحاسب عليها كل من يرتكبها، ويأتي ذلك حرصاً منها على توفير الشعور بالأمان والاستقرار للمواطن الفلسطيني. هذا فضلاً عن تقديمها العديد من المساعدات الاجتماعية الغذائية والنقدية للأسر الفقيرة والمحتاجة ضمن البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية.

كما وأولت الحكومة الفلسطينية **القطاع التعليمي** أهمية كبيرة نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه العملية التعليمية في النهوض بمؤسسات الدولة وللتأثير الذي تتركه مخرجات هذا القطاع على الأجيال المتلاحقة، فصادقت على تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة أوضاع الجامعات والكليات الحكومية ووضع السياسات المناسبة لها بغرض تحسين مستوى التعليم العالي وتطوير الكوادر الأكاديمية، كما وافقت على تخصيص منح للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة لعام ٢٠٠٩، دعماً منها للطلبة المحتاجين وتقديم المساعدة لهم للالتحاق بالجامعات. يضاف إلى ذلك قيامها بتوفير الخدمات اللازمة لرفد هذا القطاع، كبناء المدارس في العديد من القرى والمدن وتدريب الكوادر التعليمية، وتزويد طلبة مديرية القدس بكل ما يلزم تعزيزاً لصمودهم في مواجهة الاحتلال.

وفي مجال دعم القطاع الصحي واصلت الحكومة الفلسطينية تحديها لحالة الحصار والسياسات التعسفية الأخرى التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي لا سيما في قطاع غزة، حيث واصلت الحكومة تقديم الخدمات الصحية لأهلنا في القطاع وتابعت خطتها الهادفة إلى استكمال بناء شبكة الخدمات الصحية في المحافظات كبناء المستشفيات والعيادات ومديريات الصحة إلى جانب نجاحها في توفير الحماية والحفاظ على صحة المواطنين من خلال تنظيف الأسواق من الأدوية والأغذية الفاسدة ومواجهتها للامراض والأوبئة عبر تخصيصها مبالغ مالية بقيمة (٣٥٠ ألف) شيكل لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء أنفلونزا الخنازير، وتخصيصها (٨ ملايين) دولار لشراء المطاعيم المناسبة. وصادقت أيضاً على تشكيل لجنة وزارية لمراجعة مشروع قانون التأمين الصحي لضمان استمرار وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين.

كما وتابعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة دعمها **للعمال الفلسطينين** وذلك حرصاً منها على توفير الفرص المناسبة لهم وتمكينهم في ظل خطتها الهادفة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وقد تمثل ذلك من خلال مبادرتها بإنشاء صندوق الكرامة الفلسطيني لمقاطعة منتجات المستوطنات، وتوفير البدائل لعمال المستوطنات، كما وعملت على رفد سوق العمل الفلبسطيني بـ ٢٠١٢ متدرب/ة ومنحت التأمين الصحي المجاني للعمال العاطلين عن العمل. ومن اجل حماية الحقوق العمالية قامت الحكومة الفلسطينية بمشاركة مجموعة من القضاة بالنظر في النزاعات العمالية الفردية والجماعية فضلاً عن إعدادها استراتيجية لتطوير قطاع العمل.

أما في مجال تمكين المرأة الفلسطينية وتعزيز دورها في المجتمع الفلسطيني قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة على مشروع دمج النوع الإجتماعي في عملية إعداد الموازنة، إضافةً إلى إعدادها الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف ضد النساء.

وانطلاقاً من إدراكها بأهمية **الشباب الفلسطيني** ودوره الرائد في عملية البناء والنهوض بمؤسسات الدولة صادقت الحكومة الفلسطينية في العام الأول لعملها على إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم قطاع الشباب والرياضة تأكيداً منها على هدفها الرامي لتنشئة شباب فلسطيني متمسك بهويته الوطنية وقادر على تحمل المسوؤلية وتعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية. كما عملت أيضاً على توفير الدعم المادي اللازم للإتحادات الرياضية والأندية والمؤسسات الشبابية.

ولحماية الإرث الثقافي الفلسطيني والحفاظ عليه من الهجمة الشرسة المستمرة من قبل قوات الاحتلال، قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي والتي تشكل مرجعاً قوياً في الصراع الثقافي مع الاحتلال.

أما عن دورها في **تطوير القطاع الإعلامي والنهوض به** قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة على تشكيل لجنة خاصة لإعداد وصياغة مشروع قانون إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم قطاع الإعلام انطلاقاً من حرصها على تنظيم وتطوير عمل وسائل الاعلام وخلق بيئة إعلامية جديدة منافسة وهادفة. وقد رافق ذلك قيامها بإنجازات مختلفة أخرى تمثلت بإصدار تراخيص لـ ٥٣ مؤسسة إعلامية، ومصادقتها على القانون المرئي والمسموع بصسغته النهائي.

وانطلاقاً من التزامها بدعم مدينة القدس التي تتصدر سلم أولويات الحكومة الفلسطينية نظراً للمكانة الخاصة التي تعنيها للأمة العربية والإسلامية عامةً والشعب الفلسطيني خاصةً، واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الأول لعملها المضي في تنفيذ خطتها الهادفة إلى الدفاع عن عروبة القدس ومكانتها ودعم صمود أهلها أمام سياسات التهويد بهدف النهوض بمؤسساتها وإنعاش اقتصادها وتعزيز إمكانياتها في مواجهة الحملة الاستيطانية، كما وصادقت على تخصيص مبلغ (١,٥ مليون) دولار إضافي كدعم استثنائي وطارئ لمؤسسات القدس ومجالسها المحلية.

وفي سياستها الهادفة **لتعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على أرضهم** واصلت الحكومة الفلسطينية دعمها للمناطق المتضررة خلف الجدار والاستيطان حيث شرعت الى تكثيف الجهود التنموية والخدماتية في منطقة الأغوار، إلى جانب المصادقة على دعم البلدة القديمة في مدينة الخليل، والمصادقة على التوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني للارتقاء بالعمل الشعبي في مواجهة الجدار والاستيطان والتي من أهمها الدعوة لانهاء الانقسام ومتابعة فتوى لاهاي.

ونظراً لجوهرية وأهمية **قضية الأسرى والمعتقلين** في أجندة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، باشرت الحكومة في العام الأول لعملها دعوة كافة منظمات حقوق الانسان الدولية والمحلية للتدخل الفوري من أجل إنهاء حالة العزل والتعذيب وتحسين الظروف المعيشية للأسرى داخل السجون الاسرائيلية. وفي إطار هدفها القاضي إلى تفعيل قضية الأسرى على المستوى الدولي قامت الحكومة بالمصادقة على عقد المؤتمر الدولي لمناصرة أسرى ومعتقلي القضية الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وتبني توصياته، كما وقامت بتخصيص (٢,٠٥٠,١٧٥) شيكل في العام الماضي لتوفير الاحتياجات الخاصة بالأسرى داخل السجون الإسرائيلية بمناسبة شهر رمضان.

أما عن إنجازاتها خلال العام الأول على الصعيد الاقتصادي وواصلت الحكومة الفلسطينية عملها الدؤوب الهادف إلى تحرير

الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي، وبذلت جهوداً كبيرة بغية إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي وزيادة كفاءة السوق المحلي، وتشجيع المنتج الوطني، بما يحقق تطوير نظام اقتصادي حر وتنافسي كونه يشكل مطلباً رئيسياً لقيام الدولة الفلسطينية.

وفي هذا الإطار وعلى صعيد **تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة**، استمرت الحكومة بمواصلة جهودها على أعلى المستويات للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز صموده لمواجهة الاجراءات الاسرائيلية حيث شرعت خلال العام الأول لعملها بالمصادقة على حفنةً من القرارات الهامة كان أهمها تشكيل لجنة توجيهية لبرنامج السيادة (الإيرادات والمعابر) والهادفة إلى رفع مستوى الرقابة على الصادرات والواردات وزيادة التحصيل الضريبي، وصادقت كذلك على برنامج الإصلاح الداخلي الشامل للغرف التجارية الصناعية الزراعية، بهدف الخروج من حالة الترهل الشديد، الناتجة عن تقادم القانون، هذا إضافةً إلى قيامها بتخصيص منفعة كامل مساحة أراضي منطقة جنين الصناعية لصالح إقامة منطقة صناعية حرة هادفة إلى جذب الاستثمارات الخارجية، كما وخصصت مبلغ مالي بقيمة ٥٠٠,٠٠٠$ لإقامة جناح فلسطين في معرض الإكسبو في شنغهاي لعام ٢٠١٠ والهادف إلى تعزيز المنتج الوطني وترويج الصناعات الفلسطينية، ناهيك عن إنجازاتها الأخرى في مجال دعم القطاع الخاص لا سيما مصادقتها على عقد مؤتمر فلسطين الثاني للاستثمار بهدف ترويج وتحفيز الفرص الاستثمارية وفتح الأسواق أمام المنتجات الفلسطينية.

أما في الجانب المتعلق **بدعم القطاع الزراعي** والذي يشكل أحد مقومات مصادر العيش والدخل للاقتصاد الفلسطيني، قامت الحكومة الفلسطينية في هذا الشأن بخطوات كثيرة بغية تحقيق هدفها الرامي الى تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني كماً ونوعاً والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي، حيث شرعت الى تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر لاستغلال الأراضي غير القابلة للزراعة ، كما وصادقت على رصد (٧٥٠ ألف) دولار لصالح مشروع تخضير فلسطين.

ودعماً منها **للقطاع السياحي** الذي يشكل أحد أعمدة الحياة الاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين، فقد حرصت الحكومة على إحياء هذا القطاع، حيث صادقت على تخصيص منحة بقيمة ٢ مليون دولار لبناء وتجهيز متحف الشهيد ياسر عرفات، ليكون قبلةً للزائرين الدوليين، إضافةً إلى قيامها بنشاطات أخرى منها المشاركة بالمؤتمرات والمحافل السياحية العالمية الهادفة إلى ترويج السياحة الفلسطينية.

أما في مجال **تطويرها لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة على قرار الاتحاد العالمي للبريد والقاضي بتخصيص رمز بريدي لفلسطين، ووافقت على تشكيل لجنة فنية لمراجعة مسودة قانون تنظيم التوقيعات الإلكترونية بغية الارتقاء بالعمل الحكومي والنهوض به ليواكب مجريات العصر.

وفي إطار هدفها القاضي **بإصلاح إدارة الأراضي**، صادقت في العام الأول لعملها على (٧٠) قراراً يقضي بمنح أذونات شراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين والمعنويين؛ بهدف التأكيد على منع تسريب الأراضي والتأكيد على سلامة تنفيذ القرار على الأشخاص المعنيين.

أما عن جهودها الحثيثة في إعادة إعمار قطاع البنية التحتية ركزت الحكومة الفلسطينية في عامها الاول على إعادة بناء المرافق المدمرة وإنشاء مرافق حيوية وتوفير كافة الخدمات الأساسية لمختلف السكان. ففي **مجال النقل على الطرق** وانطلاقاً من حرصها على ضمان السلامة المرورية وزيادة النجاعة والفاعلية في الخدمات المقدمة للمواطنين صادقت الحكومة الفلسطينية على قرار تشكيل لجنة فنية لدراسة ودعم مشاريع الطرق التي تخدم التجمعات والقرى الفلسطينية بهدف تطوير البنية التحتية للتجمعات المهمشة، كما وشكلت لجنة فنية لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي، ولتسهيل حركة المسافرين قامت الحكومة بالمصادقة على مشروع إعادة تأهيل وترميم استراحة أريحا، ووافقت أيضاً على تشكيل المجلس الأعلى للمرور لتنظيم قطاع المرور الفلسطيني.

وفي إطار **دعمها للإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت** المدمرة، قامت بالعديد من المشاريع الهامة والتي كان أهمها تنفيذ المرحلة الثانية من بناء مجمع الوزارات مجلس الوزراء، ومشاريع إعادة إصلاح المباني العامة كالمباني الأمنية

المدمرة، وتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مقاطعة نابلس، وإعادة بناء مقاطعة جنين وأريحا، كما ونفذت (٤٤) مشروعاً يشمل إعادة بناء المنازل المدمرة.

كما وسعت الحكومة أيضاً إلى **حماية مصادر المياه الفلسطينية** وضمان إيصال خدمات المياه للتجمعات السكانية في فلسطين، حيث صادقت في هذا الإطارعلى تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لإجراء إصلاحات في قطاعي المياه والمياه العادمة، وشكلت لجنة فنية أخرى لوضع استراتيجية وطنية تضع الحلول والتصورات الفنية والقانونية والسياسية اللازمة من أجل التعامل مع موضوع الصرف الصحي.

ونظراً للزيادة الكبيرة في الأنشطة البشرية والتي أدت إلى زيادة الملوثات والمخلفات للموارد البيئية، ركزت الحكومة الفلسطينية على **حماية البيئة الفلسطينية** والحفاظ على مواردها لتوفير الحماية للمواطنين من التلوث البيئي، ففي هذا الشأن صادقت الحكومة على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي، كما وصادقت على توصيات اللجنة التوجيهية للاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين والهادفة إلى وضع الأسس التشريعية والتنظيمية لتحسن نظم إدارة النفايات الصلبة.

أما في مجال **دعم قطاع الكهرباء** ولضمان وصول خدمات الطاقة لجميع المواطنين وتطوير السياسات التي تساهم في تخفيض كلفة الاستهلاك وتطوير مصادر الطاقة البديلة، اتخذت الحكومة الفلسطينية جملة من القرارات كان أبرزها المصادقة على اتفاقية بناء خط الربط الكهربائي مع شركة الكهرباء الأردنية والتي تهدف إلى زيادة كمية الطاقة الكهربائية وتقليل الاعتماد على الجانب الاسرائيلي، وعمدت إلى تشكيل مجلس تنظيم قطاع الكهرباء لمراقبة كل ما يتعلق بالنشاط الكهربائي.

ومهما كان حجم التحديات التي واجهتها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر خلال عامها الأول، فإنه ومما لا شك فيه أنها تمكنت من تذليل بعض هذه العقبات وحققت نقلة نوعية ملموسة في جميع القطاعات والتي من شأنها أن تمهد لبناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها وتسهم في تحقيق الاستقلال والازدهار.

المواقف السياسية للحكومة

المواقف السياسية للحكومة

- لقي موقف الإدارة الأمريكي إزاء عملية السلام والمتمثل في حل الدولتين والوقف الكامل للاستيطان بكافة أشكاله، ترحيباً من الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة والتي طالبت الإدارة الأمريكية بضرورة الإسراع في بلورة خطة قادرة على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وتنفيذ خارطة الطريق، وفي مقدمتها الوقف التام والشامل لكافة النشاطات الاستيطانية وإزالة جميع الحواجز وفك الحصار وخاصةً قطاع غزة، بالإضافة إلى التقيد باتفاقية المعابر لعام ٢٠٠٥.

- رحبت الحكومة بتصريحات المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي خافيير سولانا الذي دعا مجلس الأمن الدولي للاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة دائمة العضوية في الأمم المتحدة . كما أشادت الحكومة بموقف المفوضية الأوروبية الذي أكد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقيد النمو الاقتصادي الفلسطيني وتقلص إيرادات السلطة الفلسطينية، ويعتبر كافة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير قانونية وتهدد بشكل جدي أي تقدم تجاه حل الدولتين

- أعربت الحكومة عن ترحيبها بالموقف الصادر عن اللجنة الرباعية وقادة مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، والتي طالبت إسرائيل بتنفيذ استحقاقات خطة خارطة الطريق، وخاصةً وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية بما فيها «النمو الطبيعي» وفتح المعابر في قطاع غزة، بالإضافة إلى دعوتهم لتقديم الدعم السياسي والاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

- رحبت الحكومة بالبيان الصادر عن قمة دول عدم الانحياز الذي دعا إلى حماية حقوق الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، وإنشاء دولته المستقلة المتصلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار (١٩٤).

- رحبت الحكومة بقرارات مجلس وزراء الخارجية العرب بشأن القضية الفلسطينية، والمتضمنة رفض التطبيع مع إسرائيل مقابل وقف الاستيطان والمطالبة بتحرك دولي بشأن القدس، إضافةً إلى تأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين والحفاظ على أملاكهم، ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والمطالبة بإنشاء لجنة تقصي حقائق في إطار الأمم المتحدة حول قيام إسرائيل بسرقة أعضاء بشرية لشهداء فلسطينيين.

- ثمنت الحكومة التقرير الصادر عن جامعة الدول العربية الذي طالب فيها الادارة الامريكية بالتنفيذ الجبري في مسألة قيات جمعيات أمريكية باستخدام تبرعات يتم جمعها في الولايات المتحدة لتمويل الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية، وطالبت الإدارة الأمريكية بالتحقيق الجدي في هذه المسألة التي تتناقض مع القانون الدولي باعتبار القدس الشرقية أرضاً محتله. مطالبةً الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشؤون فلسطين والأراضي المحتلة بوقف كل الأموال والتبرعات التي تحول إلى المستوطنات الإسرائيلية.

- رحبت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالبيان الصادر عن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والذي رفض قرار إسرائيل القاضي بضم القدس الشرقية، ورفض الاعتراف بأي تغيير في حدود عام ١٩٦٧. ودعا إلى وقف الاستيطان في المدينة المحتلة وكافة مناطق الضفة، وفتح مؤسسات منظمة التحرير المغلقة في القدس، ورفع الحصار عن قطاع غزة فوراً وبدون شروط وتأييده التام لخطة الحكومة الفلسطينية وحشد الدعم الدولي لها.

- أكدت الحكومة الفلسطينية على موقف السلطة الوطنية الداعي لتبني مجلس حقوق الإنسان تقرير غولدستون. كما وجددت تأكيدها على إصرار السلطة الوطنية بالمضي قدماً في متابعة التقرير أمام كافة الجهات الدولية ذات العلاقة سواء في مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو محكمة الجنايات الدولية. مثمنةً قرار الرئيس محمود عباس تشكيل لجنة للتحقيق في تأجيل التصويت على تقرير غولدستون.

- طالبت الحكومة كافة المؤسسات الدولية والدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بإلزام إسرائيل بالتوقف عن انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين، وتطبيق توصيات لجنة حقوق الطفل الدولية فيما يتعلق بإنطباق الاتفاقية على الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

- رحبت الحكومة بقرارات القمة العربية الثانية والعشرين في مدينة سرت الليبية، وخاصة دعمها لصمود شعبنا في القدس وباقي الأراضي المحتلة، وكذلك دعمها لموقف القيادة الفلسطينية المطالب بوقف سياسة الاستيطان الإسرائيلية من اجل استئناف عملية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولة والمبادرة العربية.

- دعت الحكومة المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك العاجل لرفع الحصار الظالم عن قطاع غزة وتنفيذ التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة في مؤتمر شرم الشيخ حتى تتمكن السلطة الوطنية من البدء بتنفيذ برامجها لإعادة الإعمار في المجالات المختلفة. وفي ذات السياق أكدت الحكومة الفلسطينية أن منع الحكومة الإسرائيلية لوزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير من زيارة قطاع غزة يأتي في إطار سياستها الهادفة إلى إخفاء حقائق الآثار المدمرة التي خلفها العدوان الإسرائيلي في القطاع واستمرار عرقلة عمليه إعادة إعماره.

- رحبت الحكومة الفلسطينية بالبيان الصادر عن منظمة الصحة العالمية الذي حذر من تداعيات خطيرة نتيجة الانهيار الحاد في قطاع الخدمات الصحية بقطاع غزة جراء الحصار، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل الفاعل لإلزام إسرائيل برفع الحصار عن قطاع غزة، لتمكين السلطة الوطنية من تنفيذ برامجها لإعادة إعمار القطاع، ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يتعرضون لها.

- ثمنت الحكومة الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر الشقيقة لإنهاء الانقسام وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تعيد الوحدة للوطن ومؤسساته. وشددت على أهمية تحمل القوى الفلسطينية لمسؤولياتها بعد مرور عامين على الانقلاب وأكدت على ضرورة توحيد الموقف الفلسطيني والتوصل إلى توافق وطني شامل بين كافة الفصائل والقوى الفلسطينية لمواجهة السياسة الإسرائيلية العنصرية ووضع حد لحالة الانقسام وإعادة توحيد الوطن.

- أكدت الحكومة على قرار القيادة الفلسطينية الرافض بشكل قطعي للقرار العسكري الإسرائيلي رقم ١٦٥٠ المسمى منع التسلل والذي يهدد بترحيل عشرات آلاف المواطنين من مناطق سكنهم إلى مناطق أخرى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة أو خارجها، مؤكدةً على أن هذا القرار العنصري يتناقض مع القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة.

- أكدت الحكومة أن الإجماع الدولي المتنامي في دعم المقاومة الشعبية السلمية، يأتي مكملاً للإجماع الدولي الذي أعلنت عنه اللجنة الرباعية في موسكو، لدعم ومساندة برنامج عمل السلطة الوطنية، وإصرارها على استكمال بناء مؤسسات دولة فلسطين، مؤكدةً على أهمية الترابط بين مسارات المقاومة الشعبية السلمية المناهضة للاحتلال والاستيطان، ومسار الإعداد لقيام دولة فلسطين، ومسار النضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية مع كافة الأطراف الدولية

وفي كافة المحافل لضمان انهاء الاحتلال، وتمكين شعبنا من تحقيق حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧.

- جددت الحكومة رفضها لشروط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للاعتراف بدولة فلسطينية كدولة قومية للشعب الفلسطيني. وأكدت الحكومة على موقف سيادة الرئيس محمود عباس وتأكيده على أن استئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي رهن اعترافه بحل الدولتين والتزامه بالوقف الكامل للاستيطان، وتنفيذ الالتزامات الأخرى المترتبة عليه كما نصت عليها المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق.

- رحبت الحكومة بالمرسوم الرئاسي الذي أصدره الرئيس محمود عباس بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها المقرر، كاستحقاق دستوري، استناداً إلى القانون الأساسي وقانون الانتخابات، معتبرةً أن هذا القرار يشكل ضمانة لحماية النظام الديمقراطي الفلسطيني. وأكدت الحكومة أنها ستضطلع بكامل مسؤولياتها في توفير كافة مقومات نجاح العملية الانتخابية، والتعاون مع جميع الجهات المعنية لضمان نزاهتها وشفافيتها. مشددةً رفضها لأية محاولة من قبل إسرائيل لإعاقة الانتخابات في القدس.

- أشادت الحكومة الفلسطينية بنتائج أعمال المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية والمواقف الصادرة عنه، والتي أكدت على تعزيز الشرعية الدستورية لحماية النظام الديمقراطي الفلسطيني، وحرصه على استعادة الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام بين شطري الوطن، وعلى تعزيز الصمود الوطني في وجه الاحتلال والتأكيد على التمسك الكامل والثابت بوقف الاستيطان في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ومحيطها قبل أي حديث عن استئناف للمفاوضات.

- شددت الحكومة على التزام القيادة الفلسطينية بكل ما من شأنه تفعيل المفاوضات، وثمنت الدور العربي الداعم للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي للشعب الفلسطيني، والتأكيد على التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية دون اي تفريط بالارض أو بحق العودة.

- أكدت الحكومة على أهمية انجاز المصالحة الوطنية وانهاء حالة الانقسام، لمواجهة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية، مجددةً دعوتها لحركة حماس للتوقيع على الوثيقة المصرية كخطوة نحو اعادة اللحمة والوحدة بين شطري الوطن للتمكن من مواجهة المعيقات والتحديات وإنجاز أهداف مشروعنا الوطني.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

فى إطار توجهات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر للنهوض بمختلف القطاعات والمؤسسات، وإرساء أسس الدولة المقبلة على القواعد المتينة والسليمة على أرض الواقع، بتنفيذ ما رسمته في وثيقة فلسطين:» إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة «، جاء دور الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تنفيذ وتوثيق تطلعات الحكومة وصياغة أبرز مفاهيمها ونشاطاتها، نحو مزيداً من العطاء والتطور في الأداء الحكومي والمؤسساتي، في القطاعين العام والخاص، حيث تتمتع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدور مركزي ٍذي طبيعة تنسيقية وتحضيرية وتخصصية، تتمثل بتقديم الدعم اللوجستي والإداري والفني والوظيفي والاستشاري لدولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، لاتخاذ قرارات ومعالجات متعلقة بالقضايا والموضوعات التي يناقشها مجلس الوزراء أثناء انعقاد اجتماعاته، والتي تتعلق بسياسة الحكومة ومنهجها، وتتفاعل مع جميع المخرجات التي تنبثق عن هذه الاجتماعات من قرارات وسياسات ومنهجيات، حتى تترجم على أرض الواقع، وذلك من خلال التنسيق المتواصل مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة.

وجاءت إنجازاتها نتيجة صياغتها مفاهيم ومبادئ عملها، حيث إلتزمت بالسير وفقها، وعملت على تطويرها وسد الثغرات فيها، فعلى الصعيد القانوني قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بصياغة القرارات الحكومية والتي بلغ مجموعها واحد وعشرين قراراً صدرت عن رئيس الوزراء، بالإضافة الى ثلاثمائة وثلاثة وأربعين قراراً صدرت عن مجلس الوزراء، كما عملت على صياغة مائة مذكرة تفسيرية وقانونية تم عرضها على جلسات مجلس الوزراء، والتي تهدف الى تقديم شرح موجز للحكومة حول مشروع القرار والغاية والأهداف المرجوة منه والجدوى المالية إذا كانت له آثار مالية. بالاضافة الى الرأي القانوني حوله ومدى مطابقته للقوانين والأنظمة المعمول بها، لتحيط متخذي القرار بكافة المعلومات المتعلقة بالموضوع لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

وقد جرى عقد ثلاثة عشر جلسة للخطة التشريعية، وبلغ عدد الأنظمة واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء ثلاثةً وعشرين، أما عدد اللوائح والأنظمة التي تم إجراء تعديلات عليها فقد بلغ ستة، وبلغ عدد مشاريع التشريعات المقترحة من مختلف الجهات ذات العلاقة سبعةً وتسعين، وبلغ عدد التشريعات التي أُحيلت إلى فخامة الرئيس أحد عشر، وبلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها مع النيابة العامة ثمانية عشر.

وعلى صعيد جودة الأداء الحكومي قامت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بدراسة مدخلات الحكومة ومخرجاتها، ووضعها في قوالب متجانسة مع تحقيق مفاهيم الجودة الشاملة، وقدمت الآراء والمقترحات الهامة لمتخذي القرار، وعملت على متابعة تنفيذ البرنامج الحكومي القائم على خطة فلسطين: «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» الذي أعدته الحكومة، والمنسجم مع تعهداتها وخطتها، وعملت على إعداد التقارير الحكومية المتلاحقة ونشرها من خلال وسائل الإعلام، تقاريراً ربعية وسنوية بالإضافة إلى التقارير التقييمية التي تعكس مدى توافق خطط الوزارات والمؤسسات مع خطة الحكومة وبرنامجها، وأعدت تقييماً نصف سنوي حول مدى توافق وإنسجام خطط الوزارات والمؤسسات الحكومية مع برنامج عمل الحكومة، وخطة وثيقة فلسطين «إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة». كما عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إرساء قواعد الجودة في تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الوزراء، بما يحقق الجودة في نوعية القرارات والتوجيهات الصادرة عن مجلس الوزراء، بعد تنفيذها على أرض الواقع، من خلال التواصل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة، كما راقبت الأمانة العامة لمجلس الوزراء الخدمات التي تقدمها الوزارات والمؤسسات الحكومية، وعملت على تحليلها وتقييمها وتطويرها، بهدف الرقي بتلك الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين.

حيث أنجزت تقييم أداء دائرة شراء الخدمة في وزارة الصحة، وناقشت المشكلات التي يعاني منها نظام التحويلات الطبية في الوزارة، وكان لها دور هام في تقديم الدعم الفني واللوجستي لإجتماعات اللجان التي شكلتها الحكومة لإنجاز المهام المختلفة، وتلخيص المواد المدرجة على جداول أعمالها، لتسهيل التعامل مع ملفات تلك اللجان، وحفظ معلوماتها وأرشفة الوثائق المتعلقة بها ضمن قاعدة بيانات متكاملة، للرجوع إليها كلما اقتضت الضرورة لذلك، فأعدت دليلاً ونماذج معيارية لعمل اللجان الحكومية، وعمدت إلى إجراء التقييمات اللازمة لعمل تلك اللجان، والكشف عن نقاط القوة والضعف في عملها، وتفعيل غير الفاعل منها.

كما ساهمت في إرساء مفاهيم ضبط ومعيرة الأداء في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، حيث خطت خطوات في العمل على إيجاد وحدات قياس لأداء الوزارات والمؤسسات الحكومية، تتفق وتنسجم مع المواصفات العالمية للعمل في القطاع العام، وذلك من خلال الإستعانة بالخبرات والطاقات المتوفرة لدى الجهات ذات العلاقة في هذا المجال، لبناء نظام متكامل من الجودة في القطاع الحكومي.

أما في مجال تقديم التنسيق والدعم الفني واللوجستي لإجتماعات الحكومة الثالثة عشر، عملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على الإعداد لـ (٤٩) جلسة لمجلس الوزراء منذ بداية تشكيل الحكومة الثالثة عشر من كافة النواحي الادارية والفنية واللوجستية، حيث تم توفير البيئة الملائمة لأعضاء مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات والسياسات السليمة، بالاضافة الى تحضير البنود التي تدرج على جدول الأعمال، والعمل على أتمتة كافة الوثائق والقرارات والمحاضر وملفات مجلس الوزراء، وإخضاعها للبحث الآلي، وأعدت ونشرت أربع مطبوعات متسلسلة لقرارات الحكومة الثالثة عشر، وذلك بشكل دوري (كل عشر جلسات مطبوعة) ووزعتها على المؤسسات الحكومية والأهلية، وأعدت نظاماً لعمل وحدات مجلس الوزراء، والذي تم اقراره حالياً من قبل مجلس الوزراء.

كما جرى اتمام عملية ربط وحدة شؤون مجلس الوزراء في الأمانة العامة لمجلس الوزراء مع كافة وحدات شؤون مجلس الوزراء في الوزارات إلكترونياً، بهدف تسهيل التواصل فيما بينها وتنظيم وأتمتة جلسات مجلس الوزراء بما يضمن توفير بيئة الأمن والحماية المعلوماتية اللازمة. وتم تطوير مركز تدريبي خاص بموظفي الأمانة العامة لرفع كفاءتهم في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات.

وقامت الأمانة العامة بتطوير موقع داخلي هو الأول من نوعه في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث يتم من خلاله إدارة المهام والتكليفات وبرنامج عمل الوزير بشكل مؤتمت، بناءً على التسلسل الوظيفي داخل الأمانة العامة بالإضافة إلى ما يحتويه من معلومات ومواد موجودة داخل الصفحة.

وعملت الأمانة العامة لمجلس الوزراء على إعداد أرشيف حكومي حول الوزراء وعناوينهم وبياناتهم الشخصية، بهدف التواصل معهم، وزودت الوزراء بدليل أهلاً معالي الوزير، والذي يتضمن آلية عمل مجلس الوزراء، كما تابعت تنظيم المهمات الخارجية للوزراء، وذلك بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (٠١/٠٥/م.و/أ.ق لسنة ٢٠٠٣) والقاضي بحصول الوزراء قبل سفرهم على موافقة رئيس مجلس الوزراء، وتقديم تقرير خطي إلى مجلس الوزراء يتضمن طبيعة المهمة والنتائج التي تمخضت عنها والتوصيات المقترحة ليتخذ المجلس القرارات المناسبة بشأنها، كما أعدت ورقة تصور حول تقنيات أنظمة الأرشفة الالكترونية وتطبيقاتها في الجهاز الحكومي، بالاضافة الى ورقة تضم المبادئ العامة لاستخدام الصفحة الالكترونية الداخلية.

وعلى صعيد تنسيق وتطوير السياسات والبرامج الاقتصادية والبنى التحتية والاجتماعية، عملت الأمانة العامة على إعداد مذكرة تفسيرية حول تفعيل الدور الفلسطيني في اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري COMCEC التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي، كما تم إعداد مشروع جدول أعمال الدورة ألـ ٢٥ لـ COMCEC التي كانت في اسطنبول بين ٥-٧ تشرين أول ٢٠٠٩، وأعدت مذكرة حول مسودة وثيقة الشروط المرجعية الخاصة بمراجعة الواقع التنظيمي والوظيفي لمؤسسة رئاسة الوزراء، وتابعت التحركات الإسرائيلية على الصعيد الدولي، وعملت على إعداد تقرير موجز وعاجل حول انضمام اسرائيل إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

وعلى صعيد شكاوى المواطنين، عملت الأمانة العامة بالتعاون مع وحدات الشكاوى في مختلف الوزارات على إعداد خطة إعلامية شاملة وذلك بهدف إشهار عمل وحدات الشكاوى في المؤسسات الحكومية، وتوعية المواطنين حول آليات تقديم الشكاوى وكيفية متابعتها في المؤسسات الحكومية. وحول أهمية ودور نظام الشكاوى الذي أقره رئيس مجلس الوزراء.

وكان للامانة العامة لمجلس الوزراء دوراً في تقديم مطالعات وأراءً فنية متخصصة في المواضيع المحالة إليها قبل إدراجها على جدول أعمال مجلس الوزراء بما يساعد مجلس الوزراء في اتخاذ القرار.

السيـاســـات القطـاعيـــة

١

قطـــــاع الحكـــــم

عزمت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على المضي في تنفيذ برنامجها القائم على وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، باعتبارها أولوية لتحقيق تطلعات شعبنا الفلسطيني وأمانيه في التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية.

إن الأهداف الوطنية والسياسات العامة والبرامج الحكومية التي تضمنتها وثيقة فلسطين ترجمت إلى برامج تنفيذية وذلك عبر تحديد سياسات قطاعية مركزية شكلت الإطار الأساسي للسياسات والتداخلات المطلوبة لبناء الدولة الفلسطينية.

تمثلت أولى هذه السياسات في قطاع الحكم والذي يعكس صورة القيم العليا والمبادئ الأساسية في المجتمع نظراً لأهميته وتأثيره في كافة مناحي الحياة، وقد هدفت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في إطار رسمها لمحاور قطاع الحكم إلى تعزيز البيئة والعمل المؤسسي في مؤسسات الحكم المختلفة، وتوطيد نظام العدالة المدنية والجنائية بالإضافة إلى رفع مهنية وكفاءة الأداء في المؤسسة الأمنية من اجل حماية أمن المواطنين وممتلكاتهم، ناهيك عن تطوير قدرات هيئات الحكم المحلي وتعزيز مشاركتها في العملية التنموية، والسعي إلى الاستقلال المالي في الدولة الفلسطينية لجعلها قادرة على توفير المتطلبات الأساسية لبناء الدولة وتقليص الاعتمادات على المساعدات الخارجية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف قامت مجموعة من الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة ضمن سياسات قطاع الحكم بتسجيل الانجازات التالية:

أولاً: في مجال تطوير العلاقات والشؤون الخارجية

تركز هدف الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال العام الأول لعملها في الحصول على دعم كبير للقضية الفلسطينية، ساعيةً إلى تحقيق هذا الهدف عبر تطوير العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية وتوسيع نطاق التعاون معها، والتواصل مع الجاليات الفلسطينية في المهجر وتوجيهها لخدمة القضية الفلسطينية ويأتي ذلك ضمن مشروعها في بناء الدولة الفلسطينية وتعزيز موقعها على الخارطة الدولية، وفي هذا الإطار بالرغم من المعاناة التي يعاني منها شعبنا الفلسطيني، الا انها تقاسمت هذه العناء ووقفت إلى جانب المنكوبين إثر الزلزال المدمر الذي أصاب هايتي، وعمدت إلى تشكيل لجنة خاصة لتحديد آليات صرف المساعدة المالية بقيمة (١٠٠ ألف) دولار لتقديم العون لهؤلاء المنكوبين، ومتابعة قضايا الجالية الفلسطينية المتواجدة هناك في ظل تلك الكارثة على وجه الخصوص.

وعلى صعيد دعم القضية الفلسطينية دولياً لا سيما فيما يتعلق بتقرير غولدستون والذي يدين اسرائيل بارتكاب جرائم حرب، صادقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية لمتابعة العمل المتعلق بتقرير غولدستون لضمان الدعم الكافي للتقرير، كما وشكلت فريقاً فنياً متفرغاً ذي خبرة للمتابعة وتقديم النصح والمشورة في كافة مراحل العمل والإجراءات المختلفة المتعلقة بهذا التقرير. كما وأكدت الحكومة على ضرورة تطبيق توصيات تقرير غولدستون، وطالبت كافة الأطراف التعاون مع اللجنة الوطنية المستقلة التي تم تشكيلها لمتابعة التقرير، وذلك حتى تتمكن من إنجاز تقريرها في أسرع وقت ممكن حتى يتم تقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة تنفيذاً لقرار الجمعية العامة.

وقامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلةً بوزارة الشؤون الخارجية بما يلي:

- توقيع (١٧) اتفاقية مع عدد من الدول: فرنسا، أسبانيا، روسيا، ألبانيا، والجبل الأسود، ومتابعة اتفاقية التعاون مع إيطاليا من خلال التشاور مع الوزارات المعنية، وتوقيع اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي مع هنغاريا، والاتفاق على النص النهائي لاتفاقية التعاون العلمي والثقافي مع رومانيا، والإعداد لعقد اتفاقيات مشاورات سياسية مع كل من لاتفيا، هولندا، وصربيا على مستوى وزراء خارجية.
- عقد اجتماع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد والمنبثقة عن اللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة، وعقد اجتماع اللجنة الفرعية الاقتصادية بالتنسيق مع السفارة الفلسطينية في بروكسل ورئاسة اللجنة الفرعية، وإعداد الوثائق الخاصة باجتماع سفراء فلسطين في أوروبا.
- متابعة تطورات مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط، ومساعدة سفير الأردن في الاتحاد الأوروبي لاعتماده تولي منصب الأمين العام للسكرتاريا.
- متابعة مواقف وتصريحات الدول الأوروبية في قضايا مثل: قرار إسرائيل ضم الحرم الإبراهيمي إلى قائمة التراث اليهودي، ومتابعة تنفيذ توصيات جولدستون.
- عقد ورشة عمل حول «البرامج المجتمعية الأوروبية»، ورفع توصيات الوزارات إلى الاتحاد الأوروبي.
- إنجاز تقرير حول التوصيات النهائية لتقرير غولدستون والخيارات القانونية المتاحة، وإعداد تلخيص مع توصيات عن تقرير الأنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) وعن كيفية الاستفادة من التقرير لإنهاء الحصار على غزة، والحصول على صفة مراقب في منظمة التجارة العالمية. والاستقلال الاقتصادي الذاتي والتحرر من برتوكول باريس.
- المشاركة في المؤتمر الإقليمي لدول آسيا والمحيط الهادي للتعاون من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي والمنعقد في تايلند.
- إعداد مذكرة تفاهم مع وزارة الزراعة كمقدمة لمشروع تأسيس الوكالة الفلسطينية للتنمية الدولية (PalAID).، وإعداد مذكرة لحل الإشكاليات القانونية مع (الأونروا)، وتوقيع مذكرة تفاهم بين فلسطين والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).
- المشاركة في صياغة وثيقة رؤيا المجموعة العربية للقضايا المطروحة على الدورة الثالثة للمنتدى الدولي للهجرة.
- إنجاز (٢٨٤) دورة تدريبية بالتعاون مع عدة دول ومؤسسات محلية من خلال برنامج التدريب الدبلوماسي، ومتابعة وتنسيق دورات تدريبية خاصة لموظفي السلطة الوطنية.
- متابعة الإجراءات الخاصة ببناء المعهد الدبلوماسي، ومتابعة ما تم إنجازه مع القنصلية التركية العامة في القدس، ووضع أسس وفلسفة المعهد الدبلوماسي.

- متابعة الاستحقاقات الإدارية والمالية لموظفي البعثات مع ديوان الموظفين العام ومديرية الرواتب في وزارة المالية.
- متابعة هيكليات بعثات فلسطين الدبلوماسية والقنصلية مع الصندوق القومي الفلسطيني، لحصر الفروق والوصول إلى صيغة موحدة لتحقيق الهدف.
- اعتماد المقترحات المقدمة من قبل الوزارة لاجتماع الدورة العادية رقم (١٣٣) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري.
- تقديم رد على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص ما آلت إليه عملية تنفيذ أحكام قراري الجمعية العامة رقم (٣٠/٦٣) المعنون (القدس)، والقرار رقم (٣١/٦٣) المعنون (الجولان السوري) وتقديمه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- المشاركة في الاجتماع التنسيقي الثاني للخبراء العرب المشاركين في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وتقديم تقرير حول الهجرة الطبيعية والقسرية الناتجة عن الاحتلال وإجراءاته التعسفية، واعتماد توصية خاصة بفلسطين فيما يتعلق بالهجرة، حيث تم رفعها إلى الاجتماع الدولي الذي عقد في اليونان.
- حل عدد من القضايا الخاصة بالسفارات، وإنجاز قاعدة بيانات لكافة البعثات الدبلوماسية، والتواصل الدائم مع البعثات الدبلوماسية
- توزيع قائمة السيارات الدبلوماسية على الأجهزة الأمنية وتوضيح كيفية التعامل مع الدبلوماسيين حسب اتفاقيات فينا للعلاقات الدبلوماسية.
- تحديد آليات وأسس لمتابعة الزيارات الرسمية مع البعثات الدبلوماسية والرئاسة ورئاسة الوزراء وباقي مؤسسات السلطة الفلسطينية، وترتيب الزيارات الرسمية القادمة إلى أراضي السلطة الفلسطينية.
- متابعة مشروع الخدمات القنصلية الممولة من قبل المؤسسة الألمانية (GTZ) بالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات المعنية.
- نقل صلاحية استقبال معاملات جوازات السفر الدبلوماسية إلى الوزارة بناءً على اتفاق بين وزيري الداخلية والخارجية.
- استقبال عدد من المعاملات الخاصة بالجوازات من بعض سفاراتنا التي لا يوجد فيها جاليات كبيرة، حيث تم إنجاز (٧٢٤) معاملة جواز، ومتابعة وإنجاز (٤٥٠) معاملة من المعاملات المتأخرة في الفترات السابقة.
- استحداث مكاتب فرعية للتصديقات في محافظتي الخليل وجنين. وقامت دائرة التصديقات بإنجاز (٣٩١٥٠) معاملة وكان إجمالي الإيرادات (٣١٤٤٦٠): مكتب تصديقات رام اللّه (١٧٥٠٠٠)، مكتب تصديقات نابلس (٩٥٨٤٠)، مكتب تصديقات الخليل (٤٣٦٢٠).

ثانياً: في مجال توفير الأمن وسيادة القانون

تعهدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بتمكين المؤسسة الأمنية الفلسطينية وإعادة هيكليتها وتحديثها والارتقاء بعملها ورفع مستوى كفاءة الأداء فيها على نحو يتم فيه تعزيز مساءلة هذه الأجهزة وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات حتى تكون قادرة على تكريس هيبة السلطة ووحدانيتها المصممة على فرض الأمن والنظام العام وبسط سيادة القانون من اجل حماية المواطنين وحقوقهم وممتلكاتهم وتوفير الأمن والأمان لهم.

ونظراً لخصوصية الوضع الداخلي الفلسطيني وأهميته، بذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة جهوداً حادة للقضاء على مظاهر الفوضى والفلتان الأمني وفرض سيادة القانون في الساحة الفلسطينية وتمكنت من فرض النظام العام والحفاظ

على السلامة العامة بما يرسخ الأمن والأمان ويحفظ الحقوق والحريات، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التقدم الملموس الذي شهده أداء الأجهزة الأمنية في كافة المحافظات، وقد تبلور هذا الأداء من خلال قيام أجهزة الأمن بملاحقة المطلوبين للعدالة، ومصادرة المركبات غير القانونية والمواد الفاسدة والبضائع المهربة، واحتواء المشاكل العائلية والعشائرية، والتحري عن جرائم القتل والخطف، والأموال والسرقة، والاعتداءات على حريات وأملاك المواطنين والدولة، هذا إضافةً إلى معالجة معظم التجاوزات القانونية الصادرة عن أفراد الأجهزة الأمنية ذاتها. ويأتي ذلك تكريساً لسياسة أمنية تساهم في الاستقرار وتخلق تكامل مع الجهد الشعبي والوطني لا سيما في ظل استمرار إجراءات التصعيد الاسرائيلي، وتصاعد إرهاب المستوطنين تجاه المواطنين الفلسطينيين وارتفاع حدة التهديدات من قبلهم لزعزعة حالة الاستقرار الامني في ظل الاعلان عن بدء استئناف المفاوضات غير المباشرة بهدف افشالها.

وفي إطار سعيها لدعم وتعزيز عمل المؤسسة الأمنية ورفدها بالمقرات والمعدات اللازمة قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالمصادقة على تخصيص قطع أراضي لصالح وزارة الداخلية خاصةً في مدينة جنين من أجل بناء مراكز شرطة في المحافظة شملت كل من: الياامون، عرابة، ميثلون، جبع، جلقموس.

كما وقامت بتخصيص قطع أراضي في محافظة طوباس لإقامة مجموعة من المشاريع والمنشآت الأمنية في المحافظة.

وفي هذا الجانب عملت الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية والأمن الوطني على ما يلي:

«ان مؤسستنا الامنية والانتماء اليها هو مصدر اعتزاز لمن ينال شرف الخدمة فيها ولشعبنا، ومهمتها الاساسية توفير الامن والامان للمواطن وحماية المشروع الوطني التي تعتبر ركنا رئيسيا منه وأحد اهم مكوناته».

لقاء رئيس الوزراء د. سلام فياض مع قادة الاجهزة الامنية وقادة المناطق والادارات ومدراء الاجهزة في المحافظات. كانون الأول، ٢٠٠٩.

الجانب الأمني:

- قام جهاز الأمن الوقائي بمصادرة (٤٠٨) قطعة من الأسلحة ، و(٣٦٣٣٢) من الذخائر، وكميات كبيرة من المتفجرات، والكشف عن العديد من الخطوط والخلايا المالية ومصادرة أموالها، وبلغت الاموال المصادرة (٣٤٢٤٦٥٦) شيكل، و(٣٧٧٧٤٨) دينار، و(٩٤٧٨٣١) دولار، و(١٤١١٦٧٠) يورو، وتفكيك (١١) خلية عسكرية، و(١٣) خلية لها علاقة بالعمل الأمني والخدماتي، ورصد ومتابعة (٥٢٠) اعتداءً.

- قام جهاز الاستخبارات العسكرية بإنجاز واستكمال (٩٨٥) ملفاً للشكاوى من مدنيين ضد عسكريين، وترقين قيود (١٣١) عنصراً من منتسبي الأجهزة الأمنية، ومصادرة (١٨١) قطعة سلاح غير شرعي من منتسبي الأجهزة، وضبط (٣٣) حالة من الخارجين عن القانون، و(١٣) حالة من القتل العمد، وضبط (٨٣) حالة حيازة مواد وأجهزة إلكترونية محظورة، وتفكيك (٤٥) خلية لتنظيمات خارجة عن القانون، وضبط (١٧) حالة من التعامل والتخابر مع الاحتلال، و(٥٧) حالة حيازة أسلحة غير مشروعة، وتسجيل (١٨) حالة لنساء يعملن بالدعارة مقابل أجر، واستدعاء (١٠٠١) حالة استجواب وتحقيق، وتقديم (١٢٢٠) حالة إخلال بالنظام العام إلى العدالة.

- أتلفت الضابطة الجمركية مواد غذائية وتجميلية، سجائر، مواد جنسية، مواد تنظيف، ألعاب نارية، مشروبات روحية، مواد بناء. وتحصيل الفواتير والقيمة الضريبية والغرمات ومصاريف الحجز، وضبط كميات كبيرة من منتجات المستوطنات.

- قام جهاز الشرطة بتنفيذ (٥٧٢٦٤) قراراً صادراً عن المحاكم النيابية العامة، و(٣١٦٠٦) مدورة من السابق، وبلغ مجموع ما تم تنفيذه من قرارات صادرة عن المحاكم والنيابة (٨٨٨٧٠) قراراً، وإنجاز (١٨٤٥٠) قضية بمختلف أنواعها، وكشف قسم المباحث عن (٤٣١٧) قضية، وقسم المخدرات (٤٧٧) قضية، وقام مركز الإصلاح والتأهيل بتوقيف (٧٦٨٤) من الذكور و(١٧٨) الإناث، فيما قامت إدارة السياحة والآثار بمتابعة (٣٧٩٢٠٠٦) سائحين.

- احتجاز (٣٥٨٢) مركبة، وإتلاف (٥٤٥٢) مركبة غير قانونية، وتحرير (٩٥٤٣٩) مخالفة مرورية، وتنزيل (٣٥٤٩) مركبة عن الشارع، وفحص (٢٩٧٤٩٩) مركبة.
- تابعت إدارة المعابر والحدود (٤٩٨٧٥٧) شخصاً قادماً إلى أرض الوطن، و(٥٧٣٧٨٩) شخصاً مغادراً من معبر الكرامة.
- الالتحاق في (٦٨) دورة خارجية بمشاركة (٣٤١) مشاركاً، و(١٤٣) دورة داخلية بمشاركة (٣١٤٤) مشاركاً.
- القيام بـ (١٣٥) حملة أمنية، وتأمين مؤتمرات وندوات لـ (٣٠٠) وفد.
- افتتاح مركز شرطة بديا، يعبد، بلعا، ونقل مركز كفر راعي إلى بلدة عرابة في جنين، وافتتاح فرع للشرطة الخاصة في أريحا، وقلقيلية.
- تبادل القوانيين مع الدول العربية في مجالات الأحوال المدنية والجوازات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسة الأمنية.
- المشاركة في النشاطات والمؤتمرات والندوات وورشات العمل العربية التي تعقدها الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة نايف العربية والجامعة العربية ومؤسسات الامم المتحدة.
- تشكيل فرق من الأجهزة المختلفة في مجالات مختلفة، ومتابعة (٢٢) قضية تخص الشرطة الجنائية الدولية.
- عقد (١٦) مؤتمرا لمواضيع مختلفة، والاشراف على (١٥٢) دورة ومؤتمر لـ (٣٥٠) ضابطاً ومتدرباً مدنياً من (٢٤) دولة عربية وأوروبية.
- التنسيق لعدد من الاتفاقيات العربية والدولية منها: اتفاقية مع المكتب الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في الشرق الاوسط، اتفاقية مكافحة الفساد ، اتفاقية غسيل الأموال، واتفاقية مكافحة الجرائم.
- الحصول على (١٠٩) منح دراسية أمنية أكاديمية في البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من دول عربية وأجنبية.
- الحصول على (٣٢١) مقعداً لمدة (٣) سنوات بمعدل (١٠٧) مقاعد سنوياً، و(٦٠) مقعداً من جانب جهازالاستخبارات الروسية.
- متابعة خطط تنفيذية لـ (١٣) مشروعاً لتطوير قدرات الوزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية.
- تقديم أوراق عمل وملاحظات وردود حول الطروحات الأوروبية بخصوص نموذج الشرطي المدني، وإعداد كتيب المخالفات الانضباطية للعسكر وطباعة (١٠٠٠٠) نسخة منه.
- إعداد مسودة أولية للنقاش تنظم عمل الملحقيات العسكرية، وإنجاز مشروع الشبكات لمقر هيئة الإمداد والتجهيز، ودراسة وتعديل الدليل اللوجستي وتقديم مسودة مشروع ورشة صيانة مركزية لمركبات المؤسسة الأمنية، ووضع مسودة سياسة المشتريات العسكرية.
- المشاركة في لجنة الإيرادات والمعابر وبرنامج السيادة، وإنجاز (١٢) مشروعاً في مواضيع مختلفة.
- ربط الوزارة بمؤسسات ومكاتب إعلامية حكومية أخرى، وتنفيذ مذكرة التفاهم مع مركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب.
- مشاركة (٨٣٦) متدرباً من مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية في (٧١) دورة داخلية وخارجية، وعقد عدد من الدورات التدريبية والتأهيلية الداخلية والخارجية لجهاز الاستخبارات العسكرية.
- التعامل مع (٤٥٧٢) حادث إطفاء، و(٢٠٧١) حادث إنقاذ، وحماية الممتلكات، وتدريب (١٦٣) من كادر الدفاع المدني من خلال الدورات والمؤتمرات وورشات العمل في عدة دول.

- ترخيص منشآت وبنوك وورش، وإصدار (١٢٣١٠) تصريحاً بعد التأكد من شروط السلامة العامة، وفحص وترخيص (٢٤٩٢) مصعداً. وبلغ عدد الزيارات الدورية إلى الاماكن التي تخضع لشروط السلامة العامة (٢٣١١٩)، إضافة إلى تدريب (٤٩٠٠٠) مواطن حول عمل الدفاع المدني ومفاهيم السلامة العامة، وتشكيل فرق المتطوعين، وتنفيذ خطط الإخلاء في المؤسسات، وتنفيذ عدد من المشاريع التطويرية في الدفاع المدن

- عقد (٨٠) اجتماعاً بين مدير الدفاع المدني والشركاء الإقليميين والدوليين.

ثانياً: الجانب المدني

- إنجاز (٣٥٤,٤٠٥) معاملة أحوال مدنية بقيمة إيرادات (١,٤٩٢,٧٥٢,٠٠) دينار، وإنجاز (٣٥٠٠١) معاملة جمع شمل من الدفعة الخامسة، وتسجيل (٤٤٠٨) معاملات لبيانات جديدة للمواطنين من قطاع غزة، وإنجاز (٧٣٩) معاملة متفرقات بدون رسوم، وإنجاز العشرات من المعاملات.

- عقد عدد ورشات عمل داخلية وخارجية مع جهات خارج الوزارة لزيادة فعالية الخدمات المقدمة للمواطنيين، وإنجاز اتفاقية مع شركة خاصة وبتمويل من الـ (USAID) للربط الآلي بين الوزارة والصحة وديوان قاضي القضاه والإحصاء.

- إنجاز (١١٢٣٦٢) معاملة جوازات سفر عادية وخاصة ودبلوماسية وللقصر، وسفر لمرة واحدة، بإيرادات مالية (٣٩٣٤٦١٠) دينار.

- إنجاز الخطة الاستراتيجية لقطاع الأمن، ونماذج الموازنة، ورزم مشاريع قطاع الأمن المرتبطة بالخطة التطويرية والموازنة، ومتابعة الأراضي التي تحتاجها الأجهزة الأمنية ضمن مشاريعها التطويرية والبنيوية.

- إعداد سياسة تمويل واضحة وآلية للتعامل مع المانحين، وسياسة واضحة فيما يتعلق بالخبراء الفنيين والمساعدات الفنية، وتثبيت فكرة وزارة الداخلية كقناة رسمية وواحدة لتمويل قطاع الأمن.

- إنجاز كتيب مشاريع ٢٠١٠، وإعداد نموذج موحد للمشاريع يطبق في مؤسسات قطاع الأمن المختلفة، وإنجاز خطة المشتريات للمشاريع.

- إنجاز مسودة الخطة الإستراتيجية لجهاز الشرطة، وإنجاز آلية العمل الخاصة بتنفيذ المشاريع الممولة من مكتب الـ (INL)، وتشكيل المجلس الاستشاري لقطاع الأمن.

- إجراء المصالحة العشائرية في (٢٣) قضية قتل، و(٣٦) حادث سير أدت إلى وفاة، والتعامل مع (٨٣٥٩) ملفاً من قبل إدارة العشائر.

- وضع برامج إعلامية توعوية وخطة اتصال لنشر ثقافة التميز بالشراكة مع مؤسسة كومونيكس، والاشتراك مع مؤسسة تعاون لحل الصراع في برنامج إعلامي له علاقة مباشرة بالموظفين والجمهور الفلسطيني.

- إصدار (٢٢١) تقريراً يومياً عن الأحداث الداخلية، وعمل تقارير عن نشاطات لجنة التنسيق الأمني، وتقرير شهري ملخص لأبرز أحداث الأمن الداخلي شهرياً، ودراسة وتحليل حول تجاوزات العسكريين خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٩، وإحصائية خاصة بالقضايا المتعلقة بالمرأة، وتقارير ومعالجات قضايا أمنية طارئة.

- توقيع اتفاقية تدريب وتعاون مع مركز حريات ومركز علاج وتأهيل ضحايا التعذيب، والمشاركة في الدورات التدريبية لمؤسسات حقوق الإنسان. وتوفير التدريب لـ (١٩٠) موظفاً من الوزارة في مجالات مختلفة، وتدريب عدد من الموظفين في مجالات: الصياغة التشريعية، البيئة الرقابية، الضابطة القضائية، حقوق الانسان، القوانين الدولية والفلسطينية ذات العلاقة بحقوق الانسان

- المشاركة في مؤتمر الادارة الرشيدة لقطاع الامن في المنطقة العربية الذي عقد في الاردن.
- تحويل صرف المحروقات من الشيكل الى اللترات، وتحسين الحركة من خلال توزيع سيارات حركة على المديريات.
- تقديم استشارات قانونية لإدارات الوزارة المختلفة بما يقارب (٤٤٧٨) معاملة ذات طابع قانوني، ودراسة وتقديم ملاحظات حول (٦١) من مشاريع قوانين ولوائح وأنظمة، وإعداد مشاريع قوانين خاصة بترخيص كتبة العرائض، قانون الجنسية الفلسطيني.
- تجهيز مشروع البيومترك والبطاقات الذكية والجوازات الالكترونية، وحجز النطاق (PNA. PS) بإسم الوزارة، وتجهيز مركز طباعة الوسط للجوازات، وتجهيز منظومة للمعابر متصلة مع الوزارة.
- المشاركة في الندورات والورشات الخاصة بالقدس، وإعداد خطة لوحدة شؤون القدس.
- تسجيل (١٩٦) جمعية في كافة المحافظات، وحل (٣٥)، وإنذار (١٢٠)، وبلغ مجموع البريد الوارد (١٠٣٠٠)، والصادر (١٢٤٠٠)، أما في غزة فتم تسجيل (١٠) جمعيات، وعمل (٣٠٠) مراسلة أمنية للجهات الأمنية، و(٥٠) كتاب اعتماد مجلس إدارة، و(١١٥) كتاب اعتماد بنكي، وإنجاز (٤٠) كتاباً من كتب متفرقة، وعمل (٧٠) كتاباً للدائرة القانونية لدراسة الملفات، و(٢٦) كتاباً لوزارة الاختصاص، وترخيص كتبة عرائض (١٩٧).
- إصدار (٢٤١٤) شهادة حسن سلوك، وإصدار (١٨٦) شهادة عدم ممانعة.

ثالثاً: تحقيق العدالة وتعزيز السلطة القضائية

يعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني لأن استقلال القضاء وسيادة القانون وتعزيز مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، ومفاهيم حقوق الإنسان هي مبادئ هامة وأساسية لقيام نظام سياسي ديمقراطي. ويأتي تطوير مرفق العدالة على سلم أولويات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ضمن وثيقة فلسطين « إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» لأن تكريس سيادة القانون وتطوير القضاء متطلب أساسي لبناء مؤسسات الدولة القوية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين بعدالة ونزاهة وشفافية.

وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة وحثيثة لدعم مرفق العدالة وتوفير الإمكانيات المادية والمصادر والكوادر البشرية المؤهلة، والمساهمة في تعزيز العمل المؤسسي من خلال التعاون مع المؤسسات ذات العلاقة، انطلاقاً من هدفها في الوصول إلى الحكم الرشيد وتعزيز آلياته ومبادئه.

ففي العام الأول لعملها وفي مجال تقديم الخدمات للمواطنين وزيادة النجاعة في أداء القطاع العدلي صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على جملة من القرارات كان أهمها **القرار القاضي باستملاك قطعة ارض في مدينة طولكرم لإقامة مجمع للمحاكم عليها، كما وصادقت على إنشاء المركز الوطني للطب الشرعي في وزارة العدل** سعياً لتحقيق هدفها المتمثل في حماية حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية عبر تطوير الطب الشرعي في فلسطين. أما في مجال مكافحة الجرائم التي باتت تهدد أمن واستقرار ومصالح دول متعددة نتيجة اتساع ظاهرة الإجرام من خلال إستعمال التطور والحداثة في العلم لخدمة الجريمة، عملت الحكومة **على تشكيل فريق وطني لإعداد تصور وإطار عام لقانون التعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية**، بسبب الحاجة الماسة إلى وجود قانون للتعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية لتنظيم التعاون الدولي في هذا المجال وجعله جزءا أصيلا من القواعد القانونية الوطنية بهدف تعزيز سيادة القانون، وتدعيم التعاون الدولي الجنائي، وتدعيم العدالة الجنائية كترجمة تشريعية وقانونية لخطة الحكومة الفلسطينية، والذي يعبر في الوجه الآخر عن التزام فلسطين بجميع الاتفاقيات التي وقعت عليها جامعة الدول العربية.

وضمن خطتها الهادفة إلى تطوير التخصص في الجهاز العدلي وتطوير المحاكم المتخصصة في مجال النزاعات المالية والتجارية وغيرها **صادقت الحكومة الفلسطينية على تشكيل لجنة وزارية لدراسة المقترح القاضي بإنشاء محكمة قضايا الجمارك الإستئنافية**، ويأتي ذلك ايمانا بأهمية وجود قضاء متخصص يتولى النظر في القضايا والنزاعات الجمركية والضرائبية، لا سيما في ظل الجهود التي تبذلها الحكومة في تطوير أداء الدوائر الضريبية، وتعزيز مفاهيم الالتزام الضريبي من قبل المكلفين ومحاسبة المتهربين في إطار تفعيل المحاكم بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة العدل بـ:

- عقد مؤتمر «سيادة القانون والوصول إلى العدالة» والذي ساهم في تنسيق الجهود والتفاعل الإيجابي مع أركان قطاع العدالة المحوري، والمشاركة في مؤتمر حول العدالة الجنائية في القاهرة.
- الإتفاق مع الكنديين على تمويل ودعم (٣) مشاريع لدعم قطاع العدالة في فلسطين، وتوقيع إتفاقية للتعاون القضائي والقانوني مع وزارة العدل الفرنسية.

«إن السلطة الوطنية مصممة على مواصلة دعم القضاء الفلسطيني وبنيته التحتية بكل الإمكانيات المتاحة، وإزالة كافة المعيقات التي تحول دون تطوير التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بما يضمن الحفاظ على هيبة القضاء واستقلاليته. فتحقيق هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق في أي مكان في العالم ما لم تتعاون السلطات الثلاث فيما بينها».

«قد أولينا – وما زلنا- موضوع تطوير السلطة القضائية أهمية قصوى لإيماننا القاطع بأنها عنصر أساسي في إرساء سيادة القانون وحفظ الأمن والاستقرار والنظام العام. وهي عنوان العدالة، ومن أكثر القطاعات تأثيراً على المواطن».

خطاب رئيس الوزراء في افتتاح المؤتمر القضائي الثاني. تموز ٢٠٠٩.

- تدريب (٩) قضاة جدد بالتعاون مع مؤسسة «سيدا»، وتدريب (٣٦) معاون نيابة.
- تقديم الدعم المادي للنيابة العامة بشراء (١٢) سيارة لرؤساء النيابة، وتقديم الدعم اللوجستي وتزويدها بـ (١٠٠) جهاز حاسوب.
- إبرام التفاهمات بين الوزارة والجهات ذات العلاقة فيما يتعلق بتقديم الدعم والمساندة للجانب الخدماتي.
- تجهيز مقر مناسب لاستقبال ومعالجة طلبات الجمهور من قبل السجل العدلي في الوزارة، وتدريب وتأهيل الكادر العامل فيه. وبلغ عدد شهادات عدم المحكومية التي صدرت عن السجل العدلي (١٢٤٤٥) شهادة.
- إفتتاح فرع للوزارة في الخليل وتجهيزه بالإحتياجات اللوجستية، والتحضير لتوسعة فرع الوزارة في نابلس.
- تقديم (٧٥) شهادة ترخيص للمترجمين القانونيين المعتمدين من قبل الوزارة، وإنجاز (١٥٤٣٠) معاملة بقسميها العربي والأجنبي في دائرة التصديقات، وإصدار عدد من «شهادات ترخيص للمحكمين القانونين»، وإنجاز (٤٩٤) معاملة في دائرة شؤون القضاء.
- المشاركة في (٥١) قضية تحقيق بالشراكة مع ديوان الموظفين والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة.
- الحصول على الموافقة الكندية لتمويل إنشاء مركز الطب الشرعي.
- عقد عدة دورات عمل قانونية للموظفين القانونيين، ودورة للعمل على إعداد «مشروع قانون العقوبات».

- متابعة عمل لجنة توثيق الجرائم، وعقد لجنة لخبراء الدول العربية في هذا الإطار.
- المشاركة من خلال اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في بروكسل واللجنة الفلسطينية الأوروبية المشتركة، وموافقة الأوروبيين على وضع خطة جديدة لحقوق الإنسان والحكم الرشيد.
- عقد عدة دورات في مجال التخطيط والإدارة لعدد من الموظفين، وعقد البرامج والدورات التدريبية والتعاون مع الخبراء في عدة مجالات.
- تطوير الكادر الإداري في الوزارة، وتشكيل عدة لجان داخلية لتطوير العمل المؤسسي داخل الوزارة

كما قام مجلس القضاء الأعلى بـ:

- تحديث وتطوير دوائر التبليغات لدى المحاكم من حيث الوسائل والتجهيزات والنظام المتبع، وزيادة عدد القضاة والعاملين في المحاكم.
- تدريب (٣) قضاة في موضوع التسوية، ويتم تهيئة غرفة في كل من محاكم رام اللّه، جنين، والخليل لتخدم هذا النوع من القضايا.
- استحداث نظام خاص لحفظ وترتيب وثائق ومبرزات الدعاوى، واعتماد هيكلية متكاملة وملائمة للسلطة القضائية.
- رفع كفاءة ومهارات الكوادر البشرية العاملة في المحاكم من قضاة ومعاونين إداريين.
- التحضير لخطة المجلس الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠١٣، وخطة عمل المجلس للعام ٢٠١٠، وخطط الدوائر الاستراتيجية.
- إنشاء مكتبات في مجمعات المحاكم الرئيسة، وإنشاء وتأثيث دائرة الدراسات والأبحاث القضائية.
- تطبيق برنامج ميزان (٢) في كافة المحاكم، وتجهيز (Data Base Center)، وسيتم من خلال المشروع تحديد المعلومات التي سيتم تبادلها بين المؤسسات من قاعدة البيانات الموحدة كل حسب احتياجه: (الشرطة، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة المواصلات، نقابة المحامين، النيابة العامة).
- تحسين وضع المباني التي يملكها المجلس، حيث تم بناء طابق إضافي لمحكمة أريحا ويتم العمل على تأثيثه، والبدء في بناء قصر العدل في رام اللّه، ومجمعات المحاكم في كل من الخليل وطولكرم.
- العمل على إعداد دراسة لاحتياجات بناء محاكم صلح، وسيتم توقيع اتفاقية مع الاتحاد الاوروبي لتمويل بناء عدد من محاكم الصلح.
- نشر إنجازات وآخر تطورات عمل مجلس القضاء الأعلى والمحاكم في مجلة قضاؤنا الصادرة عن المجلس، وإصدار التقرير السنوي للمجلس للعام ٢٠٠٩، وتطوير مكاتب التبليغات والكاتب العدل، وطباعة قرارات المحاكم في مجلدات.

رابعاً: الإصلاح والاستقرار المالي

ارتكزت خطة الحكومة الفلسطينية ضمن برنامجها في وثيقة فلسطين على تطوير النظام المالي وضبط وترشيد النفقات وتقليص العجز في الموازنة العامة، وذلك سعياً لتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية من أجل الوصول إلى الاستقلال المالي والذي يشكل أحد المقومات الأساسية لبناء الدولة الفلسطينية العتيدة، وقد عملت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على استكمال الانجازات السابقة في مجال تعزيز التحسينات التي أدخلت على النظم المالية وإدارة المال العام، الى جانب تطوير السياسات المالية وتعزيز مفاهيم الشفافية والمساءلة في إدارة هذا المال.

وقد حققت الحكومة الفلسطينية مجموعة من الاصلاحات الإدارية والمالية والتي تبلورت عبر مجموعة من الانجازات كزيادة نسبة الايرادات الناجمة عن تحصيل الضرائب بأنواعها وايرادات الجمارك والمكوس، وتحصيل الديون لصالح الخزينة، والالتزام بتسديد فاتورة الرواتب للمدنيين والعسكريين على بالرغم من زيادة إجمالي الفاتورة بنسبة ٦٪ في العام ٢٠٠٩ بسبب علاوة غلاء معيشة والعلاوة الدورية بنسبة ٤٪. الا انه من المتوقع أن تنخفض فاتورة الرواتب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢٪ في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٠، الأمر الذي يقرب من تحقيق الاستدامة المالية. هذا إضافةً إلى إعداد ونشر قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠ والتي تتضمن انخفاضا في العجز الجاري في موازنة العام الحالي ليصل إلى ١,٢ مليار دولار، مقابل ١,٤٥ مليار دولار عجز في موازنة العام الماضي، وهذا ينطوي على إصلاح مالي بمقدار ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تقدم كبير لا سيما في ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تعيق نمو الاقتصاد الفلسطيني، والقدرة على تحقيق المزيد من الاعتماد على الموارد الذاتية.

ان التقدم الذي تحقق في الأداء ناجم عن الإصلاحات المالية التي نفذتها الحكومة الفلسطينية، ونجاحها في إحداث قدر معقول من الاستقرار المالي، بالتوازي مع توفير التمويل المطلوب من قبل الدول المانحة خلال العامين الأخيرين، وما قامت به الحكومة من سداد الديون للقطاع الخاص، وبما نجم عن ذلك كله من تحفيز مالي ساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

> ان «مشروع بناء الدولة الفلسطينية خلال عامين هو مشروع جاد، ونتعامل معه بمنتهى الجدية، وضمن مؤشرات التحسن في الاداء المالي، فنحن نتحدث عن قيام الدول الفلسطينية بالفعل في اواسط العام المقبل».
>
> كلمة رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي حول مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٠. آذار، ٢٠١٠.

ففي الجانب المالي قامت الحكومة ممثلةً بوزارة المالية بما يلي:

- زيادة نسبة الإيرادات بنسبة (١٨)٪ في فترة التقرير بالمقارنة مع قبل عام، وبلغت الإيرادات العامة (١٥٦٥ مليون) دولار من الضرائب.
- زيادة إيرادات الجمارك والمكوس بنسبة (٢٠)٪ بالمقارنة مع ما قبل عام، حيث بلغت (٩٢٠ مليون) دولار.
- بلغت نسبة الزيادة في إيرادات ضريبة القيمة المضافة (٦)٪ بالمقارنة مع ما قبل عام، حيث بلغت (٥٢٢,٧ مليون) دولار.
- زيادة إيرادات ضريبة الدخل بنسبة (٧٥)٪ بالمقارنة مع ما قبل عام، حيث بلغت (١٢٠ مليون) دولار، بعد وضع خطة تطوير شاملة للإدارة العامة لضريبة الدخل.
- زيادة إيرادات ضريبة الأملاك بنسبة (٩,٥)٪ بالمقارنة مع ما قبل عام، حيث بلغت (٢,٤ مليون) دولار، نتيجة تطوير نظام ضريبة الأملاك المحوسب، وتشكيل لجنة مركزية للتحصيل ولجان تحصيل ميدانية، وتنفيذ حملة واسعة للتوعية الضريبية عبر وسائل الإعلام.
- بناء نظام محوسب لعملية تفريغ بيانات فواتير المقاصة من سلع وخدمات لصالح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لتسريع إعداد الحسابات القومية الفلسطينية، توشغيل نظام أرشفة فواتير المقاصة الالكترونية، والانتهاء من الأرشفة الإلكترونية لكافة قسائم دفع الضرائب للسنوات السابقة، والانتهاء من إعداد وطرح وترسية عطاء حوسبة الضرائب الفلسطينية ضمن مشروع برنامج (PATACS).
- توفير مشتقات البترول بالكميات والجودة المطلوبة للمواطنين، بدون تحميل الخزينة العامة أية مديونية جديدة نتيجة زيادة الرقابة على التهريب، والعمل على إدخال تعديلات على نظام البيع للمحروقات بمزيد من الضوابط، تقليل عدد

الشيكات الراجعة وضبطها، والعمل على تطوير المعابر في قطاع غزة للقضاء على كميات النقص في المحروقات، وإجراء معايرات في كافة محطات الوطن وبشكل مفاجئ للتأكد من سلامة ودقة العدادات في محطات الوقود، وإعداد ثلاثة مسودات وثائق خاصة بالتعليمات الفنية الإلزامية ووثيقة الاشتراطات اللازمة لأمن وسلامة محطات الوقود والغاز.

- إعداد ونشر قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٠، وقد شمل إعداد ونشر بلاغ الموازنة وتوزيعه على مراكز المسؤولية، وتدريب الوزارات ومراكز المسؤولية على التعامل والتحضير والإعداد لنماذج إعداد الموازنة بشكل محوسب على الانترنت لتعبئة وإعداد الموازنات السنوية من قبل الوزارات مما يحقق الشفافية في عملية إعداد الموازنة، واستكمال عملية التحول في أسلوب إعداد الموازنة من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.

- وضع واستخدام نظام مالي جديد بعد إعادة هيكلية الوزارة إثر إستحداث منصب المحاسب العام وما يتبعه من إدارات عامة، وربط معظم مراكز المسؤولية بالنظام المالي المحوسب الذي يعمل وفق النظام المالي الجديد وتنفيذ الصرف مباشرة من خلال مراكز المسؤولية تنفيذاً للامركزية الصرف، والانتهاء من إعداد النظام المالي الفلسطيني الجديد.

- إصدار تقرير شهري بالقروض وأرصدتها والأقساط والفوائد المدفوعة والمستحقة شهرياً وسنوياً، وعمل تقرير الأقساط والفوائد للعام ٢٠١٠ وتزويد الموازنة به لحجز السقف المطلوب، وعمل جدولة للقروض، ومتابعة عملية إقراض المؤسسات والهيئات المحلية فيما يتعلق بالقروض الخارجية وحسب القانون، وإعداد تقرير شهري بالمنح وتفاصيلها، وإصدار تقرير يومي بأرصدة وحسابات الوزارة وتدقيقها، ومتابعة وإدارة الدين الخارجي والحصول على اتفاقيات وتثبيت الأرصدة الافتتاحية وحسابات صافي الإقراض، وربط معظم الوزارات على برنامج بيسان التابع لوزارة المالية للإطلاع على كافة البيانات المالية الخاصة بهذه الوزارات، والعمل على حيازة برنامج (DEMFAS) الخاص بإدارة الدين الحكومي، والاستمرار في تقليل نسبة الإقراض الداخلي للمجالس البلدية والمحلية.

- إصدار الحساب الختامي للعام ٢٠٠٨ «البيان الموحد للمدفوعات والمقبوضات»، والمتابعة مع ديوان الرقابة الإدارية والمالية وشركة التدقيق النرويجية بخصوص إصدار قوائم مالية مدققة، والبدء في العمل على إعداد تقرير الحسابات الختامي للعام ٢٠٠٩، وإعداد ونشر التقارير المالية الشهرية في الخامس عشر من كل شهر، وإعداد مسودات دليل إجراءات العمل على برنامج بيسان، وإغلاق العديد من السلف المتعددة للمحافظات والمستشفيات والشركات والوزارات، وتوحيد بيانات التقارير المالية ليكون لدى الإدارة العامة للحسابات لأول مرة مصدر واحد للبيانات المالية وهو البرنامج المحاسبي الموحد.

- إطلاق برنامج المشاريع التنموية الصغيرة للمساهمة في التنمية المجتمعية، والانتهاء من تنفيذ (١٢٥٠) مشروعاً من أصل ٢٠٠٠ مشروع بميزانية (٢٤٩ مليون) دولار، وتقديم منحة للبرنامج بقيمة (٤٥ مليون) دولار من حكومة الإمارات، إضافة إلى تنسيق أعمال الآلية الدولية المؤقتة لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني (PEGASE)، وإصدار تقرير محدث حول منح دعم الموازنة من خلال حساب الخزينة الموحد، والإشراف على تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية الممولة من المانحين مثل: منحة الاتحاد الأوروبي لدعم البنية التحتية، والإشراف على تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي، ومشاريع البنية التحتية الممولة من الحكومة الأمريكية ومشاريع البنك الدولي، منح الحكومة اليابانية، المشروع البرازيلي، والبدء بالمرحلة الثانية من مشروع (Future for Palestine)، ومشروع القرض الإيطالي لدعم المشاريع الصغيرة، والإشراف على تنفيذ أعمال الصندوق الفلسطيني الأوروبي لدعم المشاريع الصغيرة، وتنسيق إعداد استراتيجية إدارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية.

- رئاسة اللجنة الأوروبية الفلسطينية المشتركة للشؤون المالية الاقتصادية التجارية والتعاون الجمركي، والمشاركة في إعداد خطة عمل مع الاتحاد الأوروبي، والمشاركة في العديد من الأنشطة والاجتماعات المحلية والدولية، منها: اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اجتماعات (AHLC).

- المشاركة في الإشراف على مشاريع صندوق تطوير وإقراض البلديات، وبرنامج دعم الشرطة المدنية، ومشاريع الشراكة الممولة من البنك الإسلامي للتنمية والهيئات والصناديق المالية العربية.

- حصر شركات الاتصالات لتحصيل مستحقات رسوم تراخيصها بشكل دوري وحسب القانون، وتسوية المستحقات المالية على شركات الاتصالات الأرضية والنقالة، إضافة إلى متابعة استيفاء رسوم رخصة الاتصالات، ومتابعة توريد أرباح صندوق الاستثمار، ومتابعة ماكينات طوابع الواردات ومتابعة الأرباح المتحققة من النشاطات الاستثمارية للسلطة الوطنية، ومتابعة تحصيل رسوم المعابر.

- تعزيز الرقابة والتدقيق والشفافية، وتشكيل لجنة التدقيق في السلطة الوطنية الفلسطينية وإصدار العديد من تقارير التدقيق النهائية ومسودات تقارير وتقييم مخاطر للعديد من مراكز المسؤولية، والانتهاء من المرحلة الثانية من مشروع تطوير الرقابة والتدقيق الداخلي، والبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة للتحول إلى اللامركزية في التدقيق الداخلي.

- فرز مراقبين على مراكز المسؤولية لتنفيذ الإجراءات الرقابية قبل الصرف، وتدريب الموظفين على النظام المالي الجديد وسرعة إنجاز المعاملات بدقة، وإصدار تقرير تدقيق فاتورة الرواتب بشكل دوري، وتدقيق جميع المعاملات المالية قبل صرفها، والبدء بتنفيذ المرحلة الثالثة من التطوير بما سيمكن الرقابة المالية من دعم التحول إلى اللامركزية في الإنفاق ويمكن من البدء بأعمال الرقابة على الإيرادات والحساب الختامي.

- تدقيق المعاملات وإغلاق السلف المالية، والبدء بتنفيذ عملية التطوير مما سيمكن الرقابة المالية العسكرية من دعم التحول إلى اللامركزية في نفقات الإدارة المالية ويمكن من البدء بأعمال الرقابة على الإيرادات والبدء بإجراء الرقابة المسبقة على فاتورة رواتب العسكريين.

- إحتساب وصرف الرواتب في مواعيدها للمدنيين والعسكريين والمتقاعدين، وإنشاء دائرة السلك الدبلوماسي والسفارات، وتدقيق وتنفيذ المعاملات وأرشفتها إلكترونياً، واستكمال بناء قاعدة بيانات وشاشات رواتب العسكريين، وصرف سلف للتعيينات الجديدة، وتدقيق الرواتب بعد الإدخال وقبل توزيعها على البنوك.

- وضع خطة تطوير للبنية التحتية لشبكة الأمان المحوسبة والبدء بتنفيذها، وعقد ورشات عمل تدريبية عن النظام المالي ونظام اللوازم والتعديلات والإضافات عليهما، والاستمرار في بناء نظام جديد للرواتب، والبدء بمشروع تعزيز الأمان على شبكة الحاسوب، وتوسعة ربط النظام الضريبي مع المحافظات، ومتابعة ربط معظم الوزارات على النظام المالي من خلال خطوط (VPN).

- أرشفة العطاءات من خلال الانترنت وتوفير كافة المعلومات والوثائق ومراحل العمل من خلال صفحة اللوازم الالكترونية.

- دراسة ومراجعة عدد من القوانين والتشريعات المالية، أهمها: قانون المشتريات العامة، ومراجعة مشروع قانون معدل لضريبة الدخل، مراجعة مسودة قانون الموازنة العامة للعام ٢٠١٠، تنظيم اتفاقيات شراء ممتلكات لصالح الخزينة العامة، وتقديم الاستشارات القانونية وتدقيق واعتماد الاتفاقيات والقروض، ومكافأة نهاية الخدمة.

- تحصيل الديون لصالح الخزينة، وتدقيق وإعتماد عقود العمل وعقود الإيجارات، ومتابعة القضايا الخاصة بعمل لجنة شؤون القدس، وملفات معاملات الأسرى المالية.

- تحديث بيانات الموظفين، وإجراء امتحانات تحريرية للمتقدمين للوظائف الشاغرة، عمل دراسة للاحتياجات التدريبية، وإنجاز العديد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية، ومتابعة العمل في مشروع إنشاء معهد المالية العام في الوزارة.

خامساً: إدارة الموارد البشرية والتنمية الإدارية

أخذت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على عاتقها إدارة عملية تنمية الموارد البشرية في مؤسسات السلطة المختلفة، وتوفير الدعم الفني لهذه المؤسسات لضمان النجاعة والشفافية في العمل، كما وارتكزت خطتها على قيادة وتنسيق العملية التنموية من خلال بلورة وصياغة السياسات والأهداف والاستراتيجيات التنموية من أجل تطوير المجتمع الفلسطيني، وازدهاره، ورفع مستوى معيشته، والحفاظ على موارده وتطويرها، ومواكبة التطورات في شتى المجالات.

ففي العام الأول لعملها صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على الإطار العام لإعداد المخطط الوطني المكاني والذي يهدف الى توفير أداة يسترشد بها لتعزيز الاولويات الوطنية، والاستغلال الامثل للموارد والامكانات المتاحة ولما له من أهمية في رسم سياسات وتوجهات وطنية للتنمية الشاملة، وتوزيع الانشطة الاقتصادية بشكل أمثل، وإلى تشكيل أداة يسترشد بها للتخطيط على المستوى الاقليمي والمحلي.

«نحن نواجه فقر عدم التمكين وهذا ما تطرق له التقرير، حيث الفقر الذي يعانيه الفلسطينيون ليس بعدم قدرتهم على كسب ما يكفي من المال لإطعام أسرهم، بل لأننا نعاني من غياب وسائل التمكين في التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد القوي الذي يمنعنا الاحتلال من القيام به عبر إجراءاته الاحتلالية».

خطاب رئيس الوزراء في حفل إطلاق تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠. أيار، ٢٠١٠.

كما وقامت الحكومة ممثلةً بوزارة التخطيط والتنمية الإدارية بـما يلي:

- الإشراف على إعداد الخطط الوطنية العامة وتنسيق جهود الوزارات والمؤسسات العامة لإعداد الخطط القطاعيّة.
- تفعيل آليات الرقابة الإدارية على جوانب مختلفة من العمل، وتفعيل نظام الأرشفة الالكتروني، واستحداث وتفعيل برنامج إلكتروني لشئون الأفراد.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنمية الإدارية، واستحداث وحدة متخصصة للعمل على مهام التنمية الإدارية.
- إعداد معايير مرجعية لمراجعة الهيكليات التنظيميّة، وإعداد تصور حول الهيكل التنظيمي العام للحكومة لتطوير الهيكلية الحكومية، وتطوير تصور حول الوحدات المساندة للمستوى السياسي.
- الاشتراك في تقييم وتوزيع (١٨) منحة متخصصة لتطوير السياسات العامة والأنظمة والخبرات في مجموعة من المؤسسات الحكوميّة.
- مراجعة (١٠) هيكليات إدارية لوزارات ومؤسسات حكومية ورفعها إلى اللجنة الإدارية.
- المساهمة في إعداد موازنة عام ٢٠١٠ وإطار الإنفاق متوسط المدى.
- قيادة عملية متابعة تنفيذ منهجية إعداد الإستراتيجية الوطنية للأعوام ٢٠١١-٢٠١٣.
- إعداد وثيقة التدخلات الإستراتيجية ذات الأولويّة للعام ٢٠١٠ (فلسطين: التقدم إلى الأمام)، والتي تشكل الشق التنفيذي من البرنامج الحكومي الخاص بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة، وإعداد وثيقة العام الثاني من برنامج الحكومة الخاص ببناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال.
- بناء الإدارة العامة للمتابعة والتقييم ورفدها بالنواة الأساسية من الموارد البشرية، وتحديد تكاليف النشاطات للعام القادم والمرتبط بالخطة التنفيذية.

- استمرار العمل على بناء نظام وطني للمتابعة والتقييم، من خلال الانتهاء من مراجعة وإعداد مؤشرات القياس الوطنية والمؤشرات القطاعية ومؤشرات البرامج، وإتمام الدراسة الأولية للاحتياجات التدريبيّة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإعداد بيانات خط القياس المرجعي لبعض المؤشرات.
- إقرار ما يتعلق بتطوير نظام المتابعة والتقييم، والإعداد للمرحلة المقبلة من تطبيق النظام وتنفيذه.
- مراجعة الاستراتيجيات القطاعية ووضع الملاحظات المتعلقة بجزئية التقييم والمتابعة عليها، والعمل على تحديد أدوات القياس للإستراتيجية الوطنية القادمة ٢٠١١-٢٠١٣.
- الإشراف على متابعة وتقييم تنفيذ خطط وبرامج صندوق إقراض البلديات، ومراجعة وتقييم دراسات الأثر البيئي للمشاريع الكبرى.
- إعادة تنظيم العمل داخل إدارة تنسيق المساعدات، وبناء قاعدة معلومات ورقية للمانحين ومساهماتهم.
- تنسيق المساعدات المقدمة إلى السلطة الفلسطينية، وضمان عدم التضارب بين المشاريع المقدمة من المانحين المختلفين.
- إدارة وتنفيذ مشروع المساعدات الطارئة لمؤسسات العدالة بتمويل من المؤسسة السويدية للتنمية الدولية.
- إجراء المراجعات والمتابعات مع المانحين والطواقم الفنية والوزارات تمهيداً لإعداد اتفاقيات تمويل المشاريع الجديدة، مثل: مشروع إنتاج الطاقة الشمسية، وبناء مجموعة من المدارس، ومشروعي الطب الشرعي والمختبرات الجنائية، ومشروع بناء المحاكم وبرامج ومشاريع أخرى.
- تعزيز قدرة الوزارات والمؤسسات الحكومية على تقديم مقترحات للتمويل لمجموعة من الصناديق الإقليمية والدولية.
- المساهمة في اختيار المشاريع التنموية المنفذة عبر مؤسسات المجتمع المدني الممولة من التعاون الألماني، والمشاريع الممولة من القنصلية الفرنسية.
- إجراء مجموعة من المشاورات السنوية الرسمية مع الدول المانحة، ومشاورات تنموية مع كل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وهولندا وبلجيكا ومجموعة من مؤسسات الأمم المتحدة.
- إعداد ورقة تصور حول مساعدات الدعم الفني، وورقة حول تمويل مؤسسات العدالة، وأخرى حول آليات إعداد المخطّط الوطني المكاني.
- تفعيل مجموعة من الاتفاقيات التي تمكن الوزارة من إدارة (٣) صناديق متخصصة لتمويل الخبراء، وتمويل دراسات الجدوى والتقييمات الأوليّة.
- متابعة اختيار المشاريع الإغاثية التي ستمولها الأمم المتحدة ضمن مشروع المناشدة الموحدة للعام ٢٠١٠.
- متابعة عدد من المشاريع من بينها مشروع مدينة جنين الصناعية، والعطاء الخاص بمشروع مياه بيت لحم، ومشروع المجمع الطبي المركزي، وغيرها من المشاريع والاتفاقيات.
- إعداد مجموعة من التقارير منها: تقرير عن برامج الدعم المقدمة من النمسا، وتقرير عن مشروع الزراعة العضوية، وتقرير عن بنك الأورومتوسط للتنمية، وغيرها من التقارير، إضافة إلى إعداد التقارير الدورية الخاصة باجتماعات لجنة تنسيق المساعدات الدولية (AHLC)، وتقرير حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي.
- البدء بالعمل على تحديث المخطط الطارئ لحماية المصادر الطبيعية في فلسطين بالتعاون مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

- تقديم الدعم الفني لمراجعة طلبات تخصيص الأراضي الحكومية عبر إعداد وتوفير الخرائط والتقارير حول استخدامات الأراضي.
- إعداد مشروع قانون المركز الجغرافي الفلسطيني ومصادقة مجلس الوزراء عليه.
- عقد المؤتمر الوطني للسكان والتنمية دعماً لجهود التخطيط السكاني التنموي.
- التنسيق لمشاركة فلسطين في جميع الفعاليات التي تدعو إليها الاسكوا، وتنظيم ورشة عمل لتعزيز علاقة التعاون بين الاسكوا وفلسطين، بمشاركة (٢٤) ممثلاً عن الوزارات والمؤسسات المختلفة.
- تنسيق إعداد المسودة الأولى من التقرير الوطني لسير العمل على أهداف الألفية الإنمائية.
- تنظيم المؤتمر الوطني «نحو سياسة اجتماعية متكاملة في فلسطين، وإعداد وطباعة ونشر التقرير الوطني الصادر عنه.

وتمثلت إنجازات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني خلال السنة الأولى لعمل الحكومة بـ:

- إصدار ونشر (١٧) تقريراً للنتائج النهائية الخاصة بالمحافظات من تقارير التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ (٨ للسكان، و٩ للمساكن)، و(٨) دراسات تحليلية من واقع بيانات تعداد نفس العام.
- تنفيذ مسح للوحدات الإحصائية في الوزارات لتقييم واقع واحتياجات هذه الوحدات، و(٥٢) مسحاً ميدانياً في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وجمع بيانات السجلات الإدارية وتحليل ونشر البيانات الإحصائية وإصدار (٧١) تقريراً إحصائياً و(١١٤) بياناً صحفياً.
- جمع بيانات مسح الهجرة في الضفة الغربية، وتنفيذ التجربة القبلية لمسح الأسرة الفلسطيني. التجربة القبلية للتعداد الزراعي ٢٠١٠.
- نشر الكتب السنوية: كتاب القدس الإحصائي السنوي رقم (١١)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي العاشر، و(١٠) تقارير للمحافظات من العدد الأول لعام ٢٠٠٩ باستثناء تقارير محافظات غزة، و(٣) تقارير للمحافظات من العدد الثاني لعام ٢٠١٠، ونشرة فلسطين في أرقام ٢٠١٠.
- تجهيز ملف مسح القدس الاجتماعي للعام ٢٠١٠، وإعداد الأطلس الإحصائي لفلسطين.
- تحديث دليل المصطلحات واثنين من التصنيفات الإحصائية، واستصدار قرار من مجلس الوزراء بشأن تعميم وتوحيد المصطلحات والتصنيفات الإحصائية على الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- تنفيذ (١٣٣) نشاطاً تدريبياً داخلياً وخارجياً بمشاركة (٣١٣) موظفاً من موظفي الجهاز، وتوفير (٨) منح دراسية جديدة، و(٨) دورات في مجال التحليل الإحصائي والمعرفة الإحصائية لصالح مستخدمي البيانات بمشاركة (١١٧) موظفاً من موظفي الوزارات والمؤسسات الحكومية، وانتداب (٣) موظفين لتقديم استشارات تدريبية لجهات عربية، وتوفير فرصة تدريب خارجية.
- تنفيذ دورة تدريبية داخلية حول إدارة وتوثيق البيانات الوصفية باستخدام الحزمة البرمجية (ADP) بمشاركة (١١) موظفاً من موظفي الجهاز.
- تأهيل بيانات متخصصة في أكثر من (٢٦) موضوعاً لخدمة البحث العلمي والقطاع الأكاديمي ضمن سياسة توفير بيانات خام للاستخدام العام، وتجهيز مطبوعات عام ٢٠٠٩ على قرص مدمج ومطبوعات التعداد العام ٢٠٠٧.
- استمرار عمل الجهاز في اللجنة الوطنية الدائمة لتحديث وتطوير سجل السكان.

سادساً: الإصلاح الإداري وإصلاح إدارة الخدمة المدنية

ان مواصلة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لعملية الاصلاح الشامل التي بدأتها الحكومات السابقة لا سيما الاستمرار في تحقيق الانجازات التي انبثقت عن خطة الإصلاح والتنمية والتي تهدف الى الإصلاح المؤسساتي بكافة جوانبه الإدارية والمالية، كانت أهم العناوين التي طرحتها الحكومة الفلسطينية في برنامجها الحكومي، حيث ركزت خلال السنة الأولى لعملها على عملية تهيئة وبناء مؤسسات الدولة على أسس متينة والرقي بمهامها وأدائها لتشكل أرضية صلبة ومتينة لقيام الدولة الفلسطينية، وقد تمثل ذلك بالاصلاح المؤسساتي بكافة جوانبه الإدارية والمالية والذي انعكس في مجموعة كبيرة من الانجازات والقرارات الحكومية التي صادقت عليها الحكومة كون الاصلاح هو الأساس في تحقيق كافة الأهداف الوطنية والاستراتيجية.

ففي مجال الإصلاح الإداري المؤسساتي: قامت الحكومة باستصدار مجموعة من القرارات تضمنت المصادقة على الهياكل التنظيمية لعدد من الوزارات والمؤسسات بالإضافة إلى قرارات أخرى تضمنت استحداث وحدات إضافية على هيكلياتها وذلك بغرض تطوير الهيكليات بطريقة عصرية تتلاءم مع الموجود ، كما **وصادقت الحكومة على وثيقة مشاريع السنة الأولى من برنامج عملها** المتمثل في إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة، في إطار خطتها الرامية لتحقيق الإنجازات في مجال الإصلاح، لكافة المؤسسات وفي جميع ميادين العمل.

وبهدف توسيع قاعدة المشاركة للنهوض بالمهام التي تضمنتها وثيقة فلسطين: «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، وتقديم الرأي والاقتراحات في السياسات العامة والخطط والبرامج، **صادقت الحكومة على إنشاء مجالس استشارية قطاعية للوزارات والمؤسسات الحكومية** تضم ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والشخصيات العامة ذات الاختصاص، تهدف إلى تفعيل كل مكونات العمل في القطاع العام غير الفعالة، وربطها بالعمل المشترك مع كافة الأطر العاملة في المجتمع، وبما لا يتعارض مع صلاحيات الوزراء، فكان لا بد من توسيع دائرة المشاركين بالتفاعل مع الدوائر الحكومية من خلال المجالس الإستشارية، التي يترأسها الوزير، وبما يضمن تحقيق الإصلاح والشراكة وتحمل المسؤولية لتعزيز كفاءة ودور هذه المؤسسات وقدرتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين بكفاءة وفاعلية.

أما في الجانب المتعلق بإصلاح إدارة الخدمة المدنية: فكان من أهم القرارات التي صادقت عليها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة هو **تشكيل لجنة فنية لتعديل قانون الخدمة المدنية** لإصلاح الخلل الموجود في القانون والذي ينعكس ايجاباً على كافة الموظفين العمومين في مؤسسات السلطة الوطنية. وفي ذات الجانب صادقت الحكومة ايضاً على ٦٥ قرار حكومي في مجال التقاعد والترقيات وتشكيل اللجان القانونية للتحقيق مع الموظفين، وتنظيم الشؤون الإدارية، وكان من بين القرارات الإدارية التي صادقت عليها الحكومة في عامها الأول هو تشكيل لجنة خاصة لتسوية أوضاع الموظفين الحاصلين على مؤهل علمي أقل من جامعي ممن يشغلون مراكز قيادية وإشرافية في مواقعهم بحيث تغني ترقيتهم عن أية تعيينات جديدة، حيث تم إنصاف عدد كبير من الموظفين غير الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى، وتمت ترقيتهم إلى الوظائف الإشرافية، وجاء ذلك في سعي الحكومة الدائم إلى الارتقاء بالموظفين، والحرص على حفظ حقوقهم.

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلةً بديوان الموظفين العام بـ:

- بلغ عدد المكاتبات الواردة لديوان الموظفين العام (٦٧٠٩٥) مكاتبة، والصادرة (٦٩٧٥٨) مكاتبة.
- بلغ عدد قرارات التعيين الصادرة من ديوان الموظفين (٣٩٥٢) قرار تعيين بدل شواغر ٢٠٠٧،٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ واحداثات على الموازنة، وبلغ عدد الإعلانات (٨٩) إعلاناً لـ (٤٣٤) وظيفة في مختلف المؤسسات الحكومية.
- تدقيق سجل الحضور والغياب الشهري لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة ومراجعة نماذج يوميات السير لجميع موظفي الدولة شهرياً.

- بلغت المعاملات المنجزة والصادرة (٤٥٨٧٢)، و(٢٧١٧) معاملة خاصة بالتقاعد، إنهاء الخدمة، الاستقالة، التحفظ على الراتب، الإجازة بدون راتب، الإعارة.
- تنفيذ الشق المتعلق بإرسال المكاتبات الصادرة من الديوان للوزارات، وإستكمال الترتيبات والخطوات اللازمة لتحويل الصفحة الإلكترونية للديوان إلى بوابة إلكترونية، وتطبيق المرحلة الأولى من برنامج تطوير نظام إدارة موارد بشرية يتم من خلاله تنفيذ العمليات الداخلية في الديوان.
- بلغ إجمالي عدد الموفدين في بعثات دراسية ودورات تدريبية ومهمات وورش العمل خلال الربع الثاني لهذا العام من مختلف المؤسسات الحكومية (١٩٨٨) موظفاً وموظفة.
- تخريج الدفعة الأولى من طليعة القادة الإداريين الجدد من مختلف المؤسسات الحكومية وعددهم (٢٠٠)، وتدريب (٣٢٠) متدرباً ومتدربة.
- إصدار كتيب حول نشاطات ورؤية ورسالة وأهداف مركز الإدارة والقيادة، وتقييم البرنامج التدريبي من جانب شركة ريادة للإستشارات والتدريب.
- المشاركة في اللجان ذات العلاقة بعمل الديوان، ورئاسة لجان التحقيق الإنضباطية التي تشكل للتحقيق فيما نسب للموظفين من مخالفات.
- المشاركة في عدد من الورشات وندوات العمل التي يدعى لها الديوان من قبل مؤسسات المجتمع المدني.
- الانتهاء من تسكين (٧) هيكليات لمؤسسات حكومية، وخلال الفترة من ٢٠٠٩/٠٣/٠٨ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٢٨ تم وقف كافة الترقيات وعمليات التسكين التي لها أثر مالي، ومناقشة عدة هيكليات ودارسة الاستحداث على بعض الهيكليات مع وزارة التخطيط، والعمل وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٠٤/٠٦ على التسكين والترقية الاستثنائية لبعض موظفي الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية الحاصلين على مؤهل علمي أقل من جامعي، حيث بلغ عدد المؤسسات الحكومية (٥٣).
- تدقيق الكشوف المتعلقة بالتقارير السنوية لـ (١١٠٠٠) موظف يعملون في (٦٤) مؤسسة، وتوجيه تنبيهات وإنذارات بشأن عدم كفاءة الأداء وفق القانون على إعتبار سوء التقييم السنوي لـ (١٠٠) شخص في الوزارات، وتدقيق (٣١٧) كشف دوام لـ (٨٠) مؤسسة، والتحفظ على بدل التنقل الثابت لأكثر من (٨٠) موظفاً.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من المخالفات التي وجدت، وتنفيذ كافة المعاملات التي تم تدقيقها.

سابعاً: المساءلة والشفافية

إن قيام مؤسسات الدولة الفلسطينية على مبادئ الحكم الرشيد يتطلب تفعيل آليات الرقابة العامة وذلك لترسيخ أسس النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد والمحسوبية بكافة أشكالها. وقد بدى جلياً التزام الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في خطتها الهادفة إلى النهوض بالقطاع العام وتطويرة على نحو يلبي احتياجات المواطنين ويتميز بشفافيته ونجاعته وفعاليته إضافةً إلى خضوعه للمساءلة، وقد سعت الحكومة الفلسطينية في العام الأول لعملها إلى تعزيز مفهوم الرقابة والمساءلة في مؤسسات السلطة الوطنية المختلفة انطلاقاً من هدفها القائم على حماية المال العام ووضمان العمل وفق الأنظمة والقوانين. وفي هذا الجانب قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة **باستحداث منصب جديد وتعيين السيد رفيق النتشة رئيساً لهيئة الكسب غير المشروع، ويأتي ذلك في إطار مكافحة الفساد المالي ومتابعة القضايا المالية غير المشروعة ورفعها إلى الجهات القضائية المختصة للمحاسبة والمساءلة.**

وفي هذا الجانب قامت الحكومة ممثلةً بديوان الرقابة الإدارية والمالية بـ:

- إعداد أدلة إجراءات إدارية تنظم عمل كافة الإدارات والوحدات المختلفة في الديوان، وبناء قاعدة بيانات محوسبة، وأرشفة ملفات الديوان وتنظيم حركة المركبات وصرف المحروقات، وإعداد أدلة إجراءات رقابية.
- تنفيذ خطة استيعاب الموظفين الجدد، ومشاركة عدد من الموظفين في دورات داخلية وخارجية.
- المشاركة في (٣) بحوث علمية متخصصة على مستوى المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وعقد عدة ورشات عمل متخصصة للموظفين في الديوان.
- ترجمة مواد التدقيق المشترك للمنحة الروسية ومواد تدريبية قدمت من مكتب المراقب العام في النرويج.
- إعداد وإصدار تقارير ربعيه وسنوية، وإعداد وشرح وتلخيص بعض معايير المراجعة الدولية (٢٣٠ , ٥٢٠).
- إعداد وإصدار (١٠٩) تقارير رقابية، وإعداد تقرير رقابة الأداء على أعمال وأنشطة وأداء وزارة الصحة، ومشاركة الديوان بصفة مراقب في أكثر من (٤٠٠) جلسة عطاء.
- تنفيذ زيارات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية، وتنفيذ عدد من الزيارات للمؤسسات والجهات الخاضعة لرقابة الديوان.
- المشاركة في عدد من اللقاءات التدريبية العلمية الداخلية والخارجية، وفي الدورات واللقاءات العلمية التي تنظمها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والبدء بتطوير آليات ومنهجيات العمل في الديوان وفق نموذج التميز الأوروبي.
- إعداد بحث للمشاركة في مجلة المجموعة العربية «موازنة البرامج وأثرها في تعزيز المسائلة والشفافية».
- إعداد وإصدار (١١٤) تقريراً رقابياً تغطي أنشطة الجهات الخاضعة للرقابة المالية أو الإدارية والمشاريع.
- تحسن أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات والجهات الخاضعة للرقابة من خلال متابعات الديوان وتوصياته وتقديم المشورة اللازمة لتلك الجهات لإحداث التغيير، واستكمال بناء قاعدة البيانات لهذه الجهات.
- إعداد نماذج خاصة بتقييم الأداء الفعلي وإجراء تقييم فعلي للأداء وفق تلك النماذج، وإعداد تقرير رقابة الأداء على أعمال وأنشطة وأداء وزارة الداخلية والأمن الوطني.

ثامناً: تعزيز وإصلاح مؤسسات الحكم المحلي

قامت توجهات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في برنامجها وثيقة فلسطين « إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة» على إيمانها بأهمية الدور الذي تلعبه هيئات الحكم المحلي في مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، مستندةً في ذلك إلى المكان الذي يحوزه قطاع الحكم المحلي في صميم برنامج الاصلاح الفلسطيني، وقد سعت الحكومة في العام الأول لعملها إلى تطوير قدرات هذه الهيئات وتمكينها وتعزيز مشاركتها في العملية التنموية إضافةً إلى سعيها لتحقيق اللامركزية والديمقراطية والكفاءة من أجل مساعدتها للوصول إلى الاستقلال المالي والإداري، فقد بذلت

عبارات تصريف مياه الأمطار- بيت جالا

الحكومة جهوداً كبيرة في مجال تعزيز الاسقلال المالي للهيئات المحلية؛ لتحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية في قطاع الحكم المحلي.

وانطلاقاُ من رؤية الحكومة وهدفها القاضي إلى اجراء الانتخابات المحلية تماشياً مع القانون ولتعزيز النظام السياسي والديمقراطي ومنظومة الحكم المحلي وتماشياً مع رغبات المواطنين في اختيار ممثليهم، **قامت بإقرار إجراء الانتخابات لجميع الهيئات المحلية في كافة الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وذلك بتاريخ** ٢٠١٠/٠٧/١٧، وبالرغم من العقبات والصعوبات التي واجهتها الحكومة الفلسطينية لا سيما ما قامت به حركة حماس في قطاع غزة من إجراءات لمنع لجنة الانتخابات المركزية من تحديث سجل الناخبين للحيلولة دون إجراء العملية الانتخابية، الا انها أكدت مجدداً عبر استصدارها لقرار آخر يؤكد على استمرارالتدابير اللازمة لاجراء الاقتراع لانتخابات مجالس الهيئات المحلية في محافظات الضفة الغربية في التاريخ المحدد الذي جرى تعيينه وهو٢٠١٠/٠٧/١٧ على أن يجري تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية في قطاع غزة.

«تشكل مجالس وهيئات الحكم المحلي احد أهم أدوات العمل المباشر مع المواطنين وتلمس احتياجاتهم، والمساهمة في بلورة أولوياتهم، وبالتالي فإن الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي ستساهم في تطوير نوعية المشاركة الديمقراطية في بلورة الأولويات والمشاريع التنموية ودعم الصمود ،وتسريع القدرة على تنفيذها في إطار استكمال خطة الحكومة لبناء مؤسسات دولة فلسطين، والتي تشكل مجالس الحكم المحلي أحد ابرز ركائزها».

خطاب رئيس الوزراء د. سلام فياض في حفل إطلاق الخطة الاستراتيجية لوزارة الحكم المحلي. أبريل ٢٠١٠.

كل ذلك يصب ذلك في إطار جهود الحكومة الفلسطينية لاتمام هذه العملية الديمقراطية والتي تعتبر من اللبنات الأساسية الداعمة لبرنامج عمل السلطة الوطنية وخطة عمل الحكومة لاستكمال بناء مؤسسات الدولة، وترسيخ قواعد الحكم الصالح والإدارة الرشيدة.

كما وقامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بوزارة الحكم المحلي بـ:

- إنجاز الهياكل الموحدة لجميع الهيئات المحلية إعداد ورقة السياسات المالية للهيئات المحلية بتمويل من التعاون الياباني، وتطبيق النظام المحاسبي المحوسب الموحد في (٥) بلديات، وتأهيل (٣٥) بلدية، والشروع في تطبيق نظام الاستحقاق المعدل لـ (٥٤) بلدية، وتطبيق نظام محوسب خاص بإدارة النفايات الصلبة في كافة المحافظات، ووضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين.
- تطبيق نظام موظفي الهيئات المحلية على البلديات (ج+د)، والمصادقة على موازنات الهيئات المحلية.
- الحصول على منحة بقيمة (٣ ملايين) دولار لتحديث المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية في كافة المحافظات، ومنحة من الحكومة بقيمة (نصف مليون) دولار لعمل مخططات هيكلية للتجمعات السكانية في المنطقة (ج)، والانتهاء من إعداد دليل التخطيط العمراني.
- عقد مجلس التنظيم الأعلى (١٠) جلسات، وتمت المصادقة على (٢١١) قراراً.
- إطلاق ورقة السياسات والدليل الخاص بمفهوم التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية.
- إلزام الهيئات المحلية بفتح حسابات خاصة بالمياه والكهرباء، وجدولة ديون معظم الهيئات الهيئات المحلية، وتركيب عدادات الدفع المسبق في معظم الهيئات المحلية.

- إعداد استراتيجية المجالس المشتركة في فلسطين، وإنجاز خطة استراتيجية لدمج الهيئات المحلية، وتجهيز مقترح بإلغاء (١١٦) لجنة من لجان المشاريع، وتحويل جميع الهيئات المحلية خلف الجدار الى مجالس قروية، والمجالس القروية التى تزيد عن (٥٠٠٠) نسمة الى بلديات.

- دراسة عدد من الأنظمة التنفيذية لقانون الهيئات المحلية ومراجعتها مع مجموعة من الهيئات المحلية.

- تقديم تصور إلى مجلس الوزراء بشأن إجراء الانتخابات للهيئات المحلية بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٧، وتكليف لجنة الانتخابات المركزية بإجراء التحضيرات الفنية اللازمة لإجراءها، وتكليف وزير الحكم المحلي بمتابعة تنظيم وإجراء الانتخابات نيابة عن الحكومة.

بازاريا - تعبيد طرق داخلية

- إنجاز الخطة الاستراتيجية للوزارة للسنوات الخمس القادمة مع خطة عمل لسنة ٢٠١٠ ترتكز على المفاهيم الأساسية التي وضعتها الحكومة لقطاع الحكم المحلي فيما يتعلق بتعزيز البناء المؤسساتي وقيام الديمقراطية والمشاركة المجتمعية الفاعلة وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- إنجاز الإستراتيجية القطاعية لتطوير نظام الحكم المحلي والإداري في فلسطين من خلال فريق وطني قام بإعداد هذه الاستراتيجية.

- ربط الدائرة المالية بوزارة المالية من خلال (IP-VPN)، وتطبيق نظام إدارة الموارد البشرية (HR)، وربط المقر الرئيسي للوزارة بالمديريات بواسطة (IP-VPN).

- زيارة كافة البلديات والمجالس القروية للتدقيق على أعمالها، وتفعيل العمل بوثيقة النزاهة والشفافية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتفعيل ملفات الهيئات المحلية مع النيابة العامة.

- بناء قاعدة بيانات وحدة تنسيق المشاريع، وإدارة نظام إدارة الموارد البشرية ومتابعة تطوير النظام.

- متابعة عدة مشاريع منها: برنامج دعم التجمعات البدوية والمهمشة، برنامج الموازنة التطويرية، برنامج دعم المناطق الأكثر تضرراً من الجدار، برامج تم إدارتها من خلال البنك الاسلامي للتنمية، المرحلة السابعة من برنامج خلق فرص عمل (KFW-٧)، برامج تطوير القرى والأحياء الفلسطينية (VNDP)، إضافة إلى استلام (٦١) معدة للنفايات الصلبة بالإضافة إلى (٢٨٠٠) حاوية بدعم من الاتحاد الأوروبي ضمن مشروع تطوير قطاع النفايات الصلبة، و(٣٨) سيارة نفايات من المنحة اليابانية لعدة محافظات. وبلغ ما تم صرفه على تنفيذ هذه البرامج المشاريع خلال العام الماضي (١٣٠ مليون) دولار.

- إقرار موازنة صندوق البلديات للعام ٢٠٠٩ بقيمة (٤٣ مليون) دولار، وموازنة ٢٠١٠ بقيمة (٦٢ مليون) دولار.

- اعتماد آلية لتخصيص الأموال للبلديات والتي اعتمدت لأول مرة في فلسطين على أداء البلديات، والمصادقة على المخططات المالية للبلديات من منحة البنك الألماني للتنمية بقيمة (١٥ مليون) يورو.

- إقرار نظام مكافآت لموظفي صندوق البلديات لتشجيع الأداء المنتمي للعمل على بناء المؤسسات القوية تقدمه لإقامة الدولة.

- صرف (٣٨ مليون) دولار على مشاريع البنية التحتية للبلديات في كافة أنحاء الوطن.
- إعداد الدليل المالي والفني الهندسي ودليل بناء القدرات لتفعيل ومأسسة عمل صندوق البلديات، وتعيين مدقق داخلي للصندوق.
- إنجاز مشروع «إعرف وطنك» للإشارات الإرشادية للتجمعات السكانية الفلسطينية.
- توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء نوافذ المعرفة في القرى الفلسطينية من خلال إنشاء (٣٥) مركز حاسوب علمي في مجالس الخدمات المشتركة والمجالس القروية.
- توقيع اتفاقية بقيمة (٢٣ مليون) يورو مقدمة من الحكومة الايطالية لدعم مشاريع تنموية مختلفة تتعلق بتطوير قدرات مؤسسات الحكم المحلي.
- عقد عدة لقاءات مع الجانب البلجيكي لمناقشة المشروع المنوي تقديمه من الحكومة البلجيكية بقيمة (١٥ مليون) يورو.
- استكمال الاستراتيجية المحلية لتطوير منطقة الأغوار بعد اختيار (٢٤) مشروعاً حسب أولويات المجتمع المحلي، ويتم حالياً تنفيذ (٧) مشاريع بقيمة (١,٢ مليون) دولار في منطقة الأغوار بالتعاون مع «جايكا».
- وضع خطة عمل وحدة النوع الاجتماعي، وتنظيم ورشات عمل مركزية لتفعيل مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية، وعقد عدة لقاءات في هذا الشأن.

(بيت لحم – شق وتعبيد طرق)

- عرض (٥) دراسات تتعلق بموضوع الشراكة مع القطاع العام والخاص والهيئات المحلية، وتشكيل اللجنة الوطنية لوضع تصورات وسياسات للشراكة مع القطاع الخاص والبلديات.
- تفعيل العلاقة ما بين وسائل الاعلام والهيئات المحلية خاصة إذاعة وتلفزيون فلسطين.

تاسعاً: الجانب الديني

نظراً للأهمية التي يشكلها الجانب الديني في المجتمع الفلسطيني، تطلعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بعين من الحكمة والمسؤولية سعياً لبناء جيل قادر على حمل أمانة الدين الإسلامي ونشر الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة بعيداً عن التطرف والمغالاة، وبناءً على الفهم الصحيح لتعاليم الدين الحنيف.

ودعماً لهذا الهدف **صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على اعتماد الثانوية العامة الشرعية ضمن مسارات الثانوية العامة بدءاً من العام الدراسي القادم (٢٠١٠-٢٠١١).**

«نريد دولة تتميز بالثقافة العربية المنفتحة على ثقافات العالم، والقيم الإنسانية السامية والتسامح الديني،... دولة يفخر بها كل مواطنيها، ويشعرون بالانتماء لها».

خطاب رئيس الوزراء في جامعة القدس- أبو ديس. حزيران، ٢٠١٠

ففي العام الأول لعمل الحكومة الفلسطينية قامت الحكومة ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بـما يلي:

- اعتماد (١٤٥٠) خطيب ومدرس قرآن على موازنة ٢٠١٠ بقيمة (١٦ مليون) شيكل، وتخريج (٣٠) حافظاً وحافظة للقران الكريم كاملاً، وتخريج (١٦٩٠) طالباً وطالبة وحصولهم على شهادة التجويد العام.
- حصول فلسطين على المرتبة الأولى في مسابقة البحرين الدولية لحفظ القران الكريم، وعقد مسابقة الأقصى المحلية.
- الانتهاء من مشروع تدريب أئمة المساجد للعمل على رفع الوعي حول حماية الطفل بقيمة (٧٦٦٢٣) شيكل يشمل الضفة وغزة.
- اعتماد الثانوية العامة الشرعية مساراً من مسارات الثانوية العامة في الوطن اعتبارا من العام الدراسي القادم.
- تجهيز مختبر حاسوب كلية الدعوة الإسلامية في قلقيلية بـ (٢٠) جهاز حاسوب وبروجيكتر.
- تنظيم معرض صور وثائقي في الإمارات في (٣) أماكن بتواريخ مختلفة، والمشاركة في تنظيم حفل اختتام احتفالية القدس عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٩، والمشاركة في ورشة فهرسة الوثائق والمخطوطات التي عقدتها مؤسسة الفرقان بالتعاون مع الجامعة الأردنية، وإصدار الجزء الرابع من فهرس مخطوطات فلسطين.
- تنظيم دورة الحفظ والأرشفة الإلكترونية للوثائق والمخطوطات، ودورة صيانة وترميم الوثائق والمخطوطات.
- المباشرة بإعداد المادة العلمية لدليل مدينة القدس بعنوان «منارات مقدسية تتحدى التهويد».
- توقيع اتفاقية تعاون وتبادل تراثي مع مركز جمعة الماجد في دبي لزويد مؤسسة إحياء التراث بجهاز ترميم آلي وجهاز معالجة أولية و(٣) وحدات تصوير رقمي ومواد كيماوية وورق ترميم بقيمة (٢٥٠ ألف) دولار.
- استكمال عملية التصوير الرقمي والمعالجة الإلكترونية للأرشيف الصحفي المحفوظ في المؤسسة، حيث بلغ عدد المصورات المؤرشفة (١٠,٠٠٠) صفحة، والاستمرار بعملية الأرشفة الإلكترونية لمحتويات المؤسسة.
- تحضير (١٨) دراسة من إصدارات المؤسسة وبعض رسائل الدكتوراه والماجستير لإعادة طباعتها وإصدارها بطبعة جديدة.
- ترميم (٧٠٠٠) وثيقة، وتعقيم وتنظيف مخطوطات الحرم الإبراهيمي تمهيداً لترميمها بعد تدريب (٤) موظفين من دائرة أوقاف الخليل، وإدخال مستلزمات متنوعة للحرم الإبراهيمي.
- توحيد شطري الوطن تحت راية الشرعية خلال موسم الحج، وتسهيل رحلة (١٢٠٠٠) حاج فلسطيني لتأدية موسم الحج، وتوفير سكن على أعلى المستويات وحافلات مريحة.
- عقد ورشة عمل لشركات العمرة المرخصة والمؤهلة حول آليات عمل موسم العمرة لهذا العام للوصول إلى أفضل خدمة للمعتمرين.
- المشاركة في وضع استراتيجية الحماية الاجتماعية ضمن القطاع الاجتماعي، حيث تم عمل التنسيق اللازم مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق التجانس وعدم الازدواجية في توزيع المساعدات، وحددت الوزارة سقف تقديم مساعدات عينية ونقدية لـ (١٠)٪ من العائلات التى تقع تحت خط الفقر كهدف يراد تحقيقه حتى عام ٢٠١٢.
- قدم صندوق الزكاة مساعدات بمبلغ إجمالي (١٣٠٠٠٠٠٠) دولار: كفالات أيتام، مساعدات أسر، أدوية، تأمين صحي وخصومات علاجية، طرود غذائية، رواتب، مصاريف إدارية، صدقات، زكاة مشروطة، مصاريف مدارس، مصاريف مستشفيات ومراكز طبية، مساعدات طلابية، مساعدات طارئة، تحفيظ القرآن الكريم.

- عقد العديد من الدورات التأهيلية والتدريبية للنساء في مواضيع مختلفة بمشاركة (١٧٦٧) مشاركة، بالإضافة إلى زيادة عدد مراكز التجويد والتحفيظ إلى (١٢٠) مركزاً.
- تجهيز عطاء لشركات المساحة الوطنية لعمل خرائط وتصوير جوي للأراضي الوقفية وتقديمه لوزارة التخطيط لإيجاد الممول.
- تحصيل الديون المتأخرة على المستأجرين، وتحصيل (٥٢٨٢٣٩٠) شيكل من التحققات السابقة للوزارة.
- إقرار نظام مالي خاص بمصانع دار الأيتام يراعي طبيعتها الانتاجية ودورها الاجتماعي، وإعادة هيكلية دار الايتام الاسلامية، وتفعيل إدارة التسويق والمعارض وتزويدها بالموظفين المؤهلين لتسويق منتوجات دار الايتام الاسلامية الصناعية.
- تجهيز فهرس مخطوطات القرآن الكريم وعلومه وتحويله للطباعة، وإصدار مجلة المنبر.

٢

قطاع التنمية الإجتماعية

يشكل قطاع التنمية الاجتماعية القاعدة الجوهرية والأساسية اللازمة لبناء أعمدة الدولة الفلسطينية ومؤسساتها لما له من أهمية كبيرة في حياة المواطنين عامةً بسبب ارتباطه المباشر بالخدمات الأساسية كالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية كونها حقوق أساسية تصل إلى جميع المواطنين على قدم من المساواة والعدالة الاجتماعية.

وبالرغم من الظروف الاجتماعية الصعبة والقاسية التي عانى وما زال يعاني منها الشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت بطش الاحتلال الاسرائيلي والمتمثلة بالفقر والحرمان، والشتات، والبطالة، وسوء أحوال المعيشة، وتردي الأحوال الصحية لا سيما في قطاع غزة الذي يعاني مواطنيه من قسوة وشدة سياسات الحصار الاسرائيلي الغاشم إلا أن ذلك لم يقف عائقاً أمام جهود الحكومة الفلسطينية المتواصلة لتوفير الحماية الاجتماعية، والخدمات الأساسية اللازمة للمواطنين من أجل العيش بكرامة وإنسانية وتعزيز صمودهم لا سيما في المناطق المنكوبة والمهمشة والأكثر تضرراً من الحصار والجدار. حيث استمرت الحكومة الفلسطينية في عملها الدؤوب لتحقيق المستوى اللائق من الخدمات الأساسية والضرورية لكافة الفئات المجتمعية وبذلت جهوداً حثيثة وهامة لتوفير الرعاية الصحية والتعليمية اللائقة إضافةً إلى قيامها بالمحافظة على ترابط النسيج الإجتماعي والموروث الثقافي، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والذي يشكل أساساً للعدالة الاجتماعية.

وقد جاءت انجازات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ضمن سياسات قطاع التنمية الاجتماعية خلال العام الأول لعملها على النحو التالي:

أولاً: في مجال الحماية الاجتماعية

أكدت الحكومة التزامها في وثيقة فلسطين بتوفير متطلبات الخدمة الاجتماعية وتوسيع برامجها، بما يتضمن تأمين الحماية والرعاية لكافة الفئات الاجتماعية خاصةً الشرائح الأقل حظاً وذوي الاحتياجات الخاصة. ولتحقيق ذلك واصلت الحكومة جهودها المتواصلة والمستمرة لتوفير الحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الفلسطيني المهمشة والفقيرة والمحرومة، والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتوسيع شبكة الأمان الإجتماعي والتي تهدف إلى التخفيف من وزر الاحتلال الاسرائيلي على المواطنين وبما يمكن من مواجهة الأوضاع الصعبة المفروضة على شعبنا بفعل الاحتلال وسياساته.

ففي العام الأول لعملها وتأكيداً على هدفها المتمثل بتوفير الرعاية والتأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة صادقت الحكومة

الفلسطينية الثالثة عشرة على **تخصيص مبلغ مالي بقيمة (٢٣٨,٠٠٠) دولار لتنفيذ المرحلة الأساسية من إصدار بطاقة المعوق استناداً إلى قانون حقوق المعوقين** رقم (٤) لسنة ١٩٩٩، حيث أن هذه البطاقة تحدد رزمة الخدمات التي يحق للمعوّق الحصول عليها ضمن برنامج منظّم للوزارات ذات العلاقة، ومنها الخدمات الصحيّة والدمج الاجتماعي والمهني والتعليمي، وإعادة التأهيل وتقديم خدمات الدعم وفق نوع الإعاقة ودرجتها.

وفي سعي الحكومة لتوفير الشعور بالأمان والإستقرار، وقطع الطريق على كل من يتاجر بأمن المواطن الفلسطيني، وبث الرعب بداخله، أصدرت الحكومة الفلسطينية قراراً **يقضي بتعليق العمل بمواد القانون المتعلقة بالجرائم الواقعة على خلفية شرف العائلة**، وإعتبار الجرائم التي يرتكبها البعض تحت مظلة حماية الشرف جرائم قتل عادية، تتنافى مع جميع المواثيق والأعراف الدولية التي صادقت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، ويجب أن يحاسب مرتكبها حسب النظام والقانون.

وفي مجال توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة للمواطنين صادقت الحكومة على تخصيص قطع أراضي حكومية في مدينتي أريحا وقلقيلية من أجل إقامة جمعيات تعاونية وروضة أطفال وساحات وملاعب للمعاقين الصم.

«لا بد من الوصول إلى اقتصاد قادر على توفير فرص العمل والحد من ظاهرة الفقر، وهو ما تقوم به السلطة الوطنية من التدخل لتمكين الأسر المحتاجة في الخروج من دائرة الفقر إلى دائرة العمل والاعتماد على الذات على أساس مبدأ سد الفجوة، ومن خلال تمكين هذه الاسر عبر مؤسسات قوية وقادرة على تقديم أفضل الخدمات، على الرغم من المعيقات الاسرائيلية، والحصار الاسرائيلي المفروض علينا، وخاصة على شعبنا في قطاع غزة».

كلمة رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي الخاص باطلاق برنامج التحويلات الاجتماعية. حزيران، ٢٠١٠.

وفي هذا المجال قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الشؤون الاجتماعية بـ:

- الاستمرار في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للحماية الاجتماعية والتي تشمل الضفة الغربية، والبحث الاجتماعي لـ (١,٠٥١) حالة لصالح هيئة التقاعد والمعاشات، (١٩١) في الضفة والباقي في غزة.
- تقديم مساعدات نقدية لـ (٥١,٨٠٠) أسرة من منتفعي برنامج الحالات الصعبة في الضفة وغزة بقيمة (٢٠٢,٢٠٤,٠٠٠) شيكل، ومساعدات نقدية لـ (٤,٨٤٢) أسرة أخرى من الاشد فقراً من خلال برنامج إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي بقيمة (١٣,٠٥٣,٨٥٨) شيكل، ودفع (٢٠٠) دولار لـ (٢٥,٠٠٠) أسرة في الضفة وغزة ولمرة واحدة للمستفيدين من المساعدة الخاصة بأزمة الغذاء العالمي المقدمة من البنك الدولي، وتقديم (٢,٩٣٦,٣٢٦) دولاراً كمساعدات نقدية لأسر فقيرة ومهمّشة وحالات مرضية وجمعيات ومستشفيات، وإعتماد (٣,٩٠٦,٦٥٥) شيكل للصرف لـ (١,٠٧٥) أسرة من بينها مساعدات نقدية طارئة بقيمة (٢,٣٤٣,٦٣٠) شيكل، ومساعدات ترميم منازل بقيمة (٩٢٩,٨٧٥) شيكل، ومواءمة سكن بقيمة (٢٧,٥٠٠) ومصاريف علاج (١٢,٤٠٠) شيكل، وأجهزة طبية بقيمة (٥٠,٢٥٠) شيكل، وأضرار إحتلال بقيمة (٢٧,٠٠٠) شيكل من خلال برنامج المساعدات الطارئة.
- تقديم المساعدات الغذائية لـ (٥٠,٠٠٠) أسرة من برنامج الغذاء العالمي على شكل طرود غذائية بقيمة (٢٧ مليون) دولار، وتوزيع (١٢,٣٨٤) طرداً غذائياً على الأسر الفقيرة والمهمشة، ومواصلة تنفيذ برنامج الخبز مقابل الطحين في عدة محافظات لـ (١,٨٩٣) أسرة.
- مواصلة تقديم خدمة التأمين الصحي الشامل لـ (٦٥,٧٢١) أسرة، وتصويب مسار برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة، وتفعيل مجلس الأمناء، والتخطيط لانطلاق المرحلة الثانية من البرنامج.
- الشروع في تنفيذ منحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي في الكويت بشأن التمكين الاقتصادي لـ (٥٠٠) أسرة فقيرة من قطاع غزة.

- منح (٦٣) قرضاً، بقيمة إجمالية (٣٣٠,٠٠٠) دولاراً من خلال صندوق إقراض المعاقين، ومنح (٨) قروض من صندوق مركز الشيخ خليفة للأشخاص ذوي الاعاقة بقيمة (٢٤,٠٠٠) دولار، ومنح إعفاء جمركي لـ (٢٨٩) معاقاً، وتزويد (٦) حالات بالادوات المساندة، والمصادقة على التعديلات اللازمة للنظام الأساسي لمشروع صندوق تأهيل الأشخاص ذوي الاعاقة.

- تقديم الرعاية والايواء لـ (٢٢) مسنّاً، والاشراف على بيوت المسنين.

- ترميم وصيانة المدرسة العلائية للمكفوفين بقيمة (٣٤,٠٠٠) دولار، وتشغيل مشغل الخيزران في المدرسة العلائية بقيمة (٢١,٥٠٠) دولار.

- توقيع إتفاقية لصيانة واستكمال بناء مركز الشيخة فاطمة للتأهيل المهني بقيمة (٥٥٠,٠٠٠) دولاراً.

- إصدار لائحة تنفيذية معدلة بقرار من مجلس الوزراء رقم (٤) لعام ٢٠١٠ للائحة التنفيذية بشأن إعفاء سيارات خاصة بالمعاقين لاستعمالهم الشخصي من الرسوم الجمركية والضرائب رقم (٨) لعام ٢٠٠٦.

- تقديم التأهيل المهني لـ (٨٦) شخصاً معاقاً والتأهيل الأكاديمي لـ (٣٣) معاقاً، وتوفير الرعاية لـ (٢٢) معاقة من ذوي الاعاقة العقلية، وعقد شراء خدمة لـ (٧٠) شخصاً من ذوي الإعاقة في جمعية الإحسان الخيرية، و(١٠٠) معاق عن طريق الهلال الأحمر الفلسطيني.

- توفير الرعاية لـ (٣٧٩) حدثاً من الذكور والإناث في مؤسستي دار الأمل ورعاية الفتيات، وتوقيع إتفاقية بين الوزارة والشرطة الأوروبية لمشروع عدالة الأحداث، وصيانة وترميم مؤسسة دار رعاية الفتيات بقيمة (٢٢٥,٠٠٠) شيكل، وصيانة وترميم مؤسسة دار الأمل بيقمة (١٩٩,٠٠٠) شيكل.

- زيارة السجون وتوزيع (٣٠) حقيبة تحتوي على إحتياجات صحية للنزيلات.

- إستيعاب (٢٦٦) طالباً جديداً في المراكز الاجتماعية لتأهيل الشبيبة، وتنظيم عدد من الأنشطة والفعاليات.

- استلام شبكة حماية الطفولة من الحركة العالمية للدفاع عن الاطفال في (٥) محافظات، وتوفير الحماية والرعاية لـ (٧٣) طفلاً، والموافقة على أهلية (١٣) أسرة تقدمت بطلبات احتضان أطفال فاقدي الرعاية الأسرية، وإصدار (١٠٥) شهادة ترخيص لدور الحضانة.

- تشكيل وتفعيل المجلس الاستشاري الوطني لمراكز النساء المعنفات، وتوقيع اتفاقية مع مركز المرأة للإرشاد القانوني، وتوفير الحماية والايواء لـ (٥٥) إمرأة معنفة، وإعادة (٣٨) حالة من النساء إلى أسرهن.

- تقديم (٧٤٠) خدمة متابعة طبية للنزيلات، وتنفيذ (٢,٤٠٠) جلسة إرشادية نفسية اجتماعية للنزيلات، ومتابعة (٥٢٠) جلسة قانونية للمنتفعات، وتأهيل (١١) حالة بعمل.

- إعداد مشروع قوانين ومسودات في مجال الحماية الاجتماعية، وعقد سلسلة من ورشات العمل المتخصصة.

- تفعيل وحدة الشكاوى، وتوزيع صناديق للشكاوى، وبلغ عدد الشكاوى المقدمة (٣٠١)، أنجزت (١٣٣) شكوى، والباقي قيد المتابعة.

- تطوير آلية التواصل بين المديريات والوزارة، وإستكمال تركيب الشبكات في المديريات، وتزويد المديريات والمراكز ومقر الوزارة بـ (٥٠) جهاز حاسوب، و(١٢) شبكة إلكترونية، وتعيين (١٢) فنّي حاسوب، وتشغيل الأرشيف الالكتروني في الوزارة لتسهيل عمليات الاتصال والتوثيق.

- تنظيم مجموعة من الدورات التدريبية، والشروع في تنفيذ مشروعي بناء القدرات في الوزارة، المشروع الاول بتمويل من الاتحاد الاوروبي بقيمة (٢,١ مليون) دولار ولمدة عامين ونصف، والثاني ممول من الـ (UNDP) بقيمة (٣٠٠,٠٠٠) دولار لمدة عام.
- تعزيز ومأسسة الشراكة من خلال تشكيل مجموعة من المجالس القطاعية: المجلس الاستشاري لسياسات الحماية الاجتماعية، والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الاعاقة، المجلس الاستشاري الوطني لمراكز حماية النساء المعنفات.
- عقد (١١) ورشة عمل بمشاركة (٤١٢) جمعية لتعزيز الشراكة مع الجمعيات الخيرية والمجتمع المدني.
- توقيع إتفاقيات شراء خدمة مع جمعيتي الإحسان الخيرية، والهلال الأحمر الفلسطيني.
- تجديد واصدار شهادرات ترخيص مهني لـ (١٣٠) جمعية، والموافقة على تسجيل (٦٣) جمعية خيرية جديدة، (٤٦) في الضفة، و(٧) في غزة، و(١٠) جمعيات أجنبية، إضافة إلى إجراء إنتخابات لـ (٥٧) جمعية خيرية، ومنح الموافقة لـ (٣٩) جمعية خيرية لجمع التبرعات، ومنح (١٤) جمعية خيرية إعفاءات جمركية.
- دفع المستحقات المترتبة على الوزارة الشؤون الاجتماعية لصالح جمعية الإحسان الخيرية في الخليل.
- توفير تمويل لعدد من المشاريع من خلال الهلال الأحمر الإماراتي لـ (١٣) جمعية ومؤسسة، بواقع (١,٧٢١,١٠٤) دولار.

ولحماية أموال المتقاعدين وزيادة النجاعة والشفافية في العمل، فقد قامت هيئة التقاعد الفلسطينية بـ:

- التواصل مع المؤسسة الدولية للضمان الإجتماعي، والتنسيق مع مؤسسة الضمان الإجتماعي الأردنية.
- تحويل حصة المشغل عن المشتركين من القطاع العام بالنسب المحددة في أنظمة التقاعد لأول مرة منذ عام ٢٠٠٠، وتحويل اشتراكات عن أفراد قوى الأمن لأول مرة، واستلام بيانات لأفراد قوى الأمن لأول مرة ولمرة واحدة في شهر يناير ٢٠١٠.
- تطبيق علاوة غلاء المعيشة بواقع (٢,٧٥)٪، وتطبيق ما تم من تغييرات حسب نظام الصرف في مؤسسة رعاية أسر الشهداء والجرحى.
- الدفاع عن أموال الهيئة المحجوزة في أمريكا ومتابعة مداولات القضية.
- تسديد وتنظيم وتنسيق أقساط القروض الممنوحة للموظفين المدنيين مع وزارة المالية، وتطوير منظومة القروض حسب نظام (Oracle)، ووتطبيق المادة (١٢٠) من قانون التقاعد العام والخاصة بصرف راتب أساسي.
- رفع اللائحة التنفيذية لمجلس الوزراء بشأن تنظيم تطبيق قانون التقاعد العام للقطاع الخاص.
- التواصل والتعاون مع البنك الدولي ووزارة المالية للشروع في خطة عمل تنفيذية لإصلاح أنظمة التقاعد خلال العام ٢٠١٠، والإتفاق مع البنك الدولي لتمويل برنامج تطوير منظومة العمليات الخاصة بهيئة التقاعد.
- الإتفاق مع مجلس التعليم العالي للشروع بضم العاملين في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إبتداءً من يناير ٢٠١٠.
- دراسة بعض العروض الاستثمارية، والمشاركة في إعادة خيارات الاستثمار، وإقرار توصيات لجنة الاستثمار بخصوص السياسات العامة ومعايير الاستثمار لصناديق التقاعد.
- إقرار شروط التعاقد مع الحافظ الأمين لصناديق التقاعد في الهيئة والإعلان عن مناقصة للحافظ.
- تطوير أنظمة المعاشات الخاصة بقوى الأمن، وكذلك تطوير منظمة بيانات نظام التقاعد المدني (نظام ٢٪).

- تأسيس وإطلاق موقع إلكتروني للهيئة، وربط وتناقل قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة بين مكتبي الهيئة في الضفة وغزة، وتركيب الشبكة المحلية الخاصة بمباني الهيئة وربطها ببعضها البعض.
- إعداد جهاز سيرفر قواعد بيانات خاص ببرامج وأنظمة المعاشات المختلفة وكذلك ببرامج وأنظمة المشتركين والإيرادات والقروض والمكافآت، وإعداد وتجهيز جهاز السيرفر الخاص بتحكم موارد الشبكة.

ثانياً: في مجال دعم التعليم

يعتبر القطاع التعليمي من الحقوق الأساسية التي ينبغي تأمينها للمواطن على حد سواء، ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه العملية التعليمية في عملية بناء الدولة ومؤسساتها، فقد أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة قطاع التعليم أهمية كبيرة لإيمانها بالواجب الوطني الملقى على عاتقها والمتمثل بخلق جيل فلسطيني متعلم ومثقف قادر على مواجهة سياسات الإحتلال الاسرائيلي الذي يسعى إلى طمس التاريخ وتعزيز ثقافة الجهل والأمية بين أبناء شعبنا. لذا فإن نجاح مسيرة العملية التعليمية يعني نجاح السياسة الحكومية في توفير الخدمات الأساسية والارتقاء بالمستوى التعليمي على النحو المرجو تحقيقه.

بناء مدرسي - قباطية

ففي العام الأول لعملها بذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة مساعي وجهود كبيرة في توفير فرص الالتحاق بالتعليم ، وتحسين نوعيته وتطوير أداء التعليم العالي كما وعملت على زيادة نجاعة الخدمات بما يخدم أهداف التعليم. ففي إطار تأكيدها على أهمية النهوض بالتعليم الجامعي الحكومي، صادقت الحكومة الفلسطينية على تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة **أوضاع الجامعات والكليات الحكومية ووضع السياسات المناسبة لها**. كما وصادقت على تشكيل لجنة وزارية خاصة لدراسة إمكانية تطبيق نظام التقاعد الحكومي على العاملين في الجامعات الفلسطينية، ويأتي ذلك للحفاظ على الكوادر الحالية، واستقطاب كوادر أكاديمية جديدة، لتتمكن الجامعات الحكومية من تحقيق أهدافها ورؤيتها بما يخدم المجتمع الفلسطيني، وتعزيز قدرتها على منافسة الجامعات الأخرى وتوفير جودة عالية في التعليم.

وفي مجال دعم طلبة الثانوية العامة وتقديم المساعدة لهم للالتحاق في الجامعات صادقت الحكومة على **تخصيص منح للطلبة المتفوقين في الثانوية العامة للالتحاق في تخصصات العلوم والرياضيات**. كما جاءت قراراتها متناغمة مع التطور المتسارع في مجال البحث العلمي انطلاقاً من هدفها في تطوير أداء التعليم العالي، حيث صادقت على **بناء الشبكة الأكاديمية للجامعات ومراكز البحث العلمي والأكاديمي**، وذلك لتعزيز ثقافة البحث العلمي في فلسطين، وتسهيل تبادل المعلومات بين الجامعات الفلسطينية، وإيجاد عملية وصل بين جميع الشبكات الأكاديمية والحكومية والشبكات الخاصة، والتأسيس للتعليم الإلكتروني، وتبادل الخبرات مع الدول الأخرى.

«يأتي في صلب الأجندة الوطنية النهوض بالتعليم، وتعزيز الاهتمام بنوعيته وجودته وقدرته على رفد السوق بالكفاءات القادرة على النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى ولوج مجتمع المعرفة. (خطاب رئيس الوزراء في المؤتمر الوطني الأول للريادة . آب ٢٠٠٩».

«إن الهدف المباشر أمامنا يتمثل في النهوض بنوعية التعليم وربطه بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهيئة الإنسان الفلسطيني وتمكينه من الانخراط في مجال المعرفة والإبداع، والتفاعل بايجابية مع التطور العلمي والتكنولوجي، والقدرة على المنافسة في المجالات العلمية والعملية. هذا بالاضافة إلى تطوير قدرة السوق على استيعاب الخريجين للحد من البطالة ووقف هجرة الكفاءات وتعزيز انخراطها ومساهمتها في بناء الوطن وتحقيق استقلاله وتقدمه». خطاب رئيس الوزراء في حفل خريجي جامعة بيرزيت. حزيران ٢٠١٠.

وفي ذات السياق قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي بـ:

- تزويد مديرية القدس والمدارس بالأثاث بقيمة (١٩٤,٩٣٠) شيكل، وتوفير أجهزة تقنية وشبكة حاسوب ومقسم للمديرية بتكلفة (١٥٣,٨٣٠) شيكل، وشراء مدرسة الفتاة اللاجئة في وادي الجوز بقيمة (٧٠٠ ألف) دولار، ومبنى لاستحداث مدرسة في رأس العامود بقيمة (٨٠٠ ألف) دولار، وبناء مدرسة بنات المسيرة الثانوية في مخيم شعفاط بـ (٢٦٠ ألف) دولار، إضافة إلى أعمال الصيانة لـ (١٢) مدرسة بقيمة (٤٥٠ ألف) دولار. وتوريد وتوزيع كافة الكتب المدرسية على طلبة مديرية القدس، وتم إنشاء (٥٠) مظلة، و(٤٢) وحدة صحية، و(١٠) آبار مياه، وترميم (٦٠) وحدة صحية.
- طباعة (١٢) عنواناً من أدلة المعلمين والكتب المقررة للطلاب المكفوفين بطريقة بريل.
- تدريب مئات المديرين والمعلمين والمعلمات والمشرفين في مجال الصحة المدرسية، وعقد العديد من الاتفاقيات مع المؤسسات.
- إقامة المهرجانات الرياضية مركزية الاحتفالات الختامية للأنشطة المدرسية في كافة محافظات الوطن، وتنظيم (٤٤٦) مخيماً صيفياً، والتوقيع على مذكرات تفاهم مع المؤسسات المحلية والدولية. تنفيذ امتحان الثانوية العامة للعام ٢٠٠٩ بالتنسيق بين جناحي الوطن، والامتحان التطبيقي الشامل لطلبة الكليات المتوسطة.
- إنشاء (٣٤) مدرسة جديدة في الضفة بقيمة (٢٩,٢١٧,٩١٩) دولار، وتوسعة (١٤) مدرسة قائمة بقيمة (١,٥٨١,١٦٠) دولار، وإنشاء مبنى مديرية تربية أريحا وتوسعة مبنى مديرية طولكرم بقيمة (٦٨٠,٠٠٠) دولار، وإنشاء (٢٨) وحدة صحية في مدارس بقيمة (٨٥٤,٣٢١) دولار، وتنفيذ أعمال صيانة في (٩) مدارس بقيمة (٤٦٠,٨٠٠) دولار.
- طباعة الجزء الأول والثاني من الكتب لكافة الصفوف (١-١٢) في الضفة وغزة بتكلفة (٧٠ مليون) شيكل، وطباعة وتوريد (٦٠٠٠) نسخة من الكتب الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار بالمحافظات الشمالية، وإجراء التعديلات الخاصة بالكتب وفق الخطة الخمسية. وطباعة العديد من الكتب الأخرى، وإثراء وتقويم جزءاً من المناهج الإنسانية.
- تعيين المعلمين الجدد والموظفين الإداريين وإتمام المعاملات المتعلقة بالتقاعد والنقل والبدلات.
- عقد عشرات الدورات للآلاف من المشرفين والمديرين والمعلمين والموظفين في الوزارة.
- عقد اجتماعات مع الجامعات لتحديد أطر التعاون وتنفيذ برامج تدريبية مشتركة، وتنظيم العديد من ورشات العمل.
- تزويد المدارس بالأثاث والتجهيزات والقرطاسية والأدوات وكافة المستلزمات وأثاث إداري وأجهزة (LCD)، وتزويد الوزارة بمواد التنظيف والقرطاسية والأدوات المكتبية وتوزيعها على المديريات والمدارس، وتجهيز غرف المصادر في عدد من المديريات وتزويدها بالأدوات والمعدات والأجهزة.
- متابعة إستراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين في فلسطين، واستحداث هيئة تطوير مهنة التعليم، وإطلاق مشروع «لنا الغد» لحوسبة المدارس النائية.
- توقيع العديد من الاتفاقيات لخدمة قطاعات التعليم العام والمهني والتقني والتعليم الجامعي، ومن أبرزها اتفاقية مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم.
- حصر أضرار جدار الضم والتوسع العنصري وأثره على التربية والتعليم، ومتابعة حصر الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني، ومتابعة ملف التوأمات مع كل من: ألمانيا، النرويج، فرنسا، السويد، إسبانيا، بريطانيا، إيطاليا، وإصدار أعداد من جريدة «مسيرة التربية».

- تقديم المئات من المنح الداخلية كمنح الرئيس ومنح مجلس الوزراء للمتفوقين والبالغ لـ (٩٥٠) طالب وطالبة بتكلفة (مليون) دولار،
- تقديم (٢٥) منحة دراسية لنيل درجة الدكتوراة في التعليم بتمويل أوروبي عبر اليونسكو، وتنفيذ العديد من المنح الخارجية، وبلغ إجمالي المنح والمقاعد (١١٢٢) منحة ومقعداً.
- معادلة (٧٣٦) شهادة من مستوى الثانوية العامة حتى الدكتوراه، ومصادقة (٣١,٣٦٦) شهادة من مستويات دراسية مختلفة.
- تطوير نظام جديد لصندوق الإقراض، وجمع (نصف مليون) دينار كسداد، وتنفيذ منحة مجلس الوزراء لتقديم مساعدات للطلبة بمقدار (٤ ملايين) دولار، حيث بلغ إجمالي المساعدات والقروض (٧ ملاين) دولار، وموافقة الصندوق العربي على تخصيص (١٠ ملايين) دولار لصندوق الإقراض، وسيتم تخصيص (٣ ملايين) من الصندوق العربي، و(٢ مليون) من الأوبك، وسيتم تخصيص (٥ ملايين) دولار من صندوق النقد العربي.
- استكمال تجهيز المشاغل الجديدة والأعمال الخارجية ضمن مشروع مدرسة جنين الثانوية الصناعية (المشروع الكوري)، وتجهيز قسم الفنون والجرافيك في كلية فلسطين التقنية، وصيانة مباني المدارس الصناعية في نابلس والعروب، والموافقة على فتح تخصصين جديدين في كلية فلسطين التقنية في العروب، وتجهيز مراكز مصادر التعلم في محافظات القدس، الخليل، رام الله، ونابلس.
- منح الاعتماد الخاص لكلية التربية في جامعة بير زيت، ودراسة طلبات اعتماد بعض الكليات وتأجيلها، والمساهمة الفاعلة في هيئة تطوير مهنة التعليم، والبدء بالمرحلة الرابعة والمتعلقة بتجميع ومراجعة جميع البرامج القائمة في مجال التربية والبالغة (١١٠) برامج، والتعاقد مع (١٠) مقيمين خارجيين للمشاركة في تقييم برامج التربية.
- وضع عدة مشاريع أنظمة والعديد من التعليمات، وإصدار أدلة على شكل كتيبات مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية حول التقييم الشامل للمؤسسات ونشرها.

ثالثاً: في مجال دعم القطاع الصحي

في إطار سعيها المستمر لمواجهة الصعوبات والمعيقات التي فرضها الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الخانقة على القطاع الصحي، وإدراكاً منها لأهمية ومركزية هذا القطاع وتأثيرة المباشر على المواطن الفلسطيني، بذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في عامها الأول جهوداً حثيثة لتوفير كافة الخدمات والرعاية الصحية التي يحتاجها المواطنون بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية، وضمان وصولها اليهم بيسر وبجودة عالية لا سيما في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على المواطنين في قطاع غزة والذي أدى إلى تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين خاصةً ذوي الأمراض الخطيرة، ناهيك عن استمرار سيطرة حركة حماس على القطاع، ومنعها المواطنين من مغادرة القطاع لتلقي العلاج.

> «أن القطاع الصحي يأتي على رأس أولويات التنمية لما له من تأثير كبير على باقي القطاعات، ولما يقدمه من خدمات للمواطن بشكل مباشر».
>
> خطاب رئيس الوزراء د. سلام فياض في وضع حجر الأساس للمستشفى الاستشاري العربي في ضاحية الريحان. شباط، ٢٠١٠.

فعلى صعيد حماية صحة المواطنين قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالمصادقة على **تخصيص مبلغ مالي بقيمة ٣٥٠ ألف شيقل لوزارة الصحة لشراء مواد فاحصة لوباء انفلونزا الخنازير (H1N1). كما و خصصت مبلغ ٨ مليون دولار لشراء المطاعيم المناسبة ضمن استعدادات وزارة الصحة لمواجهة هذا الوباء.**

ولضمان استدامة وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين صادقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية خاصة للمراجعة النهائية لمشروع قانون التأمين الصحي.

وجاءت إنجازات الحكومة الفلسطينية في عامها الأول ممثلةً بوزارة الصحة بـ:

- استكمال بناء شبكة خدمات الرعاية الصحية الأولية في كافة المحافظات، وإعطاء الأولوية لبرنامج التطعيم الموحد للأطفال بمعدل تغطية وصل (٩٥٪).
- افتتاح مديرية صحة في طوباس ومديرية صحة في دورا جنوب الخليل، وافتتاح مراكز الصحة النفسية في جنين ونابلس وحلحول، ومركز ولادة آمنة وطوارئ في الظاهرية جنوب الخليل.
- إنشاء أول مركز وطني لعلاج وتأهيل المدمنين على المخدرات في فلسطين.
- إنجاز مخططات واعتماد تمويل مديريات صحة جنين وطولكرم، وتشطيب الطابق الأرضي لمديرية صحة قلقيلية، والطابق الأرضي لمديرية رام اللّه، والموافقة على تنفيذ مشروع مركز صحي طوارىء الأغوار.
- افتتاح بنك الدم الوطني، و(١١) عيادة من المستوى الأول، وتجهيز (٣٠) عيادة ورفع كفاءتها من المستوى الأول إلى الثاني وبعضها إلى الثالث، والبدأ بتنفيذ مشروع المدن الصحية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.
- تنظيف الأسواق من الأدوية والأغذية الفاسدة والمهربة ومنتهية الصلاحية، وتحويل المخالفين للقضاء، وسحب شهادات صحية لمصانع محلية لعدم التزامها بالأنظمة.
- تعزيز برنامج تدعيم الطحين، وبرنامج ملح الطعام، وإعداد الخطة الوطنية لتغذية الرضع وصغار الأطفال.
- تنفيذ حملة رش المبيدات الحشرية لمكافحة اللشمانيا والبعوض على مستوى المحافظات، وتوزيع (١٤٠) كغم من حبوب الكلورين على وحدات صحة البيئة.
- متابعة عملية إدارة النفايات الطبية في العيادات الصحية والمستشفيات والمختبرات وبنوك الدم، ومتابعة برامج التثقيف الصحي على المستوى الوطني.
- إنجاز الاستبيان الوطني الشامل والموحد حول السلامة المرورية ونشره عبر موقع منظمة الصحة العالمية.
- النجاح في مجابهة وباء (H١N١)، وتوقيع اتفاقية لتوريد أكثر من مليون جرعة من طعم (H١N١).
- تزويد مديرية صحة أريحا وصحة قلقيلية بجهازي فحص تصوير شعاعي للثدي (Mammography).
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للوقاية ومكافحة السرطان والبدء في عملية مسح وطني لسرطان الثدي.
- افتتاح مستشفى الدكتور درويش نزال في قلقيلة وتعين سيدة مديرة للمستشفى لتكون بذلك أول سيدة تشغل هذا المنصب في فلسطين.
- تشغيل قسم العيادات الخارجية الجديدة في مستشفى عاليا في الخليل وقسم الخدج والأطفال الجدد، وافتتاح قسم تحليل الأنسجة وقسم التصوير الإشعاعي لفحص الثدي في مستشفى بيت جالا، وبناء قسم جديد لغسيل الكلى والعيادات الخارجية في مستشفى الشهيد ياسر عرفات، وترميم وتوسعة في جميع أقسام مستشفى أريحا.
- توقيع اتفاقية تفاهم مع جامعة النجاح لإنشاء مستشفى النجاح الوطني التعليمي كبديل للمستشفى الوطني.

- البدء في أعمال ترميم وإعادة تأهيل مستشفى الدكتور كمال للطب النفسي، وتدريب الكوادر العاملة فيها.
- بناء (٤) طوابق في مستشفى رفيديا بمساحة (١٤٠٠) متر مربع يشمل، وإضافة طابق ثالث في مبنى الوزارة في نابلس.
- تشغيل قسم الطوارئ في مجمع فلسطين الطبي، والبدء ببناء المركز الوطني للأمراض غير السارية فوق طوارئ مجمع فلسطين الطبي.
- مواصلة تقديم الخدمات الصحية لأهلنا في غزة، ودفع فواتير الصيانة وشراء قطع الغيار.
- وضع مسودة سياسة التعليم الصحي، وإعداد مسودة تعليمات تسجيل المستهلكات الطبية، ومسودة إطار التعليم الصحي وربطها بنظام الترخيص والاعتماد، وأخرى للاستراتيجية الوطنية للوقاية وإدارة مرض السكري
- اعتماد الدبلوم التقني المتخصص في تمريض الصحة النفسية والدبلوم المتخصص في تمريض الخدج.
- نقل كلية إبن سينا للعلوم الصحية إلى مبنى حديث وملائم في حوارة، وقبول(٣٨) طالبة قبالة، و(٤٦) طالب وطالبة لتخصص التمريض.
- إعداد دراسة في تكلفة الخدمة الصحية لأقسام المستشفيات وبرامج الرعاية الأولية، وتحضير الموازنة القائمة على أساس البرامج للعام ٢٠١٠.
- وضع برنامج وطني للوقاية من مرض الثلاسيميا، وعمل لجنة وطنية لوفيات الأمهات، وإعادة صياغة وتعديل نظام إصدار شهادات مزاولة المهنة للتمريض والقبالة.
- متابعة عمل مراكز الأشعة في القطاعين الحكومي والخاص، والتأكد من التزامها بالأنظمة والقوانين.
- توريد أجهزة ضبط الجودة والمراقبة الإشعاعية لوحدة الأشعة بالتعاون مع وحدة الهندسة الطبية.
- تشغيل قاعدة البيانات الخاصة بسجل السرطان في مركز المعلومات الصحية في وزارة الصحة بنابلس.
- حصر المرافق الصحية في الأراضي الفلسطينية، وإدخال البيانات وتحليلها إدخالها على نظام المعلومات الجغرافية GIS.
- عقد اجتماعات للجنة الفنية لنظم إدارة المعلومات الصحية، وإقرار وثيقة مهام اللجنة.
- إنجاز ورشات عمل في كل من جنين، طوباس، طولكرم، للخروج بتوصيات حول الأوضاع والاحتياجات الصحية لكل محافظة على حدة،
- تنفيذ أكبر حملة وطنية للتبرع بالدم، والتي انطلقت من القدس بالتعاون مع الجامعات والكليات في المحافظات الشمالية.
- تعيين (٥٣٠) موظفاً خلال العام ٢٠٠٩ في جميع مراكز ومديريات ومستشفيات وزارة الصحة، وربط النظام المالي المحاسبي للوزارة مع وزارة المالية.
- دعم مستشفيات القدس وتعزيز التحويلات للعلاج في مشتشفيات القدس الشرقية، وتقليص التحويلات إلى المستشفيات الإسرائيلية بنسبة (٥٠)٪ لصالح المستشفيات الأهلية والخاصة ومستشفيات القدس الشرقية.
- اعتماد نظام تسعير الأدوية، وتفعيل دائرة الرقابة الدوائية وخلو المؤسسات الصيدلانية من الأدوية الفاسدة.

- طباعة الكتيب الذي يحتوي على قائمة الأدوية الأساسية المعدلة، وتشكيل لجان الجرد والإتلاف في المراكز الصحية.
- تعميم التقرير السنوي للعقاقير الخطرة على المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة، وإجراء الموافقة على (١٤٤) إذن شراء للعقاقير الخطرة للمستشفيات والمراكز الخاصة.
- اعتماد قائمة السلائف والكيماويات المستخدمة بكثرة في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية.
- ربط مستودعات الأدوية المركزية مع جميع المستودعات الفرعية في مديريات الصحة والمستشفيات.
- مراقبة تصنيع المستحضرات الحاوية على عقاقير خطرة وإجراء الأذونات اللازمة قبل تسويقها.
- اعتماد نموذج رصد الآثار الجانبية للأدوية، واعتماد تعليمات تسجيل المستحضرات البيولوجية البيطرية.
- استقطاب وفود طبية في مجالات وتخصصات مختلفة للتقليل من فاتورة العلاج بالخارج والعمل على تبادل الخبرات.
- إعداد الخطة الوطنية للصحة ٢٠١١-٢٠١٣، وإنجاز الاستراتيجية الوطنية للوقاية من السرطان.
- طرح مشروع تأمين صحي وطني شامل.

رابعاً: في مجال دعم العمل والعمال

تشكل فئة العمال شريحة لا بأس فيها من المجتمع الفلسطيني الأمر الذي أولته الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة اهتماماً كبيراً من أجل ضمان حقوقهم، وتطوير مهاراتهم للمنافسة في ظل الاقتصاد العالمي، وعملت الحكومة على النهوض بالعلاقة بين أطراف العمل، خاصة في مجال تنظيم العمل النقابي.

وأهم الانجازات التي قامت بها الحكومة ممثلةً بوزارة العمل نذكر ما يلي:

- إنشاء صندوق الكرامة الوطنية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني لمقاطعة منتجات المستوطنات وتوفير البدائل لعمال المستوطنات.
- تطوير إجراءات العمل في مشروع التمكين الاقتصادي، واتخاذ إجراءات تفعيل صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية.
- بلغت إيرادات الوزارة من الدورات الاستكمالية (١,١٠٨,٧٥٧) شيكل، وعدة دورات تدريبية للمدربين المهنيين في القاهرة وبيروت لتعريفهم على منهجية تطبيق التدريب المهني، وتنظيم (١١٦) دورة تدريبية بمشاركة (٢٢٣٩) متدرباً، والمشاركة في عدد من الدورات المتخصصة لرفع القدرات الفنية للموظفين في من قبرص وتونس والاردن، وعقد دورة في إيطاليا بمشاركة (٢٥) شخصاً.
- رفد سوق العمل بـ (٢٠١٢) متدرب ومتدربة لديهم القدرة للمنافسه على الصعيدين المحلي والخارجي.
- منح التأمين الصحي المجاني للعمال العاطلين عن العمل والعمال الذين يقل دخلهم عن (١٥٠٠) شيكل شهرياً.
- تحصيل (١٤٥٣٦٧٨) شيكل من المستحقات المالية للعمال، وبلغ عدد العاملين داخل الخط الاخضر الحاصلين على تصاريح (٣٨ ألف) من عمال الضفة الغربية فقط، فيما لم يسجل أي تصريح عمل من قطاع غزة.
- تنفيذ حملة تفتيشية على عمالة الأطفال شملت كافة محافظات الوطن لتعريف العمال الأحداث بالتشريعات الخاصة بتشغيلهم، والحد من انتشار عمل الأطفال دون سن العمل المسموح به.

- ترخيص٣٩ مركز تدريب خاص، وتنظيم زيارات تفتيش على (٤٩١٨) منشأة، في حين بلغ عدد العمال في تلك المنشآت (٤٤٠١٧) عاملاً، وتم تسجيل (٦٥) مخالفة على المنشآت المزارة لعدم التزامها بمتطلبات السلامة والصحة المهنية، واغلاق (١٥) منشأة لمخالفتها الأنظمة المرعية في بقانون العمل.
- تقديم مشروع قانون ناظم للإضراب، ومشروع قانون ناظم للقطاع التعاوني كجزء من إستراتيجيتها، وعقد ورشة عمل حول مشروع قانون لتنظيم النقابي.
- متابعة (٥٩١) قضية نزاع عمل فردية وجماعية، حل منها (٢٥٢)، وتم تحويل (١٣٤) قضية للقضاء، إضافة إلى عقد (٦) اتفاقيات جماعية.
- الاتفاق مع مجلس القضاء الأعلى لتخصيص (٦) قضاة في (٣) مناطق للنظر في القضايا العمالية المحالة للقضاء.
- إصدار قرار من مجلس الوزراء بشأن تطبيق التصنيف العربي المعياري للمهن ٢٠٠٨، وتشكيل الفريق الوطني لمتابعة التنفيذ.
- تمثيل فلسطين في مؤتمر العمل الدولي، والمشاركة في منتدى التشغيل العربي في بيروت، وفي أعمال المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب في الجزائر.
- المشاركة في إعداد المراحل التحضيرية لإعداد وثيقة الضمان الاجتماعي في فلسطين بالتعاون مع (MASS) وبمشاركة من منظمة العمل الدولية وبعض الخبراء الوطنيين.
- الاتفاق مع وزارة التعليم العالي الألمانية ووكالة التشغيل الألمانية على توقيع مذكرتي تفاهم للتعاون الفني في قطاعات مختلفة، ومذكرات تفاهم مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن التونسية في مجال العمل والعلاقات المهنية، ومع وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، وأخرى مع وزارة العمل الأردنية.
- إعداد إستراتيجية لتطوير قطاع العمل تقوم على (٣) مرتكزات تتمثل في التدريب المهني والتشغيل والتعاون.
- المشاركة في لجنة شؤون عمل المرأة العربية المنبثقة عن مؤتمر العمل العربي في المنامة.
- تنفيذ عملية التدقيق التشاركي للنوع الاجتماعي في الوزارة للمرة الأولى في فلسطين.

خامساً: في مجال تمكين المرأة والشباب

تحتل المرأة الفلسطينية مكانة خاصة في المجتمع الفلسطيني، نظراً لدورها الرائد ونضالها الكبير في بناء المجتمع ومؤسساته، فانطلاقاً من إدراك الحكومة لأهمية الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في مسيرة النضال الوطني وتعزيزاً لدورهن الفعال في المجتمع ولتحقيق المساواة بينهن وبين الرجل، سعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال السنة الأولى من عملها إلى الاهتمام بالمرأة الفلسطينية وتمكينها في رسم السياسات وصنع القرار، ووقفت إلى جانبها في تحقيق مطالبها، بفضل مقدرتها على العطاء المتواصل وكونها جزء لا يتجزأ من النسيج الفلسطيني المتكامل، كما وتابعت التزامها بقضايا النوع الاجتماعي في قراراتها ، ففي هذا الجانب قامت الحكومة بالمصادقة على مشروع دمج النوع الاجتماعي في عملية

«فما نسعى إليه هو أن تقوم دولتنا على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة وتكافؤ الفرص، وإلغاء كل أشكال التمييز، بل والتدخل لإعطاء الأولوية للمرأة من أجل إنصافها وتعويضها عما لحق بها من إجحاف وتمييز وإقصاء وتهميش.... إن حق المرأة في المساواة وإحترام حقوقها ومكانتها هو حق طبيعي لها في مطلق الأحوال ولا ينبغي أن يقترن بمبررات أو أسباب».

خطاب رئيس الوزراء في فعاليات الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة. كانون الأول، ٢٠٠٩.

إعداد الموازنة بهدف تعزيز الإلتزام الحكومي بقضايا المرأة، وخاصة في الموازنات الحساسة للنوع الإجتماعي، سيما وأن إعتماد مثل هذه الموازنة يؤدي إلى تمكين الوزارات من الوفاء بإلتزاماتها تجاه قضايا المرأة.

وقامت الحكومة ممثلةً بوزارة شؤون المرأة بـ:

- إستصدار قرار من مجلس الوزراء فيما يخص مرتكبي جرائم القتل على ما يسمى بالشرف، وآخر لتبني الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات العامة.
- إعداد الإستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي ٢٠١١-٢٠١٣، وإعداد الإستراتيجية الوطنية للحد من العنف الموجه ضد النساء ، والقيام بحملة إعلامية لمناهضة العنف الموجه ضد المرأة، والتنسيق مع وزارة الداخلية لتوفير عناصر نسائية مؤهلة للتعامل مع حالات العنف الموجه ضد المرأة في مراكز الشرطة.
- المشاركة في الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للمرأة العربية، وفي الاجتماع الأول لخبراء الاستراتيجية الاقليمية العربية «حماية المرأة العربية: الأمن والسلام»، واجتماع مع منتدى سيدات الأعمال والهيئة الإدارية للمنتدى، والمشاركة في المؤتمرات وورشات العمل المحلية والإقليمية والدولية، ورعاية المؤتمر الإقليمي بعنوان «نحو بناء نظام تحويل للنساء المعنفات» في عمان، والمشاركة في المؤتمر الوزاري الثاني الأورومتوسطي، والمؤتمر الدولي الأول للمرأة متعددة الاختصاصات، وتنظيم عدة فعاليات ومؤتمرات.
- عقد (٣) دورات تدريبية لأعضاء المجالس المحلية حول النوع الاجتماعي، و(٨) لقاءات تدريبية، وعقد دورة تدريبية حول الموازنات الحساسة للنوع الاجتماعي.
- تنظيم حفل اختتام المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي لتخريج طاقم وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وموظفي العلاقات العامة والقانونيين.
- تنفيذ دراسة «تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية»، ودراسة حول التدقيق على أساس النوع الاجتماعي في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية.
- إقامة معرض صالون المرأة لعرض المنتجات النسوية لـ (٢٥) مؤسسة مقدسية.
- عقد ورشة عمل «المرأة في قانون العقوبات الساري في فلسطين»، وورشة عمل لعرض دراسة حول واقع المرأة الفلسطينية، وورشة عمل للاعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء.
- توقيع مذكرات تفاهم وزارات الزراعة، الداخلية، والحكم المحلي، بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات لهذه الوزارات.
- إعداد الكثير من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل، إلى جانب التغطية الإعلامية الشاملة لنشاطات الوزارة، وتقديم أوراق عمل بمناسبة يوم المرأة العالمي ويوم الأسير الفلسطيني.

أما في مجال دعم القطاع الشبابي: فقد أولت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة هذا القطاع اهتماماً كبيرة لإدراكها بأهمية هذه الفئة في النهوض بالمجتمع ومؤسساته وبناء مستقبل هذا الوطن، وقد تجسد ذلك في مجموعة من القرارات التي من شأنها دعم القطاع الشبابي وتطويره وسعياً للارتقاء بهذا القطاع وتلبية احتياجاته، حيث صادقت الحكومة على **تشكيل لجنة وزارية تعنى بأوضاع قطاع الشباب وتطويره**.

كما وصادقت أيضاً على القرار القاضي **بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم قطاع الشباب والرياضة** انطلاقا من حرصها على تنشئة الشباب

الفلسطيني، وحثه على التمسك بهويته الوطنية، وجعله قادراً على تحمل المسؤولية والقدرة على تعزيز النهج الديمقراطي والتعددية الفكرية واحترام حقوق الإنسان، وحرصاً على تنظيم طاقات الشباب واستثمارها بما يكفل مشاركتهم الفاعلة في التنمية البشرية المستدامة، ومن أجل دعم وتطوير قدرات المؤسسات الشبابية وإقامة المنشآت الشبابية والرياضية انسجاماً مع خطة الحكومة الفلسطينية في التنمية والإصلاح الإداري والمالي وانسجاماً مع وثيقة فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة».

وقامت الحكومة ممثلةً بوزارة الشباب والرياضة في تحقيق ما يلي:

- توقيع مذكرة تفاهم مبادرة الشراكة الفلسطينية الأمريكية لدعم وتطوير أربعة أندية وتحويلها إلى مراكز مصادر، وتجهيزها ورفع كفاءة الكادر العامل فيها، وتطوير البنية التحتية بمبلغ إجمالي (٧ ملايين) دولار، والاتفاق على تنفيذ المرحلة الثانية والتي تستهدف (٣٠) نادياً ومؤسسة شبابية بمبلغ إجمالي (مليون) دولار.
- تنفيذ (٤٠) مبادرة شبابية مع المؤسسات والأندية الشبابية بقيمة (٢٠٠,٠٠٠) شيكل، وتنفيذ (٥٠) مبادرة تعنى بالأطفال والطلائع بمبلغ إجمالي (٢٥٠,٠٠٠) شيكل، وإقامة (٥٠) ورشة عمل حول مواضيع مختلفة، و(٣٠) ورشة عمل للشباب المقدسي بمشاركة (١٠٠٠) شاب وشابة، و(٢٢) معسكراً شبابياً في المحافظات الفلسطينية، إضافة إلى مشاركة (٩٠) شاب وشابة في عدد من اللقاءات العربية في مجالات مختلفة.
- المشاركة في اللجنة الفنية الشبابية المعاونة لوزراء الشباب والرياضة العرب، وفي احتفالية يوم الشباب العالمي.
- تقديم الدعم المادي لـ (١٦) اتحاداً رياضياً، و(١٢٢) نادياً بمبلغ (٥,٨٥١,٧٤٩) شيكل، ودعم (٣١) مؤسسة ونادي شبابي من غزة بمبلغ (١٢٤,٠٠٠) شيكل، ودعم (٢٢) اتحاداً في توفير متطلبات مشاركاتهم الخارجية، ومساعدة الاتحادات في إنجاز استحقاقاتها الرياضية بطولة الكأس، الدوري التصنيفي للأندية.
- إنجاز قانون الرياضة الفلسطيني رقم (١١) لسنة ٢٠٠٨، وعدد من مسودات اللوائح الناظمة للقانون.
- ترخيص (٤٩) مؤسسة شبابية جديدة، وإجراء انتخابات لـ (٢٨٨) نادياً، وإجراء انتخابات وإعادة تشكيل (٤٣) اتحاداً رياضياً، وانتخابات (٣) لجان هي» اللجنة الاولمبية، اللجنة البار اولمبية، الاولمبياد الخاص».
- إقامة المؤتمر العلمي الرياضي بالشراكة مع جامعة النجاح الوطنية، وتنفيذ (٦٤) دورة وندوة وورشة عمل في المجال الرياضي، و(٤) دورات تحكيم بمشاركة (١٥٩٣) متدرب ومتدربة، وإيفاد (٩) متدربين لدورات خارجية في الأردن وألمانيا، وتنفيذ (٢١) نشاطاً رياضياً نسوياً بمشاركة (٦٠٠) فتاة وسيدة، وإقامة (٥١) نشاطاً للأطفال والطلائع وكبار السن، ومهرجان الألعاب الشعبية.
- المشاركة الفلسطينية في (١٠) مؤتمرات رياضية خارجية في «ألمانيا، أبو ظبي، الإمارات، الأردن، قطر، السويد، سوريا، السودان، مصر، ليبيا».
- تنفيذ مشروع «أندية صديقة للطلائع» في (١٣٨) نادياً ومؤسسة شبابية منها (٣٨) نادياً من قطاع غزة بدعم من اليونسف بمبلغ (٥ ملايين) دولار، وبمشاركة (٥٢ ألف) طليعي.
- عقد (٢٦٩) مخيماً صيفياً للطلائع والأطفال، و(٢٩٦) بدعم ذاتي في كافة محافظات الوطن بمشاركة (٧٣٠٢٠) طفل وطليعي، وعقد (٧٢) دورة لمنشطي المخيمات الصيفية بمشاركة (٢٤٦٨) منشط ومنشطة.
- الشراكة مع منظمة الزراعة والأغذية العالمية (الفاو) في تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في عدد من الأندية والمؤسسات الشبابية، ومشاركة (١٠٠) طفل وطليعي في ملتقيات ومخيمات دولية.
- إنجاز (٢١) مشروعاً ما بين ملاعب وصالات ومرافق رياضية في معظم محافظات الوطن بقيمة (١٧ مليون) دولار.

- اقتراح مشاريع تطويرية في مجال البنية التحتية الشبابية والرياضية بقيمة (٣٧ مليون) دولار في كافة المحافظات لغاية حزيران ٢٠١١.
- بناء الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية، والمشاركة في ورش العمل المناطقية.
- شراء أجهزة حاسوب وطابعات وغيرها من موازنة الوزارة بقيمة (٤٠,٠٠٠) دولار، وتأثيث الوزارة والمديريات والمراكز التابعة لها بمبلغ (١١٩,٠٠٠) دولار، و(٢٩٥,١٧٠) شيكل، وتوفير سلف لعمل المديريات والمراكز بقيمة (٥٠٠٠) شيكل لكل مديرية أو مركز.
- عقد مجموعة من الشراكات مع مؤسسات أممية ودولية ومحلية لتبني ودعم الإستراتيجية عبر قطاعية للشباب، وسلسلة من اللقاءات مع ممثلي عدد من الدول الشقيقة والصديقة.
- المشاركة في انطلاقة احتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية ٢٠٠٩، من خلال كرنفال الانطلاقة الذي جرى في مدينة رام اللّه وبمشاركة من كافة محافظات الوطن.
- تنظيم حملة دعم الأطفال مرضى السرطان من خلال مراكز مصادر الشباب، وجمع (٢٥٠,٠٠٠) شيكل.
- دعم الاولمبياد الخاص عبر توفير مقر له ودعم مشاركاتهم الخارجية، ودعم الدورة الرياضية للاعبي الاولمبياد.
- استحداث مركز التدريب الشبابي الرياضي، وإنجاز العديد من الدورات الهادفة لرفع كفاءة الموظفين.
- نفذ مركز الشهيد صلاح خلف في الفارعة (١٩٠) نشاطا بمشاركة (١٥٣١٩) مشارك ومشاركة، واستفاد (٧٠٤٨) لاعب ولاعبة من مجمع ماجد أسعد الرياضي، واحتضنت صالة الشهيد أبو عمار العديد من الدورات بمشاركة (٤٦٠) شاب وشابة، وأكثر من (١٣,٨٧٠) رياضي ورياضية.

سادساً: دعم وتطوير الثقافة والإعلام

إن النهوض بالمشروع الثقافي الوطني المنفتح على العالم وثقافاته، ومواجهة كل محاولات الطمس والقهر والانغلاق، وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني، جميعها شكلت هدفاً اندرج ضمن خطة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة. فنظراً للتهديدات الاحتلالية التي يتعرض لها الإرث الثقافي الفلسطيني، والهجمة المستمرة على مقومات الهوية الثقافية، **صادقت الحكومة الفلسطينية على اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي** والتي تشكل مرجعاً قوياً ودولياً في الصراع الثقافي مع الاحتلال، كما أنها تشكل أداة مهمة لحماية الموروث الثقافي وتعزيز دوره في تحقيق التنمية الشاملة.

ولتعزيز دور المثقف في التحرر والبناء والديمقراطية والعدالة والابداع **خصصت الحكومة يوم الثالث عشر من آذار يوماً للثقافة الفلسطينية** والذي يصادف ذكرى مولد أهم رموز فلسطين الثقافية وهو الشاعر محمود درويش، إدراكاً منها بأهمية ودور الثقافة في النضال الوطني الفلسطيني، ونتيجةً للتهديدات التي تعرضت لها الثقافة الفلسطينية وعلى رأسها الاحتلال الاسرائيلي وتغلغل ثقافة أخرى تتسم بالانغلاق والتعصب.

«إن حماية التراث هو التزام دستوري ينص عليه القانون الأساسي لفلسطين ويشكل قطاعا هاما من قطاعات التنمية في فلسطين، قيمة للاقتصاد فان حمايته ستساهم في حماية بيئة أكثر نظافة وإنسانية، فحماية بلداتنا التاريخية هي حماية لعلاقتنا التاريخية المتجذرة بالمكان وذلك عبر العصور والأيام وبشكل متواصل لم ينقطع، و إثبات أننا لم نأت الى هذه الأرض قبل أربعين او ستين سنة لننشئ مستوطنات عابرة». خطاب رئيس الوزراء في مؤتمر بينالي رواق للمعمار الشعبي الثالث تحت عنوان (جغرافيا: خمسون قرية) في جامعة بيرزيت. تشرين الأول ٢٠٠٩.

وقامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بوزارة الثقافة بـ:

- إقامة معارض للكتاب في عدة مدن وقرى، والمشاركة في المعارض والمهرجانات الخارجية، وطباعة كتاب «من وراء النوافذ».
- إنجاز مؤتمر أدب الأطفال، وتنظيم ندوة للكاتب السويدي «أولف ستارك» عن أدب الاطفال، وتنظيم (٦٧) نشاطاً في (٢٥) مكتبة أطفال، ومحاضرات حول أدب الاطفال، وتنظيم ورشات رسم للأطفال، وتوزيع كتب وألعاب تربوية على (١٢) مكتبة للأطفال، وعقد ٣ دورات تدريبية.
- تنظيم ندوة المكتبات في بلاد الشام في جامعة النجاح، وتوزيع نسخ من مطبوعات الوزارة على عدد من المكتبات والمؤسسات الثقافية، ونسخ من مجلتي «شعراء وأقواس»، وتزويد عدد من المكتبات بمجموعات من الكتب الحديثة في القدس والاغوار، والمساهمة في إنشاء مكتبات عامة في بيت جالا والرام.
- دعم برنامج النشاطات الثقافية في المخيمات الصيفية، وإنجاز مشروع المخيم الثقافي (تواصل).
- جمع ونشر الأعمال الأدبية للأسرى، وتشكيل لجة قراءة الأعمال الأدبية للأسرى وفي جائزة الحرية للأسرى.
- تقديم الدعم لمؤسسة الكمنجاتي وجمعية نساء من أجل الحياة، والمشاركة في مهرجانات تراثية وفنية في الريف الفلسطيني، وتقديم دعم لفرق الفنون الشعبية، وفرق فنية وفلكلورية شاركت في احتفالات محلية.
- تنظيم أمسيات ثقافية وشعرية ومهرجانات تراثية في المحافظات، وابتعاث (٣) طلاب للدراسة في سوريا في مجال الفنون.
- اختيار الفائزين في مسابقة جوائز المبدعين الشباب، وتنظيم مهرجان خاص بالشعر المقاوم في محافظة طولكرم، وأمسية شعرية لمجموعة من الشاعرات في أريحا، ومهرجان للشعر الشعبي والزجل في سلفيت، وأمسية شعرية في جنين، و(١٢) ندوة وأمسية ثقافية في عدة جامعات، ومسابقة في الكتابة الإبداعية في أريحا، وتنظيم أسبوع المرأة المبدعة، وأسبوع الفلم الفلسطيني في قطر، ومعرض للفنون التشكيلية في نابلس.
- تنظيم ورشة للكتابة الابداعية لدى طلبة الجامعات في الخليل، وورشة في مجال القصة والمقالة في طوباس، وأخرى في النقد الأدبي في طولكرم، وورشة للخط العربي في الخليل.
- إنتاج فيلمين وثائقيين، وترشيح أفلام وفرق فنية للمشاركة في المهرجانات الخارجية، ودعم فعاليات يوم المسرح العالمي، وتوقيع اتفاقية تعاون مع رابطة المسرحيين.
- تحضير مسودة اتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك بين فلسطين وبريطانيا.
- تكريم فنانين ومبدعين في مجال المسرح والقصة والإعلام والفن التشكيلي والنقد من خلال ملتقى الرواد العرب في الأردن.
- إنجاز المرحلة الأولى من مشروع جمع الحكاية الشعبية، وإطلاق كتاب حكايات من التراث بعنوان.
- مشاركة جمعيات ومؤسسات تراثية نسوية في عرض منتجاتها التراثية وبيعها في معارض محلية وخارجية.
- تنظيم معارض للحرف التقليدية في سلفيت، جنين، ونابلس، ودورة في صناعة القش ومعرض للمنتجات التراثية في سلفيت، وطباعة كتاب التطريز الفلسطيني.
- توفير الدعم من منظمة الإيسسكو لعدة مشاريع، والاتفاق مع جهات مانحة لتوفير الدعم المالي لإنشاء المكتبة في البلدة السرايا.

- إنجاز وعرض أوبريت غنائي، ومسرحيتين لفنانين فلسطينيين في الأردن، وعروض مسرحية لفرقة «بيور بودروزي» البولندية في رام اللّه.
- تنظيم وافتتاح الأسابيع الثقافية في كافة المحافظات، والأسابيع الثقافية في عدة دول عربية، والمشاركة في الفعاليات الثقافية التي نظمت في الأردن ومصر، وإنجاز رزنامة الأسابيع الثقافية في الدول العربية، وتنظيم الأسبوع الثقافي الأردني والبلغاري والإسباني في عدة محافظات.
- طباعة (١٠٠٠) نسخة من كتب لكتاب فلسطينيين وتوزيعها على المكتبات العامة والمؤسسات.
- المشاركة في مؤتمر وزراء الثقافة للدول الإسلامية في مدينة باكو، ومؤتمر جنوب إفريقيا. وعقد مؤتمر الأدب الشعبي في سلفيت، ومؤتمر المخطوطات.
- مناقشة برنامج عمل الاجتماع الأول للجنة المشتركة العليا الفلسطينية الأردنية، وحضور اجتماع لجنة التعاون الثقافي للمجموعة العربية ودول أمريكيا للاتينية، والاتفاق على برنامج مشترك مع تونس.
- التدريب في مجالات الثقافة والسياحة الثقافية وتبادل الانتاجات الفنية والمشاركة في المهرجانات.
- إعداد مسودة اتفاق ثقافي مع حكومة جنوب إفريقيا، وبرنامج تنفيذي لاتفاقية تعاون ثقافي مع الحكومة العمانية، وعقد اتفاقية تبادل ثقافي مع البرازيل، والاتفاق على البرنامج التنفيذي مع سلطنة عمان.
- المشاركة في افتتاح معرض الكتاب الدولي السادس عشر في المغرب، والاتفاق مع جمعية التضامن الفلسطينية المغربية على إقامة حفل في المغرب يرصد ريعه لدعم مشاريع ثقافية في القدس.
- تشكيل لجنة تحضيرية تضم الضفة وغزة ومناطق ٤٨ والشتات للاحتفال باليوم الوطني للثقافة.
- إعداد وعرض الاستراتيجية الثقافية للوزارة على القطاع الخاص والدول المانحة والمؤسسات الثقافية.
- تشكيل الفريق الوطني من القطاع الحكومي والأهلي والخاص لإنجاز الخطة الاستراتيجية للقطاع الثقافي، وعقد (٦) اجتماعات ، وتشكيل الفريق الفني، وعقد (١٣) ورشة، وعقد لقاء موسع مع المثقفين في غزة.
- تشكيل مجالس ثقافية في جميع المحافظات لإعداد سياسات ثقافية خاصة بالمحافظات استناداً للخطة الاستراتيجية للوزارة.
- تنظيم دورة في مجال القيادة والتطوير الاداري بمشاركة (١٢) موظفاً، والمشاركة في دورة التطوير الإداري، ومشاركة موظف في دورة في الصين، وموظفة في دورة تدريبية في الهند، وموظفين في دورات حول الصناعات الثقافية في الصين، ودورات عن أدب الاطفال في مصر.
- متابعة ترخيص (٢٩) مركزاً ثقافياً ودراسة احتياجاتها لتمكينها وتطوير عملها، والإشراف على انتخابات (١٥) مركزاً ثقافياً.
- إنجاز (٢٣) مشروعاً ثقافياً في (٩) محافظات في مجال المسرح والتراث والفنون الشعبية والمراكز الثقافية.
- استكمال الدراسات الهندسية بالتعاون مع وزارة الأشغال والبلديات في علار- طولكرم، بديا- سلفيت، وبيتا- نابلس.
- توفير الدفعة الاولى من موازنة مشروع الدليل الثقافي من منحة الالكسو، والتحضير مع اليونسكو والوزارات لمتابعته، وتدريب (١٠) موظفين من مكاتب المحافظات على إجراء المسح وجمع البيانات.

- المشاركة في الاجتماعات مع باقي الشركاء الحكوميين والدوليين فيما يتعلق بمشروع خطة التنمية الألفية الثالثة (MDG).

- تشكيل لجنة داخل الوزارة لمتابعة إجراءات مأسسة الصندوق، وتوقيع تجديد اتفاقية الدعم مع الحكومة النرويجية لصالح صندوق التنمية الثقافية بقيمة (١,٥ مليون) دولار، والإعداد لإطلاق المرحلة الثالثة لمنحة صندوق التنمية الثقافية.

- التحضير للقاء موسع مع القطاع الخاص والجهات الدولية المهتمة بدعم القطاع الثقافي، والاتفاق مع عدد من ممثلي الجهات الدولية لحضور اللقاء.

بازار اريحا للتحف التقليدية

أما مجال دعم وتطوير القطاع الإعلامي: صادقت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في السنة الأولى لعملها على **تشكيل لجنة لإعداد وصياغة مشروع قانون إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم قطاع الإعلام**، انطلاقاً من حرصها على تنظيم وتطوير عمل وسائل الإعلام للمساهمة في دفع عجلة التنمية المستدامة، وخلق بيئة جديدة لعمل وسائل الإعلام وبيئة استثمارية تنافسية في ظل إعلام هادف ومنفتح، وحرصها أيضاً على توحيد الإطار القانوني الناظم لقطاع المرئي والمسموع وحماية الملكية الفكرية وتعزيز حرية الرأي والتعبير.

وفي هذا الجانب قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الإعلام بما يلي:

- إصدار ترخيص لـ (٥٣) مؤسسة إعلامية، وسينما في نابلس، و(٣) جمعيات أهلية تعنى بالإعلام، وفضائية (فلسطين الغد)، وتجديد الترخيص السنوي لشركتي بث فضائي (استديوهات فلسطين الكبرى، والجزيرة)، وترخيص إعادة بث لمحطة (BBC) فلسطين، ومنح إيداع مؤقت لـ (٨) مؤلفات مختلفة.

- إصدار بطاقات صحفية لـ (٢٢٩) صحفياً فلسطينياً وأجنبياً.

- تنظيم جولتين إعلاميتين بمشاركة عشرات الصحفيين والاعلاميين وممثلي السفارات والممثليات الاجنبية، على المناطق الساخنة في بيت لحم، وجولات ميدانية في سلفيت، قرى الاغوار، نابلس.

- عقد دورة تدريبية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة جنين، دورة تدريبية لطالبات مدارس وكالة الغوث في طولكرم، دورة تدريب إعلامي في نابلس، وأخرى في جنين، دورة إسعاف أولي للاعلاميين في نابلس، وتنظيم عدة مؤتمرات صحفية.

- عقد (٣٤) حلقة من برنامج «حوار مع مسؤول» في محافظات الوطن حول قضايا مختلفة، وإطلاق سلسلة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية بالتعاون مع المحطات المحلية في جنين في ذكرى النكبة.

- تنظيم ندوات مختلفة: ندوة سياسية حول الوضع السياسي الراهن، ندوة حول الانتخابات، ندوتين في سلفيت، ندوة حول الحريات الاعلامية في جامعة النجاح، ندوات حول القدس، ندوة ثقافية في بيت لحم.

- عقد ورش عمل منها: ورشة في الخليل حول الاعلام المحلي، ورشة عمل في طولكرم للتوعية بمرض الايدز والامراض المنقولة جنسياً، ورش رسم وكتابة إبداعية في جنين، ورشة عمل في الخليل حول تطبيق القانون وفرض النظام العام، ورشة عمل تدريبية وتكريم للاعلاميات في جنين، ورشة عمل حول مؤسسات البث الاعلامي في فلسطين.

- إصدار (٤٣) ملفاً وتقريراً ودراسة، حول مواضيع مختلفة، وعشرات البيانات والمواقف، وإصدار كتاب (المصطلح في الثقافة والسياسة والإعلام)، وكتاب الأجندة الوطنية، وإعداد مادة عن تاريخ الصحافة الفلسطينية منذ العام ١٨٧٦ وحتى نهاية عام ٢٠٠٩
- إنجاز مشروع تنظيم المحطات الإذاعية والتلفزية الخاصة، وإنجاز قانون المرئي والمسموع بصيغته النهائية.
- تنظيم حفل تكريم للإعلاميين والصحفيين في نابلس، بمناسبة يوم الصحفي العالمي.
- استقبال وفد صحفي مالطي، وترتيب جولة ميدانية له في مدينة القدس، ومدير عام فضائية «روسيا اليوم»، وفد دبلوماسي برلماني بلغاري في الخليل، وفد إعلامي إندونيسي في بيت لحم.
- القيام بجولات ميدانية في المحافظات على المؤسسات الإعلامية، للتأكد من حصولها على التراخيص اللأزمة.
- تنظيم حملة إعلامية وشعبية في الخليل وضواحيها مساندة لأفراد الشرطة والأمن في مواقعهم، وحملة إعلامية في الخليل.
- المشاركة الدورية في اجتماعات اللجنة الثلاثية، وفي اجتماعات الخطة التشريعية، اجتماعات اللجنة الوطنية لشهداء مقابر الأرقام، الاجتماعات المشتركة مع وزارتي التخطيط والمالية، اجتماعات مع المحطات الإذاعية والتلفزية الخاصة، اجتماعات اللجنة الدائمة للإعلام العربي واجتماعات مجلس وزراء الاعلام العرب، اجتماعات اللجنة الوطنية العليا لأريحا ١٠٠٠٠عام.
- المشاركة في عدة مؤتمرات منها: مؤتمر التعاون الإعلامي العربي الصيني في بكين، مؤتمرين حول القدس، في عمان، ورام اللّه، مؤتمر التقريب بين الإعلام والاتصالات في الدول العربية في دمشق، وتنظيم مؤتمر حول اتفاقية «سيداو».
- المشاركة في فعاليات وأنشطة القدس عاصمة الثقافة العربية التي عقدت في محافظات الوطن، وتنظيم وافتتاح معرض كتاب وصور عن القدس بالتعاون مع جامعة الخليل.
- تنفيذ عدد من الأنشطة الإعلامية للتعريف بمرض انفلونزا الخنازير والطيور، وحملة إعلامية في محافظات الوطن خلال موسم قطف الزيتون.
- ربط الشؤون الإدارية مباشرة مع ديوان الموظفين عبر الإنترنت والدائرة المالية مع وزارة المالية.
- إطلاق حملة واسعة في محافظات الوطن تحت عنوان «أسبوع نصرة القدس والمقدسات».
- تنظيم فعاليات بمناسبة يوم الأرض في جنين، وفعاليات يوم المياه العالمي، وتنظيم مهرجان في يوم الكرامة، وتكريم عائلات الأسرى في محافظة طولكرم، وتنظيم حفل لتكريم الإعلاميات في طولكرم.
- تبني دعوة جمعية حماية المستهلك لمقاطعة منتجات المستوطنات، وإطلاق حملة إعلامية لتوعية المواطنين.

سابعاً: في شؤون مدينة القدس

انطلاقاً من إدراكها لخطورة الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المدينة المقدسية بهدف القضاء على الوجود العربي فيها وتهويدها، عبر سياسات الاحتلال المختلفة والمتمثلة في محاصرة المدينة المقدسية وعزلها عن محيطها ومصادرة الأراضي فيها وتوسيع الكتل والبؤر الاستيطانية المحيطة بها فضلاً عن سياسة هدم البيوت وتهجير سكانها ومواطنيها والتضييق عليهم من خلال حرمانهم حقوقهم وامتيازاتهم وفرض الضرائب الباهضة عليهم، وذلك بهدف تغيير المدينة ومعالمها وواقعها الجغرافي والسكاني، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، أكدت الحكومة الفلسطينية الثالثة عزمها وإصرارها للحفاظ على عروبة القدس وتعزيز صمود المواطنين فيها وتوفير الدعم اللازم لمواجهة المخططات الاسرائيلية العدوانية على هذه المدينة المقدسة.

إن الدفاع عن عروبة القدس ومكانتها وتوفير كل ما هو ممكن لحمايتها ودعم صمود أهلها، يأتي على سلم أولويات الحكومة الفلسطينية والتي جاءت مواقفها لتؤكد عزمها على المضي في تنفيذ خطتها الهادفة إلى استكمال بناء مؤسسات الدولة وفي المقدمة منها مدينة القدس الشرقية، بهدف تعزيز صمود المواطنين وقدرتهم على مواجهة ما تتعرض له المدينة المقدسة من حملة استيطانية لفرض الأمر الواقع عليها، ومحاولة عزلها عن جغرافية دولة فلسطين. كما وأبدت الحكومة استنكارها الشديد للقرار الإسرائيلي باعتبار أسوار البلدة القديمة في القدس مناطق تراثية إسرائيلية، كما أدانت إقرار الكنيست الإسرائيلي قانوناً يوجب الاستفتاء العام على أي انسحاب من القدس المحتلة، واستهجنت استمرار الحفريات في محيط المقدسات الإسلامية، وفي البلدة القديمة بالقدس.

وادانت الحكومة ايضاً المخططات الإسرائيلية المستمرة لتغيير معالم مدينة القدس الشرقية، وإحكام السيطرة عليها وطرد سكانها، والتي كان آخرها مخطط بلدية الاحتلال في المدينة لتغيير معالم البلدة القديمة، واستهداف أغلب شوارعها وممراتها، مطالبةً الاتحاد الأوروبي بالتدخل لثني إسرائيل عن الاستمرار باستفزازاتها في القدس الشرقية على أساس بيان مجلس الاتحاد الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٠٨ الذي أكد عدم اعترافه بضم إسرائيل للقدس الشرقية.

وعلى صعيد القرارات الحكومية وفي مجال دعمها للمدينة ومواطنيها صادقت الحكومة الفلسطينية على إعادة تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة، كما وصادقت على تخصيص مبلغ (١,٥ مليون) دولار إضافية كدعم استثنائي وطارئ لمؤسسات القدس ومجالسها المحلية، وذلك من أجل تعزيز إمكانياتها للقيام بمسؤولياتها في مواجهة الحملة الاستيطانية.

«أن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل السلام الشامل في المنطقة يتوقفان على ما سيتحقق لحماية مكانة القدس وتاريخها، وضمان الحل الذي يصون حقوق شعبنا الفلسطين فيها. خطاب رئيس الوزراء في مؤتمر القدس تاريخ المستقبل الذي تنظمه مؤسسة الدراسات الفلسطينية في جامعة بيرزيت . تموز ٢٠٠٩».

« إننا سنبني دولتنا الفلسطينية في كل فلسطين شمالاً وجنوباً وصولاً إلى أزقة البلدة القديمة من مدينة القدس عاصمة دولتنا العتيدة»

خطاب رئيس الوزراء في افتتاح رزمة من المشاريع في محافظة جنين. شباط، ٢٠١٠.

وقامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة شؤون القدس بـ:

- استقبال العديد من الشخصيات الاعتبارية الرسمية، وأهمها قداسة الحبر الأعظم بنديكت السادس عشر ورئيس دولة داغستان.
- القيام بزيارات رسمية إلى قرى شمال غرب وجنوب ووسط القدس، والمشاركة في العديد من المهرجانات والاحتفالات التي أقيمت داخل القدس ومحيطها، وبلغت قيمة المبالغ التي صرفت خلال العام الجاري على (٢٨) مجلس بلدي وقروي في محيط مدينة القدس (٦٤٤,٠٠٠) دولار.
- عقدت اللجنة العليا لمتابعة ملف القدس (٤) اجتماعات خاصة بمتابعة قضايا تتعلق بصمود وثبات المواطنين والمؤسسات المقدسية، وتم تنظيم آلية الصرف بالتنسيق مع وزارة المالية.
- المشاركة الفاعلة في العديد من الدول العربية والغربية بهدف إحياء فعاليات القدس عاصمة الثقافة العربية للعام ٢٠٠٩، ومنها: الدنمارك، روما، برلين، المغرب، سوريا، القاهرة، تونس.
- زيادة عدد أفراد الأمن العاملة في الضواحي، وتهيئة المقرات الأمنية القائمة وتجهيزها، واستحداث مقرات جديدة، والتعاون مع جهاز الشرطة وشرطة مكافحة المخدرات والضابطة الجمركية في القضايا التي تمس سلامة المواطنين المقدسيين والحفاظ على ممتلكاتهم، وتشكيل لجنة إخراج القيد في المحافظة.

- إنشاء العيادة الفنية (قانونية وهندسية)؛ لمتابعة الملفات ذات العلاقة بدعم الصمود الديموغرافي والجغرافي للمواطنين المقدسيين.
- تشكيل لجنة مركزية للدفاع عن الأراضي في محافظة القدس، وتوفير الدفاع القانوني عن الأراضي وإعداد المخططات الهندسية لها، وتقديم حملة اعتراضات غير مسبوقة لشارع الطوق الشرقي من معبر الخاص والنعمان حتى الزعيم، ومتابعة قضية الولجة، حيث تم تحويل (٧٥)٪ من أراضي القرية لصالح السلطة الوطنية.
- صرف (٤٠)٪ من قيمة مخالفات البناء وبما لا يتجاوز مبلغ (٣٠ ألف) شيكل تصرف على دفعتين وبشرط أن يكون العقار لأغراض الاستخدام السكني.
- تبني العائلات المقدسية التي تم الاستيلاء على منازلها وإخلاؤها قصراً منها، وصرف مبالغ مالية من الحكومة تمكنها من حل أزمة السكن والتملك في مدينة القدس.
- مساعدة كل أسرة هدم منزلها بـ (٥ آلاف) دولار، وتم رفعها في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى (٢٠ ألف) شيكل لكل منزل مهدوم، واعتماد صرف (٣٧ ألف) شيكل لكل هدم منزل بعد ٢٠١٠/١/١.
- تقديم الدعم القانوني عبر محامين متخصصين للذين تم سحب هوياتهم الزرقاء، وتوفير العلاج الطبي في المستشفيات الوطنية.
- تقديم منحة لبدو عرب الجهالين من مساعدات عينية بقيمة (١,٢٩٥,٠٠٠) دولار.
- صرف (٣٠)٪ من قيمة الحصول على رخصة البناء في القدس، وبما لا يتجاوز (٥٠ ألف) شيكل لأغراض الاستخدام السكني لمن ليس له عقار للاستخدام السكني داخل القدس.

بدو عرب الجهالين

- دعم مشاريع التنظيم الجماعي للإسكان وصرف مبلغ (٩٠ ألف) شيكل لكل مشروع تنظيم هيكلي جماعي يتم في مدينة القدس.
- ترميم عقارات مهددة في البلدة القديمة من مدينة القدس ومدرسة في الثوري بقيمة (٣٣٠,٠٠٠) دولار، ودعم جمعية القدس للرفاه والتطوير بـ (١٠ آلاف) دولار شهري.
- بلغت المساعدات المالية التي قدمتها الحكومة خلال العام الجاري للمؤسسات الأهلية المقدسية (٤,٤٠٧,٠٠٠) دولار و(٣٧٦,٢٥٠) شيكل.
- مساندة المبادرات التي قامت بها مؤسسة فيصل الحسيني لدعم التعليم في القدس، ومبادرة الملكة رانية العبد اللّه، وقامت الحكومة بدعم شراء أبنية وتحويلها إلى مدارس، وترميم وتأهيل أبنية تستخدم كمدارس.
- بلغ مجموع ما قدمته الحكومة في دعم القطاع التعليمي خلال هذا العام (٣,٠٤٥,٠٠٠) دولار، وبلغ مجموع ما قدمته الحكومة للقطاع الصحي خلال هذا العام (٣,٠٠٠,٠٠٠) دولار.
- التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية ومد يد العون للحالات الاجتماعية في القدس، وتشكيل لجنة اجتماعية لدراسة الطلبات المقدمة للبحث الاجتماعي، وبلغ مجموع ما تم تقديمه من مساعدات اجتماعية خلال شهري آذار ونيسان

٢٠١٠ مبلغ (٢٢,٠٠٠) شيكل، إضافة إلى صرف مساعدات لأسر فقيرة بقيمة (٧٦٥٠٠) شيكل، ومساعدات لقضايا الحالات الطارئة بقيمة (٣٠٠٥٠٠) شيكل.

- المشاركة في فعاليات وأنشطة جماهيرية وشعبية في القدس، ودعم العديد من اللجان الشعبية والوطنية والمؤسسات الفاعلة في القدس بقيمة (١٢٠,٠٠٠) دولار، و(٢٤٠,٠٠٠) شيكل.
- التعاون مع اللجنة الأولمبية الرياضية ووزارة الشباب والرياضة لدعم القطاع الرياضي والشبابي مدينة القدس ومحيطها بقيمة (٢٠٥,٠٠٠) دولار.
- تشكيل اللجنة المقدسية العليا لمتابعة ملف المخدرات، وإعداد مشروع توعية وإرشاد وتأهيل مدربين ومتطوعين.
- المشاركة في عضوية لجنة القدس للتحضير لمؤتمر فلسطين للاستثمار ٢٠١٠.
- تقديم مساعدة بقيمة (٦ آلاف) شيكل لـ (١١٣) تاجراً تقع محلاتهم التجارية في باب السلسلة في البلدة القديمة.
- تنظيم برنامج تعاون مشترك مع وزارة الثقافة الفلسطينية لدعم الحركة الثقافية في القدس ومحيطها وحماية وصون التراث الثقافي الوطني الفلسطيني.
- صرف (٢٠,٠٠٠) دولار لـ (٢٠) عائلة أسير مقدسي أمضى في سجون الإحتلال أكثر من (٢٠) عاماً، ودراسة وإتمام معاملات منح مساعدات مالية بقيمة (٥٠,٠٠٠) شيكل لذوي أسرى محافظة القدس الذين أمضوا في سجون الاحتلال الإسرائيلي من (١٠-٢٠) عاماً.
- تقديم (١٢) منحة دراسية لفصل واحد في الجامعات الفلسطينية لـ (١٢) طالباً وطالبة من أبناء الأسرى والمحررين في القدس بقيمة (٦ آلاف) دولار.
- تخصيص (١٤٠,٠٠٠) دولار لترميم منزل والد الأسير هاني بدوي سعيد جابر في باب حطة والذي يقبع في السجن منذ (٢٤) عاماً مع ثلاث عائلات مقدسية.
- إشراك المرأة والطفل في برامج التوعية والإرشاد والبرامج والأنشطة اللامنهجية، والاتفاق مع وزارة شؤون المرأة على افتتاح مقر لمشروع «تواصل» في مقر المحافظة للتنسيق مع المؤسسات النسوية العاملة في القدس.
- اتخذت اللجنة العليا لإدارة ملف القدس مجموعة كبيرة من القرارات، ففي ملف الأسرى تم اتخاذ قرارات وصرف (٢٠٠٠٠) دولار و(٦٥٠٠٠) شيكل، وفي ملف المساعدات الاجتماعية (٤٩٠٠٠) دولار و(٧٢٠٠) شيكل، المساعدات الصحية العلاجية (٦٠٠) دولار و(٥٩١٥٤) شيكل، شراء العقارات والأراضي (٤٥٩٠٠٠٠)، مساعدات إنسانية (٣٩٠٥٠٠)، ملف المساعدات القانونية والهندسية (٣٥١٥٠٠) دولار و(٨٠٦٩٠)، مخالفات البناء (٥٦٨٣٢١) شيكل، مشاريع تنظيم البناء (٤٠٠٠٠) دولار، هدم منازل (١٠٠٠٠) دولار، رخص بناء (٥٠٠٠٠) شيكل، ملف المؤسسات (٩٥٤٢٨٠) دولار و(٧١٩١٠٠) شيكل و(١٠٥٠٠) دينار، ملف الترميم (٣٣٠٠٠٠) دولار، المشاريع (٢٠١٠٠٠) شيكل، شؤون إدارية (٨٠٠٠) دولار و(١٢٥١٧٨)، الحاجة شكرية (١٠٠٠٠٠). وكان المجموع العام (٦٣٥٦٣٨٠) دولار و(٢٠٦٥١٤٣)، و(١٠٥٠٠) دينار.

ثامناً: في مواجهة سياسات الجدار والاستيطان

أحد أهم الركائز الثلاث التي يستند عليها عمل الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة هو الاستمرار في نهج المقاومة الشعبية السلمية لمجابهة سياسة الاستيطان والجدار العنصري، وجميع أعمال القمع الاحتلالي وإرهاب مستوطنيه وعليه سعت الحكومة

الفلسطينية الثالثة عشرة إلى بذل أقصى جهودها لمواجهة هذه السياسات لا سيما في ضوء استمرار ممارسات الاحتلال الاسرائيلي والمتمثلة في تطوير وتوسيع المستوطنات وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية، وفرض الحواجز والحصار خاصةً على قطاع غزة وإغلاق المعابر، ناهيك عن الاعتداءات المستمرة على المواطنين وممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم.

وقد تجسدت هذه المواجهة عبر اتخاذها العديد من القرارات التي تهدف إلى دعم المناطق خلف الجدار والاستيطان وتعزيز صمود المواطنين حيث كان أهمها القرار القاضي **بالمصادقة على تكثيف الجهود التنموية والخدماتية في منطقة الأغوار**، بغية تعزيز صمود المواطنين وتثبيت وجودهم على أرضهم وتوفير الدعم والمساعدة الضرورية لهم، خاصةً في المناطق المهددة والأكثر تضرراً سواء المعزولة بسبب الجدار العنصري أو في المناطق المغلقة على السلطة الوطنية والمسماة بالمنطقة (C). **كذلك المصادقة على دعم البلدة القديمة في مدينة الخليل** من خلال العمل على تطوير برامج تعزيز السياحة لمدينة الخليل وتشجيع السياحة الداخلية للبلدة القديمة فيها وخصوصاً السياحة المدرسية إضافةً الى تخصيص مبلغ مليون دولار لتأهيل الشوارع المحيطة بالمستوطنات المقامة شرق مدينة الخليل. ووضع برنامج لتطوير البنية التحتية في المناطق السكنية في H٢ في مدينة الخليل، وتخصيص مبلغ (٢ مليون دولار) للبدء بتنفيذ المرحلة الأولى منه كما جرى أيضاً دعم سكن لـ (٥٠) عائلة في المناطق المحاذية للبؤر الاستيطانية في مدينة الخليل، بما يشمل توفير عقود عمل لهم.

«إن أبناء شعبنا في المخيمات، وخاصة في مخيمات قطاع غزة المدمر بفعل الاحتلال والعدوان والحصار، يستحقون من المجتمع الدولي العمل من أجل وضع حد لمعاناتهم، وعدم تكرار مشاهد النكبة والتشرد.(خطاب رئيس الوزراء في اجتماع مع المؤسسات المقدسية. تموز ٢٠٠٩».

إضافةً إلى ذلك **صادقت الحكومة على التوصيات التي خرج بها المؤتمر الوطني للارتقاء بالعمل الشعبي في مواجهة الجدار والاستيطان** والتي كان أهمها: الدعوة إلى إنهاء الانقسام، ومتابعة فتوى لاهاي، والتأكيد على قرار الحكومة بحظر منتجات الاستيطان، وتسوية الأراضي لحمايتها، والتأكيد على مشاركة المسؤولين والموظفين في الفعاليات ضد الاستيطان والجدار.

وفي هذا الجانب قامت الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الدولة لشؤون الجدار والاستيطان بـ:

- القيام بعدد من الزيارات الميدانية لـ (٩٨) قرية وخربه وتجمع ومخيم لدعم صمود المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان، ودعم لملفات القدس واللاجئين، والتعرف على احتياجات ومطالب المواطنين في القرى والمخيمات، والمشاركة في فعاليات مختلفة.
- استلام أكثر من (٤٠) ملف تتعلق بقضايا الأراضي من النائب العام ومتابعتها ودراستها وعمل اللازم، ومتابعة قضايا إخطارات الهدم، وتقديم اعتراضات لـ (٤٠٠) إخطار في المحافظات المختلفة، ومتابعة قضايا مصادرة (١٣٩ ألف) دونم من منطقة البحر الميت.
- تقديم اعتراض على تغيير مسار شارع (٦٠) حلحول، بيت أمر، الخليل، ومتابعة تغيير مسار الجدار في بيت إكسا، وتجمع عرب الرماضين جنوب الخليل، وشارع بيت عور (٤٣٣)، وأوامر هدم في خربة طانا، وتقديم اعتراض على مصادرة (٦٠٠) دونم في منطقة السواحرة وأبو ديس.
- تقديم مخططات هيكلية جديدة لعدد من المناطق (الجانية، الرماضين الشمالي، الحديدية)، وتقديم مجموعة من المساعدات لعمل مخططات هيكلية أو مخططات مساحة لدعم المتابعات القانونية: مسح أراضي مناطق في الخضر بقيمة (١٢ ألف) شيكل، مساعدة لمسح أراضي في منطقة الجبعة، متابعة قانونية لاعتداءات المستوطنين واعتراض على أوامر عسكرية، متابعة قضايا أراضي داخل المستوطنات منها: عوفرة، غوش عتصيون. وتشكيل اللجنة القانونية

الاستشارية، والمشاركة في اللجنة القانونية المركزية لملفات القدس المنبثقة عن اللجنة العليا لملف القدس.

- عقد عدد من اللقاءات مع اللجان والمواقع والمشاركة في الفعاليات، والمشاركة في عدد من الأحداث والأنشطة ضد الجدار والاستيطان منها: نعلين بلعين، المعصرة، بورين، قرى شمال غرب القدس، قلقيلية، نابلس، الخليل، بيت سوريك، فرعون، قفين، المعصرة، الخضر، جيوس، دير نظام، النبي صالح، بيت أمر، والاحتجاج على شارع ٤٤٣.

- عقد المؤتمر الوطني للارتقاء بالعمل الشعبي بمشاركة اللجان الشعبية والفعاليات الشعبية والأفراد النشطاء ومؤسسات العمل الأهلي وبحضور ومشاركة على مستوى السياسي الفلسطيني، وإقرار التوصيات التي صدرت عن المؤتمر.

- تقديم مقترحات بقائمة جديدة من المشاريع العامة لـ (١٥٦) بلدة وتجمع ومخيم من المناطق المتضررة من الجدار والاستيطان بقيمة (٣٣ مليون) دولار وإقرارها من قبل اللجنة الوزارية، حيث تم إقرار موازنة بقيمة (٦٠ مليون) دولار، وعقد (٣) اجتماعات للجنة الوزارية و(٥) اجتماعات للجنة الفنية، ووضع آلية جديدة لتنفيذ مشاريع في مناطق (ج)، وتقديم مقترحات بشأن البلدات الواقعة خلف الجدار والتي لم تنفذ فيها مشاريع بسبب عدم توفر براءة ذمة، إضافة إلى متابعة سير المشاريع التي تم إقرارها سابقاً.

- تقديم الدعم الإغاثي: دفع تكاليف مسح أراضي مستهدفة في الخضر، دفع تكاليف مخططات هيكلية في كل من الرماضين الشمالي والحديدية، استصلاح أراضي في بلدة العيسوية بقيمة (٣٨٠ ألف) شيكل، تقديم مساعدات فردية لأكثر من (١٢) مواطناً بقيمة (٤٢ ألف) دولار، تقديم مساعدة لـ (٢٣) حالة بقيمة (١٥٥ ألف) شيكل، تحويل عدد من المطالبات المقدمة إلى وزارات الاختصاص لتقديم مقترحاتها.

- دعم ملف اللاجئين من خلال تخصيص مبلغ (١٥٠,٠٠٠) شيكل لتأهيل مدرستي شهداء الفوار وبنات الفوار الثانوية في مخيم الفوار في الخليل، وترميم مقر اللجنة الشعبية في البلدة القديمة في نابلس بقيمة (٥٠,٠٠٠) دولار ومساعدة اللجنة بمبلغ (١٥,٠٠٠) دولار.

- التعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات في جمع البيانات من مختلف المصادر، والمشاركة في العمل على إعداد ورقة مشاركة الوزارة في مؤتمر طولكرم حول الاستيطان والجدار.

- التأسيس لإنشاء قاعدة بيانات تجريبية للانتهاكات الاسرائيلية يمكن استخدامها لغايات البحث والتحليل العلمي، وإصدار النشرة الشهرية الأولى حول الانتهاكات المتعلقة بشؤون الجدار والاستيطان، والنشرة الأسبوعية من شهر أيار.

- اللقاء مع عدد من السفراء العرب والأجانب، وزيارة عدد من السفراء والقناصل والممثلين العرب والأجانب لمسجد قرية اللبن الشرقية والذي أحرقه المستوطنون، والمشاركة في عدد من الفعاليات والمؤتمرات وورش العمل منها: اليوم الأول للمؤتمر العلمي «الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية»، ورشة دراسية بعنوان «مدى ملاءمة الأراضي الفلسطينية للاستصلاح والتطوير في الضفة الغربية، ورشة العمل حول المتابعة القانونية لخسائر القطاع الزراعي، مؤتمر بلعين الدولي الخامس للمقاومة الشعبية، ومتابعة الشركات النرويجية التي تستثمر في شركات إسرائيلية ضالعة في بناء الجدار، وقيام الحكومة النرويجية بسحب استثماراتها من إحدى الشركات الاسرائيلية.

تاسعاً: في مجال دعم ومساندة الأسرى والمحررين

تشكل قضية الأسرى والمعتقلين أولوية كبرى على أجندة الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، خاصة وأنها تندرج ضمن أهم الأهداف الوطنية في برنامجها وثيقة فلسطين «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». وقد أكدت الحكومة الفلسطينية التزامها بشأن الأسرى لا سيما موقفها الثابت المتمثل في اعتبار حرية الأسرى جزء من حرية الوطن، ولا يمكن قيام الدولة الفلسطينية بدون الإفراج عن كافة المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلية لأن احتجازهم يشكل انتهاكاً صارخاً لكافة القواعد والقوانين

الدولية.لا وقد جاءت مواقف الحكومة الفلسطينية لتؤكد دعوتها لكافة منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية التدخل الفوري لإنهاء حالة العزل وتحسين ظروف الأسرى إلى حين الإفراج عنهم، وإنهاء الاجراءات التعسفية بحقهم واستعادة أبسط حقوقهم التي كفلتها كافة المواثيق والمعاهدات الدولية كما وطالبت المؤسسات الحقوقية بفضح الممارسات الإسرائيلية وإلزام إسرائيل باتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية جنيف الرابعة وكافة المواثيق والأعراف الدولية بهذا الخصوص.

وقد تبلورت جهود الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بشأن قضية الأسرى عبر استصدارها مجموعة من القرارات كان أبرزها: **عقد المؤتمر الدولي لمناصرة أسرى ومعتقلي القضية الفلسطينية في السجون والمعتقلات الإسرائيلية وتبني توصياته** والذي يهدف إلى تفعيل قضية الاسرى على المستويين الاقليمي والدولي، للحصول على اعتراف دولي باعتبار الاسرى الفلسطينيين أسرى حرب، ووضع قضيتهم على أجندة مجلس حقوق الانسان في الامم المتحدة ومن أجل الإفراج الكامل عن كافة الأسرى الفلسطينيين دون قيد أو شرط، كذلك حشد الجهد المحلي في إطار موحد لدعم قضية الأسرى الفلسطينيين، والعمل على نقل القضية من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي والدولي. كما صادقت على **تخصيص مبلغ (٢,٠٥٠,١٧٥) شيكل وذلك لتوفير الاحتياجات الخاصة بالأسرى داخل السجون الإسرائيلية بمناسبة شهر رمضان المبارك**.

«إن قضية الأسرى في جانبها السياسي تشكل جوهر القضايا السياسية التي تتعامل معها القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير والسلطة الوطنية بكافة مكوناتها الرسمية والاهلية... هذا الموضوع الهام والحيوي يهمنا جميعا على درب الحرية لأسرانا والاعتراف بهم أسرى حرب بموجب المواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة. خطاب رئيس الوزراء في مهرجان مشروع جائزة الحرية للأسرى. أبريل ٢٠١٠».

ولإبقاء قضية الأسرى قضية حية في الضمير والوعي الفلسطيني والعالمي صادقت الحكومة على مشروع جائزة الحرية للأسرى، والتي تهدف الى تجسيد قضية الأسرى وحقوقهم بطريقة إبداعية تكفل وصولها وتأثيرها في مختلف الأوساط. ولدعم قضية الاسرى في سجون الاحتلال الاسرائيلي **خصصت الحكومة يوم ١٧ نيسان من كل عام يوماً عالمياً لمناصرة الأسرى** وتوفير الحماية الإنسانية والقانونية لهم في السجون الإسرائيلية والإفراج عنهم. كما شكلت لجنة وزارية خاصة من أجل دراسة الخطوات القانونية الدولية للدفاع عن قضايا الأسرى.

وفي هذا الجانب قامت الحكومة ممثلةً بوزارة شؤون الأسرى بما يلي:

- تحقيق استفادة للأسرى المحررين من خدمة الإرشاد المهني بواقع (١٣٩٩) أسيراً محرراً، والدعم الأسري لـ (١٢٩)، وتنظيم (٣٥) دورة تدريبه بمشاركة (٣٦٧) أسيراً محرراً، وحصول (٤٨) أسيراً محرراً على أدوات ومعدات مختلفة.
- انتفاع (٣٧) أسيراً محرراً من القروض في إنشاء مشاريع إنتاجيه، وإصدار (٣٩٩٦) حوالة للأسرى عن جميع الفصول موزعه على الجامعات والكليات في الضفة وغزة.
- متابعة (٤٤٢) أسيراً، وتم الإفراج عن (٥٣) منهم، ورفع منع الزيارة لـ (٨١) أسيراً خلال فترة التحقيق، وزيارة (٢١٦) أسيراً في مراكز التحقيق، ومتابعة (٨٢٨) أسيراً حيث أطلق سراح (٩٠) منهم.
- إنهاء ملفات (٤٤٠) أسيراً، وتقديم استئناف لـ (٤٦) أسيراً، ومتابعة (٢٤٥) أسيراً تم إطلاق سراح (١٠) أسرى، وتقديم استئناف لـ (٣٦) أسيراً حيث تم إطلاق سراح (٢) منهم.
- تقديم (١٥) دعوى أمام المحاكم لإنهاء حالة العزل حيث تم الإفراج عن أسيرين منهم، وتقديم (٤٦) التماساً لانتهاكات بحق الأسرى، حيث تم إلزام مصلحة السجون بقرار المحكمة.
- توفير (١٠٠) طبيب متطوع لعلاج الأسرى داخل السجون، والتنسيق لمعالجة (٤٨٠) أسيراً في كافة السجون.

- دفع رواتب الأسرى داخل السجون الاسرائيلية بقيمة (١٢٧٥٥٣٨٢٤) شيكل، وصرف مستحقات (١٦٤١) أسيراً.
- تسديد المبلغ الإجمالي عن الأسرى الملتزمين بالدراسة في الجامعة العبرية بقيمة (١٢٧٨٢٩٠) شيكل.
- اعتماد (٢٨٨٦) أسيراً من الأسرى الجدد داخل السجون الاسرائيلية، واعتماد (٣٠) أسيراً توفوا خارج الأسر كشهداء حتى يتم صرف راتب شهيد بشكل شهري لهم.
- تقديم منح إفراج للأسرى بقيمة (٣٩٩٣٧٥٠) دولار، وصرف (١٢٢٢) غرامة عن الأسرى بقيمة (٢٦٢٦٧٥٠).
- تنظيم حفل تكريم الأدباء والكتاب الفلسطينيين الذين اهتموا بقضية الأسرى، وحفل استقبال للأسيرات المحررات ، وحفل تكريم الأسرى المحررين الذين أمضوا أكثر من (٢٠) سنة داخل الأسر، وفعالية لأبناء الأسرى في بلدية البيرة.
- المشاركة في ندوة اتحاد المحامين العرب في القاهرة، وعقد مؤتمر دولي حول الأسرى في أريحا، وندوة في بلدية البيرة حول العزل الإداري.
- افتتاح ميادين أسرى الحرية في عدة مدن فلسطينية، وافتتاح جدارية الأسرى في رام اللّه.
- إقامة معرض شموع الحرية في قرية بيتا الشمالية، ومهرجان مسابقة خيول الحرية في أريحا، ومعرض شموع الحرية في مركز شباب بلاطه، وتنظيم وإحياء حفل الإعلان عن جائزة الحرية في قصر الثقافة.

٣

قطاع التنمية الإقتصادية

يشكل تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية والهيمنة والارتهان لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية، وإن إخراج الاقتصاد من دائرة التبعية والتهميش وإطلاق سراحه بما يحقق النمو الاقتصادي اللازم لعملية بناء مؤسسات الدولة العتيدة هي إحدى الأولويات الهامة التي ركزت عليها الأجندة الوطنية للحكومة الفلسطينية الثالثة عشر والتي التزمت ببذل أقصى الجهود والطاقات الممكنة من أجل العمل على إعادة هيكلية القطاع الاقتصادي وزيادة كفاءة السوق المحلي، وإعادة هيكلة البيئة الاستثمارية، وتشجيع المنتج الوطني والشراكة مع القطاع الخاص وذلك بهدف النهوض الاقتصادي، وتنمية جميع مناحي الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير دعائم نظام اقتصادي حر وتنافسي، يحقق الاستقلال والازدهار الوطني كونها تشكل مطلباً رئيسياً لقيام الدولة الفلسطينية.

ففي سبيل الإعداد لعملية الانعاش الاقتصادي المستدام وتحضيراً لإعادة هيكلية الاقتصاد كأساس لبناء الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة بمجموعة من الانجازات المختلفة في المجالات السياساتية التابعة لقطاع التنمية الاقتصادية والتي تمثلت على النحو التالي:

أولاً: تنمية الاقتصاد والصناعة والتجارة

نظراً لسياسات الخنق الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني من تقطيع لأوصال الوطن والإغلاقات والحواجز والاجراءات التعسفية وجدار الفصل العنصري، وحصار قطاع غزة بالإضافة إلى سياسات التدمير المتواصلة للمرافق الاقتصادية، جميعها شكلت عائقاً كبيراً جعلت من تدهور الاقتصاد الوطني أمراً حتمياً لما لها من آثار سلبية كبيرة أثرت على حرية حركة البضائع والأفراد وحرية التجارة والصناعة والبيئة الاستثمارية في فلسطين. الا ان الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر واصلت عملها وبشكل دؤوب وعملت على أعلى المستويات وبذلت الجهود الممكنة لتحقيق أهدافها التي التزمت بتنفيذها في برنامجها وثيقة فلسطين «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة». لا سيما النهوض مجدداً بالاقتصاد الوطني وتعزيز صموده لمواجهة الاجراءات الاسرائيلية.

وقد تجسد ذلك عبر اتخاذها مجموعة من القرارات التي عكست النية الحقيقة لتوجه الحكومة نحو تطوير البنية الاقتصادية وتطوير البيئة المناسبة للنهوض والاستثمار في فلسطين.

في مجال التجارة : وفي إطار سعيها لتسهيل حركة التجارة والأفراد ودعم الثقة بالبضائع الفلسطينية، ورفع مستوى الرقابة على

الواردات والصادرات وزيادة الحصيلة الضريبية والجمركية ومكافحة التهريب بصورة فاعلة قامت الحكومة الفلسطينية **بالمصادقة على تشكيل لجنة توجيهية لبرنامج السيادة (الايرادات والمعابر)** من أجل الوصول إلى نافذة موحدة للمعابر وملف موحد للإيرادات.

كما **وصادقت على برنامج الإصلاح الداخلي الشامل للغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية:** والذي يهدف إلى الاصلاح الشامل نتيجة حالة الترهل الشديد التي سببها الفراغ القانوني والاداري الناتج عن تقادم قانون الغرف التجارية والصناعية والزراعية، وعدم المقدرة على ضخ قيادات جديدة وفاعلة ومؤثرة في صنع القرار بما ينسجم مع قواعد الحوكمة العصرية.

ومن أجل قيادة الاقتصاد الفلسطيني باتجاه التعامل والاستفادة من الظروف العالمية الناتجة عن سياسة العولمة الاقتصادية، وتحقيق الاهداف الوطنية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي، **صادقت الحكومة الفلسطينية على تشكيل الفريق الوطني للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية** وذلك لأن استراتيجية التنمية الاقتصادية تتطلب التوافق مع قواعد النظام التجاري متعدد الاطراف.

كما عمدت الحكومة إلى **تشكيل لجنة فنية لمعالجة البضائع المهربة والفاسدة المضبوطة**، والعمل على إتلافها بغرض تنظيف السوق الفلسطيني من تلك البضاعة الضارة بالإقتصاد الوطني أو المواطن الفلسطيني، على حد سواء.

اتلاف بضائع مستوطنات

أما في مجال الصناعة: صادقت الحكومة الفلسطينية على **تخصيص منفعة كامل مساحة أراضي منطقة جنين** الصناعية والبالغة (٩٣٣,٧٧٢) دونم لصالح منطقة صناعية حرة، لما تشكله تلك المنطقة من موقع جاذب للإستثمارات الخارجية الأمر الذي من شأنه إستيعاب عدد كبير من الأيدي العاملة.

وصادقت أيضاً على **تشكيل لجان للتحضير لمشاركة فلسطين في معرض الإكسبو في شنغهاي لعام ٢٠١٠**، بغرض دعم المنتج الوطني، والترويج للصناعات الفلسطينية خصوصاً التراثية والتقليدية منها.

وفي مجال تعزيز البيئة الاستثمارية: قامت الحكومة الفلسطينية **بالمصادقة على عقد مؤتمر فلسطين الثاني** للإستثمار والذي يهدف الى تحديد وتحفيز وترويج الفرص الإستثمارية في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في فلسطين إضافةً إلى تقديم وتسهيل حلول تطويرية للأعمال الصغيرة والمتوسطة القائمة، من خلال الارتقاء بعملية التشبيك، وتحسين قدرات الأعمال الصغيرة والمتوسطة قيد الإنشاء، فضلاً عن هدفه المتمثل أيضاً بترويج وتسويق المنتجات والخدمات المحلية للأسواق الخارجية. كما انها قامت بالموافقة على **تعديل قانون تشجيع الاستثمار** بهدف تقديم المزيد من المحفزات الضريبية لتشجيع الاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد الفلسطيني ولتطوير القانون بما يتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية وينعكس إيجاباً على القطاع الاستثماري. وذلك في إطار خطة الحكومة لاستكمال بناء مؤسسات الدولة.

وبشأن تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص: قامت الحكومة **بالمصادقة على إعادة تشكيل لجنة الشراكة مع القطاع الخاص** كونه يشكل المحرك الرئيسي للتنمية والمولد الأساسي للإيرادات. لا سيما وان توجهات وجهود الحكومة تنصرف إلى وضع القطاع الخاص في مقعد قيادة جهود تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وتوسيع القاعدة الإنتاجية في فلسطين وتوفير فرص عمل إضافية.

«إن الرؤية الاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل في إنشاء سوق اقتصادية حرة تنافسية ومتنامية ومتنوعة، يقودها القطاع الخاص في ظل انسجام هذه السوق وانفتاحها على الأسواق العربية والاسلامية والدولية، لتوفير أساس اقتصادي لمجتمع حر وديمقراطي تسوده العدالة وحكم القانون. .خطاب رئيس الوزراء في القمة الإقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. تشرين الثاني ٢٠٠٩».

وفي هذا الإطار قامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بوزارة الاقتصاد الوطني بـ:

- قيادة التحول الاقتصادي في فلسطين وإعادة بناء العلاقة مع الجانب الإسرائيلي على أسس سليمة، وإعادة تنظيم السوق الداخلي، وإقامة علاقات إنتاجية وتجارية وتسويقية سليمة تدعم المنتج الوطني، وتأهيل القطاعات الإنتاجية لمضاعفة حصة المنتج المحلي في سلة المستهلك الفلسطيني.
- تحسين علاقة فلسطين الاقتصادية والتجارية مع دول العالم مع التركيز على البعدين العربي والإسلامي.
- إعادة هيكلية نظام التعليم والتركيز على التعليم المهني والتقني، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، وتنفيذ إستراتيجية مشتركة لخلق فرص عمل جديدة والحد من نسبة البطالة.
- استكمال جميع المتطلبات الكفيلة بانضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية، وتحسين البيئة الاستثمارية بحيث تصبح فلسطين حاضنة آمنة للاستثمار من خلال استكمال القوانين والأنظمة واللوائح الناظمة للحياة الاقتصادية والمحفزة على الاستثمار، وإنجاز رزمة من الحوافز الاستثمارية.
- توفير بيئة قانونية اقتصادية ملائمة عن طريق إصدار قوانين وأنظمة اقتصادية جديدة وإعادة النظر في القوانين الحالية السارية الناظمة للعمل الاقتصادي الوطني الفلسطيني.
- إجراء عملية إصلاح وظيفي داخلي في الوزارة والمكاتب الفرعية وفقاً لمعايير التخصص والخبرة والكفاءة تعزيزا لمبادئ الشفافية والعصرية وقواعد الحكم الرشيد، وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية في العمل الوظيفي داخل الوزارة وفي المكاتب الفرعية، ووضع خطة جديدة متقدمة شاملة للاحتياجات التدريبية للكادر الوظيفي.
- وضع نظام جديد ومتطور للأرشفة الالكترونية والتوثيقية لضمان انسياب المعلومات المتدفقة من والى الوزارة، وتوسيع شبكة الربط الالكتروني بين المراكز في الوزارة والمكاتب في المحافظات.
- توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية.
- المشاركة في المعارض الدولية التخصصية وإقامة جناح فلسطين في هذه المعارض للتعريف بفلسطين والمنتج الوطني الفلسطيني وترويجه على الصعيد العالمي.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على إنجاز قانون خاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وإجراء عملية مراجعة شاملة للقوانين الاقتصادية والأنظمة ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي.
- إقامة المناطق الصناعية، وتأهيل البنية التحتية الأساسية وإعادة النظر في المزايا الضريبية والإعفاءات الجمركية المحفزة للنشاط الاقتصادي.
- ترسيخ قاعدة بناء مؤسسات القطاع الخاص على أسس ديمقراطية، يشمل مجموعة القوانين والأنظمة التنفيذية والأنظمة الإدارية والمالية والتحضير لإجراء الانتخابات الدورية المنتظمة في هذه المؤسسات.
- التحضير لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية وتفعيل اللجان المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لوضع اسم فلسطين على الخارطة الاقتصادية العالمية.
- الإعلان عن تشكيل اللجنة الوطنية العليا لتنظيم السوق الداخلي الفلسطيني ونظام جمعيات المستهلك الفلسطيني، والإعلان عن تشكيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك.

- إنشاء صندوق الكرامة الوطنية لتمويل حملة مكافحة منتجات المستوطنات وتنظيف السوق الفلسطيني منها، والمصادقة على قرار بقانون بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات، وإحداث توسع كبير في الإنتاج السلعي الفلسطيني، وخلق إنتاج سلعي بديلا عن السلع المنتجة في المستوطنات.
- التعريف بالمنتج الوطني الفلسطيني على الصعيد العالمي وفتح المراكز التجارية في العديد من دول العالم، وتطبيق القرارات الخاصة بإعطاء الأولوية للمنتج الوطني في العطاءات الحكومية ومراقبة تنفيذها.
- زيادة مساهمة قطاع الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفتح المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي.
- إعادة النظر في سياسات الاستيراد لترشيد المستوردات وإيجاد بدائل وطنية لبعض المستوردات غير الضرورية أو التي يوجد مماثل وطني لها، وتقليص العجز في الميزان التجاري الفلسطيني.
- إعداد التحضيرات الكاملة لإنجاح المؤتمر الثاني للاستثمار في بيت لحم والذي سيخصص بالأساس للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تعديل قانون تشجيع الاستثمار لجهة توسيع شريحة الامتيازات التي تمنح للمشاريع الاستثمارية، وتفعيل دور وحدة المغتربين الفلسطينيين من أصحاب رؤوس الأموال بما يخدم الاستثمار في فلسطين.
- تدشين منطقة بيت لحم الصناعية والبدء بإقامة البنية التحتية الممولة من الحكومة الفرنسية، واستكمال الإجراءات اللازمة لإقامة المنطقة الصناعية في أريحا والممولة من الحكومة اليابانية، والبدء بإقامة منطقة طوباس الصناعية.
- تشكيل لجان تخصصية بالمشاركة مع القطاع الخاص لإعداد الخارطة الاستثمارية الوطنية.

ثانياً: في مجال دعم القطاع الزراعي

مشروع تخضير فلسطين - عزبة الطبيب

ان الاقتصاد الوطني الفلسطيني يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي والذي يشكل أهم مصادر الدخل والعمل في فلسطين، حيث يعمل على توفير الأمن الغذائي الفلسطيني ويعمل على زيادة الاستثمار. فهو يعتبر الداعم الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني واللاعب الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية. فقد شكلت الخطوات التي قامت بها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة لدعم القطاع الزراعي وتطويره جوهر إستراتيجية عمل السلطة الوطنية على الصعيدين الوطني والتنموي، كونها تأتي ضمن الخطوات الهادفة إلى التأكيد على أهمية القطاع الزراعي في ترسيخ مقومات اقتصاد الدولة الفلسطينية بالرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقت بالقطاع الزراعي نتيجة قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة الأراضي وتجريفها وبناء جدار الضم والتوسع على جزء كبير منها.

انطلاقا من هدف الحكومة المتمثل بتعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني كماً ونوعاً، والتوجه نحو الإكتفاء الذاتي من المنتجات الحيوانية والنباتية المحلية ودعم القطاع الزراعي وتنميته قامت باتخاذ مجموعة من القرارات كان أبرزها **المصادقة على رصد مبلغ مالي بقيمة (٧٥٠ ألف) دولار لصالح مشروع «تخضير فلسطين»**. وعملت على **تشكيل لجنة فنية لوضع آلية مشروطة لاستيراد المنتجات الغذائية الزراعية وخاصة زيت الزيتون** إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث تحافظ على الإستيراد المباشر وتحد من الإستيراد غير المباشر الذي يقلل من إيرادات الخزينة. وشكلت الحكومة الفلسطينية **اللجان الوطنية المتخصصة في**

مواجهة التقلبات المناخية، للعمل على إعداد الخطط العلمية التي تساعد القطاع الزراعي الفلسطيني على تفادي الأزمات المناخية، وبما يكفل تطوير الزراعة.

وشكلت أيضاً اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر، والتي تهدف إلى إعداد الدراسات اللازمة لإستغلال الأراضي الفلسطينية غير القابلة للزراعة، وتحويلها إلى أراضٍ منتجة زراعياً.

أما الانجازات الأخرى التي قامت بها الحكومة ممثلةً بوزارة الزراعة فكانت ما يلي:

- إعداد استراتيجية القطاع الزراعي وفقاً لدليل إعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية في الندوة الوطنية، وإعداد خطة وموازنة الوزارة للعام ٢٠١٠.

«أن الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطوير قدراته يشكل جوهر استراتيجية عمل السلطة الوطنية، برنامج عمل الحكومة على الصعيدين الوطني والتنموي..... أن السلطة الوطنية تعمل على تطوير إمكانيات وقدرات القطاع الزراعي من خلال تقديم الدعم للمزارعين وتعزيز قدرتهم على الصمود وحماية الأرض».

كلمة رئيس الوزراء في مناسبة توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الزراعة والهيئات الأهلية العاملة في المجال الزراعي. تشرين الأول،٢٠٠٩.

- تطوير قاعدة المعلومات للمشاريع الزراعية من خلال مشروع بناء قدرات الوزارة، والبدء في تنفيذ رؤية الحكومه المتعلقه بالإصلاح الإداري والمؤسسي.
- إعداد مشروعي نظام لمحطات التجارب الزراعية ونظام الأعلاف، ومراجعة نظام المسالخ ونظام الموارد الوراثية ومشروع نظام تداول العلاجات البيطرية، والمصادقة على نظام صحة الحيوان ونظام الحجر البيطري، وإعداد قانون صندوق التأمينات الزراعيه ودرء المخاطر.
- المشاركة في تنفيذ التعداد الزراعي التجريبي بالتعاون والتنسيق الكامل مع الجهاز المركزي للاحصاء.
- توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارة والمنظمات غير الحكومية العاملة في القطاع الزراعي، وتوقيع (٣) مذكرات تفاهم ثنائية، وعقد (٣٠) اجتماعاً مع المؤسسات الأهلية، ومنح شهادة تسجيل لمجلس الحليب الفلسطيني، وتشكيل المجلس الزراعي الإستشاري، والتوصية على تسجيل (٧) جمعيات زراعيه وجمعيتين أجنبيتين.
- المشاركة في العديد من الدورات الخارجية والمحلية والمؤتمرات وورشات العمل في مختلف المواضيع الزراعية ، وتنفيذ خطة لرفع كفاءة (٤٦٣) مرشداً زراعياً في مهارات الاتصال وخدمة الجمهور.
- دعم وتطوير خدمات الارشاد الزراعي من خلال تنفيذ (١٥٩) اجتماعاً، (١١٠) دورات تدريبيه، و(٣٠١٢) زيارة فرديه، (٢٤٦) محاضرة، (٥٤) مشاهدة، (١٩) ورشة عمل، (١٠٤) يوم حقل، (٤٨) منشور، وتسجيل (٢٩٧) حلقة إذاعية زراعية.
- تطبيق أنظمة الحجر الزراعي النباتي، المشاتل، التقاوي والبذور، وإصدار (٨٥٤) شهادة صحية زراعية، وترخيص (١٨٧) مركزاً لبيع الأشتال، و(٢١٤) مشتلاً زراعياً، وإصدار (٢٠٠) موافقه لترخيص محال لتداول المبيدات الزراعية.
- رصد (١,٥ مليون) دولار للبحث التطبيقي الزراعي، والعمل على دعم وتطوير نشاطات المركز الوطني للبحوث الزراعية.
- دعم وتطوير الخدمات البيطرية وصحة الحيوان من خلال متابعة حالات الامراض المشتركة، وتنفيذ حملات التحصين ضد الأمراض الوبائية والعديد من الأمراض، ومتابعة برنامج مكافحة الحمى المالطية واستكمال التحضيرات لحملة التحصين ٢٠١٠ الشامله وعمل مسح مصلي للابقار. إضافه الى تأهيل المختبرات البيطرية وادخال العديد من الفحوصات المخبرية عليها.

- تحديد احتياجات المزارعين في المناطق المحاذية للمستوطنات وجدار الضم والتوسع، ومتابعة الإعتداءات الإسرائيلية اليومية، وتشكيل لجنة تطوير الأغوار وتشكيل لجنة تطوير جنوب الضفة الغربية ولجنة تطوير المناطق المحاذية لجدار الضم والتوسع، وتشكيل وحدة خدمات قانونيه، ورصد (مليون) شيكل من قبل الحكومه لصندوق هذه الوحده، وتشكيل فريق للتوثيق القانوني.

- استصلاح وتأهيل (١٥٣٩) دونماً وزراعتها بالأشجار المثمرة، وشق طرق زراعية بطول (١٢٥,٦) كم، وحفر (٤٥٠) بئراً، وبناء (٤٦٠٠٠) متر مربع من الجدران الإستنادية في مختلف المحافظات.

- إعادة تأهيل عدد من الآبار الزراعية، وكهربة عدد منها في قلقيلية وطولكرم، وتشجيع استخدام المياه العادمة المعالجه في إنتاج الأعلاف في قلقيليه، واستخدام المياه الرمادية في إنتاج الأعلاف في طولكرم.

- البدء بتنفيذ نشاطات مشروع تخضير فلسطين، من خلال زراعة (١٢٠٠) دونم بالأشتال الحرجية، وإنشاء محميات رعويه بمساحة (٣٠٠٠) دونم، وزراعة (٣٧٠٠٠٠) شتله مثمره من الزيتون واللوزيات وغيرها، و(١٦) طناً من بذور اللوز المرّ في مختلف المحافظات.

- جمع (٣٥٠) كغم بذور رعوية وغابيه وظليه وطبيه، وشق (٣٨) كم من الطرق الزراعية في الحراج في (٥) محافظات.

- عقد (٣) اجتماعات لمجموعة العمل القطاعية الزراعية، وتشكيل (١٢) مجموعة عمل تخصصية لمواضيع زراعية هامة.

- المشاركة في العديد من المحافل الدولية التي تعنى بالزراعة والأمن الغذائي، والتغير المناخي، منها: الاجتماع الثالث لقمة الغذاء والأمن الغذائي في روما، الاجتماع الوزاري العربي الإفريقي حول الزراعة والأمن الغذائي في مصر، المؤتمر الدولي حول الأمن الغذائي والتغير المناخي في الأردن.

- إعداد وثائق لـ (١٠) مشاريع تنموية زراعية بقيمة (١٤٠ مليون) دولار، وإدراج هذه المشاريع ضمن وثيقة أولويات برنامج الحكومة للعام ٢٠١٠ لعرضها على الممولين.

- الاستمرار في تنفيذ (٢٠) مشروعاً في مجالات البيطرة، الإرشاد، البحث الزراعي، المياه والتربة، الاستزراع السمكي، الغابات، والمراعي وغيرها.

- تفعيل دور الرقابة الزراعية، وإيقاف الاستيراد ضمن الكوتا المخصصه للأغنام، وتشكيل لجنة وزارية مع وزارة الاقتصاد والضابطة الجمركية حول استيراد المنتوجات الزراعية من الخارج وخاصة زيت الزيتون، والمساهمه الفاعله في مقاطعة المنتجات الزراعية من المستوطنات.

- التحضير لإنشاء مفرخ لإنتاج الأصبعيات، وإجراء المسح اللازم لإختيار المستفيدين من مجال إنتاج برك تربية الأسماك ضمن نشاطات المشروع البرازيلي والمشروع الزراعي الإقليمي الدنماركي.

- مساعدة المزارعين في تصدير منتجاتهم من الزهور والفراولة إلى الأسواق الخارجية، وإدخال اللقاحات البيطرية ومستلزمات الانتاج الزراعي، والمساعدة كذلك في إدخال العجول إلى القطاع.

ثالثاً: دعم القطاع السياحي

انطلاقاً من إدراكها لأهمية القطاع السياحي الفلسطيني كونه يشكل أحد أهم اعمدة الحياة الاقتصادية للمواطنين الفلسطيين، بذلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة جهوداً كبيرة لإعادة إحياء هذا القطاع لا سيما في ظل الهجمة الإسرائيلية الشاملة

التي دمرت العديد من المواقع السياحية والأثرية إضافةُ إلى سياسة الحصار التي حدت من إمكانية تشغيل هذا القطاع الهام وتطويره والإستفادة من مرافقه المختلفة.

وحرصت الحكومة الفلسطينية على تفعيل السياحة وتطويرها في فلسطين من أجل ترويج وتسويق فلسطين كمقصد سياحي متميز، ففي السنة الأولى لعملها قامت الحكومة **بالمصادقة على تمويل «بناء وتجهيز وتشغيل متحف الشهيد ياسر عرفات»**، وتخصيص منحة بقيمة (٢,٠٠٠,٠٠٠) مليوني دولار لإنجاز المرحلة الأولى من المشروع، وذلك لإقامة متحف وطني بجانب ضريح الشهيد ياسر عرفات والذي يلخص محطات سيرة حياته بحيث يكون قبلةً للزائرين الدوليين والمحليين.

وقامت الحكومة في عامها الأول ممثلةً بوزارة السياحة والآثار بـ:

- استقبال العديد من الضيوف الرسميين من الخارج والتواصل مع السفراء والقناصل المعتمدين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية والقيام بزيارات رسمية إلى العديد من الدول في الخارج لتعزيز التنمية والتعاون في قطاعي السياحة والتراث الثقافي.
- مواصلة العمل من خلال اللجنة العليا لمشروع أريحا ١٠٠٠٠ عام للتحضير للفعالية وضمان انطلاقة هذا المشروع بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٠.

«إن التراث الثقافي الفلسطيني من مواقع أثرية ومدن تاريخية وتراث مادي يعود لمراحل تاريخية مختلفة ولعقائد دينية متنوعة، يشكل فسيفساء ثقافية هي مصدر ثراء لشعبنا، بما يتوجب الحفاظ عليها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراث الفلسطيني والإنساني، وتشكل المواقع الأثرية والتاريخية والدينية أساس السياحة في بلادنا. ومصدر ثروة بلا نظير».

«أن الحكومة تولي اهتماماً بالتراث الثقافي، الذي نأمل أن يتنامى مع الاستمرار في تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية باعتباره أولوية وطنية إلى جانب الصحة والتعليم والاقتصاد والأمن، وأن التراث الثقافي يشكل جزءا من الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني، وكان له دور حاسم في الحفاظ على ذاكرته التاريخية المرتبطة بالمكان».

كلمة رئيس الوزراء في تدشين مشروع قصر هشام بن عبد الملك الأموي. كانون الثاني، ٢٠١٠.

- متابعه العمل مع مكتب اللجنة الرباعية والمبعوث الأمريكي جورج ميتشيل لتذليل العقبات التي تواجه النشاط السياحي من قبل الجانب الإسرائيلي.
- القيام بحملات ترويجية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وإيرلندا تشتمل على إعلانات مطبوعة ودعائية في وسائلها الإعلامية، والمشاركة في العديد من المؤتمرات والمعارض السياحية المتخصصة، واستضافة مجموعات من وكالات السياحة والسفر وأصحاب الفنادق الأجنبية وتنظيم جولات ميدانية سياحية لهم في فلسطين.
- المشاركة في العديد من المعارض والمؤتمرات والمحافل السياحية العالمية الهامة لترويج السياحة الفلسطينية.
- إنتاج وتحديث وإعادة طباعة عدد كبير من المواد الترويجية للمناطق السياحية في فلسطين وبعدة لغات.
- تكثيف اللقاءات مع المؤسسات والجمعيات والنقابات الممثلة للقطاع السياحي الفلسطيني الخاص.
- الشروع بتنفيذ بعض البرامج التدريبية للمهن السياحية بالتعاون مع القطاع الخاص.
- الحصول على إعفاءات جمركية لعدد من المشاريع السياحية، ومتابعة القضايا والمشاكل التي تواجه بعض المستثمرين في القطاع السياحي.
- التفتيش على المؤسسات السياحية وترخيصها وفق التشريعات المعمول بها، وتحضير المسودات الأولى لنظام المتنزهات ونظام تعديل رسوم الصناعات السياحية.

- تنفيذ المراحل الأولى من المشاريع الممولة من قبل كل من الوكالة الأمريكية للتنمية، ووكالة التعاون اليابانية، ومجموعة من المشاريع الصغيرة مع كل من التعاون الاسباني والتعاون الايطالي والتعاون البريطاني والـ (UNDP).
- مواصلة العمل على قاعدة البيانات للمواقع والمعالم الأثرية والقرى التقليدية واللقى الأثرية، وبناء قاعدة البيانات الخاصة بالمواد الأثرية المكتشفة منذ سنة ١٩٩٤م
- المشاركة في المؤتمرات العالمية التي تعقدها لجنة التراث العالمي، ومتابعة موضوع عضوية فلسطين في هذه اللجنة، وتنفيذ العديد من الفعاليات في إطار مشروع التراث العالمي.
- مواجهة ظاهرة الاعتداء على المواقع الأثرية من خلال تكثيف الدوريات على المواقع الأثرية وإحالة المخالفين إلى القضاء ومصادرة أدوات الحفر، إضافة إلى الكشف عن المواقع الأثرية لأغراض ترخيص البناء.
- متابعة ومقاومة الخروقات الإسرائيلية للقانون الدولي وانتهاكاتها للتراث الثقافي الفلسطيني، من خلال متابعة عرض مخطوطات قمران في كندا، وورصد التنقيبات غير القانونية التي تجري في القدس، والمشاركة في مؤتمر الايسيسكو حول الانتهاكات الإسرائيلية في القدس.
- إعداد تقرير عن الأضرار التي لحقت بمواقع التراث الثقافي بسبب بناء جدار الضم والتوسع في جنين، وإعداد قائمة بالمواقع والمعالم الأثرية والسياحية الواقعة خلف الجدار الضم وتقديمها لوحدة دعم المفاوضات.
- إنجاز الإستراتيجية الوطنية للمتاحف، وبناء وتطوير قدرات المتاحف في محافظات الوطن، منها: متحف الرواية في بيت لحم، المتحف السامري في نابلس، متاحف آثار رام اللّه وطولكرم وقصر هشام والخليل، متحف الشهيد ياسر، إضافة إلى افتتاح معرض آثار غزة «ملتقى الحضارات» في ألمانيا.
- تنفيذ العديد من عمليات التنقيب الإنقاذي للعديد من المواقع نجمت عنها اكتشافات هامة لقبور قديمة، إلى جانب استكشاف النظام المائي القديم في مركز السلام في بيت لحم و العشرات من التنقيبات في المحافظات.
- تنفيذ مشروع تأهيل قصر هشام في أريحا، وإنجاز فيلم عنه باللغتين العربية والانجليزية، ومشاريع أخرى في مختلف المحافظات.

رابعاً: في مجال دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

في ظل أوجه التقدم المذهلة والثورة المعرفية والعلمية الهائلة والعولمة التكنولوجية التي تسود العصر الحالي، ارتأت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر أهمية بناء مجتمع معلوماتي يستطيع مواكبة كافة التطورات التكنولوجية، ويساهم في تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتيح خلق فرص عمل جديدة، وذلك لأن وسائل الاتصالات والتقنيات والخدمات المحوسبة أصبحت تشكل أداة وشرط أساسي للتنمية الوطنية الشاملة كونها تعتبر من البنية التحتية اللازمة للعمل الحكومي والحكومة الالكترونية ومختلف الأنشطة الانسانية الأخرى كالتجارة والتعليم ونقل المعلومات وغيرها. فانطلاقا من سعيها لزيادة المردود الاقتصادي لقطاع الاتصالات قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة على قرار **الاتحاد العالمي للبريد والقاضي بتخصيص رمز بريدي لفلسطين** أسوة بدول العالم الأعضاء في هذا الاتحاد، الأمر الذي يشكل تأكيداً على سيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومؤشراً للتعامل مع فلسطين ككيان مستقل والذي سيعمل على تحسين الخدمات البريدية وزيادة التدفق البريدي إلى فلسطين. كما وصادقت

> «لابد من تحقيق المزيد من الاهتمام بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والذي يشكل ركيزة رئيسية للريادية وللرواد في شتى أنحاء العالم. (خطاب رئيس الوزراء في المؤتمر الوطني الأول للريادة . آب ٢٠٠٩».

على تشكيل لجنة فنية لمراجعة مسودة قانون تنظيم التوقيعات الالكترونية في إطار هدفها المتمثل بالمساهمة في الارتقاء بالعمل بالأداء الحكومي وزيادة شفافيته.

ومن خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حققت الحكومة الفلسطينية مجموعة من الإنجازات تمثلت بـ:

- وضع مسودة وثيقة سياسة لتنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية تتضمن خطة العمل التنفيذية وخطة عمل استراتيجية، والتعاقد مع مستشارين، وتشكيل فريق وطني. والقيام بزياره ميدانية في مجال تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية لدولة استونيا وتوقيع اتفاقية معها لتنفيذ المشروع.
- دخول فلسطين إلى قائمة الدول التي تتمتع برمز بريدي دولي، وتصميم وإطلاق موقع إلكتروني خاص للبريد الفلسطيني.
- إنشاء قاعدة بيانات وبنك معلومات محوسب عن جميع المعاملات الحكومية بالتفصيل وحصر قواعد البيانات الحكومية، وربط (٥١) مؤسسة حكومية جديدة على الشبكة الحكومية، وتقديم الدعم الفني لـ (١٤٥) مؤسسة أخرى، وإنجاز المسودة الثالثة لقانون المعاملات الالكترونية، وتشكيل لجنة وزارية لمناقشة القانون وتحديثه.
- وضع مسودة لخطة طوارئ الحاسوب ومراقبة الجودة (PS-CERT)، ومسودة سياسة الأمن والحماية في مجال الـ (IT)، وإعتماد وتركيب نظام الشكاوى المحوسب لجميع الوزارت، وإنشاء شبكة الإدارة العامة للبريد.
- إعداد الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد، واعتماد الوثيقة الوطنية لسياسات الاتصالات ونشرها، وإطلاع مشروع الشبكة الحكومية.
- إطلاق المشغل الثاني للاتصالات الخلوية، شركة الاتصالات الوطنية موبايل.
- المراقبة على مشغلي خدمات الاتصالات، وتسهيل الحصول على التراخيص بتخفيض نسبة الرسوم إلى (٧٥)٪.
- تصويب أوضاع المحطات الإذاعيه والتلفزيونية، فقد تم الكشف على (٧٠) محطة، والبدء بتوقيف عمل المحطات المخالفة، إضافة إلى ترخيص (٦٨) محطة بث إذاعي وتلفزيوني.
- الاشراف على إعداد مشروع مشترك مع البنك الدولي للتحضير لانطلاقة هيئة تنظيم الاتصالات.
- إصدار (٦٠٠) رخصة لشركات عاملة في حقل الاتصالات، واستيراد أجهزة سلكية ولاسلكية، وإصدار رخص للاتصالات عبر الانترنت.
- استمرار عقد الاجتماعات الدورية مع اللجنة الثلاثية (الاتصالات، الداخلية، والإعلام) لمتابعة قضايا المرئي والمسموع والفضائيات.
- المشاركة في أعمال اللجنة المكلفة بمراجعة اتفاقية الربط البيني المقدمة من الاتصالات وجوال، والمشاركة في الاجتماعات مع القطاع الخاص.
- فحص مستوى الاشعاع الناشئ نتيجة محطات بث شركة جوال والتأكد أنه ضمن المواصفات المعمول بها.
- صيانة عدد من مكاتب البريد في رام اللّه، أريحا، طولكرم، وتجهيز مقر التبادل البريدي الدولي في أريحا، وتخصيص قطعة أرض في أريحا لإنشاء مركز تبادل دولي.
- عقد (١٥) دورة (ICDL)، وتخريج (٢١٥) مندوباً من المؤسسات الحكومية، وتخريج (١٥) متدرباً من دورة سيسكو، وإتمام دورة بعنوان « إدارة سياسات قطاع الاتصالات في الوسط العربي»، ودورة بعنوان «شبكات الجيل الجديد NGN».

- المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية مثل: مؤتمر التنمية للاتصالات في سوريا، المنتدى العربي لسلامة المبادلات الالكترونية وهيكل المفتاح العمومي في تونس، الندوة الاقليمية حول المصادقة الالكترونية في الجزائر، مؤتمر الخبراء في الاسكوا في لبنان، واجتماعات لجنة الشراكة الفلسطينية الأوروبية.
- المشاركة في ورشات عمل واجتماعات محلية واقليمية بالتعاون مع اتحاد الاتصالات الدولي والأسكوا وجامعة الدول العربية.
- تنفذ برنامج التميز لتعزيز قدرات السلطة الوطنية (PACE).

خامساً: في مجال إصلاح إدارة الأراضي

واصلت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر في العام الأول لعملها اصدار مجموعة كبيرة من القرارات تهدف إلى الإصلاح في الجانب المتعلق بإدارة الأراضي، حيث صادقت على ٧٠ قرار قاضي بمنح أذونات الشراء أموال غير منقولة للأجانب الطبيعيين والمعنويين وذلك بغية التأكيد على سلامة تنفيذ القرار على الأشخاص المعنيين وعدم وجود خلل قانوني مثل انتحال أشخاص لأسماء معينة غير أسمائهم من أجل الحصول على إذن شراء أو غير ذلك. إضافةً إلى هدفها المتمثل بمنع تسريب الأراضي الفلسطينية وإغتصابها من قبل الإحتلال الإسرائيلي.

وفي هذا الجانب قامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بسلطة الأراضي بـ:

- الانتهاء من أعمال البناء والتجهيزات الداخلية لمقر سلطة الأراضي في جنين، وإنجاز التصميمات الداخلية لمقر سلطة الأراضي في نابلس.
- انشاء مقرين جديدين لسلطة الأراضي في محافظتي طوباس وسلفيت، والبدء بأعمال البناء لمقر سلطة الأراضي في بيت لحم.
- تعيين (١٦٥) موظفاً جديداً في سلطة الأراضي، وتعيين الكوادر اللازمة للشروع في أعمال التسوية وتدريبهم نظريا حيث تم عقد دورتين تدريبيتين للموظفين الجدد.
- إنجاز ما يقارب (٦٠٪) من بناء نظام تسجيل الأراضي المحوسب، والبدء والاستمرار في عمليات إدخال بيانات الأراضي لمحافظتي رام اللّه والبيرة.
- إنجاز أحواض التخمين في ترقوميا، وحصر ومتابعة الاعتداءات على أراضي الخزينة في أريحا، ومتابعة الاعتداءات على أراضي الخزينة في كافة المحافظات، وتم رفع بعض هذه الاعتداءات في محافظات طولكرم وأريحا ورام اللّه.
- إنجاز معاملات تسجيل جديدة لبعض أراضي الخزينة في محافظات الخليل وقلقيلية وطولكرم.
- إدخال بيانات وأرشفة وثائق الأراضي الحكومية في دوائر تسجيل الأراضي وضريبة الأملاك.
- تعليق (١٣) جدول حقوق في مناطق التسوية التجريبية في محافظة رام اللّه، و(٩) جداول حقوق في محافظة بيت لحم.
- تشكيل فرق التسوية اللازمة للشروع بأعمال التسوية في محافظة سلفيت، والتحضير لأعمال مشروع التسوية في دورا.
- إتمام أعمال المساحة لـ (١٩٢٠) دونماً في محافظة بيت لحم.

٤

قطـاع البنيــة التحتيــة

نظراً لحجم الدمار الكبير الذي تعرضت له مرافق البنية التحتية الفلسطينية خلال السنوات الماضية والذي خلفه العدوان الاسرائيلي وسياساته الهمجية والتي سعت مطولاً إلى ضرب البنية التحتية والسيطرة على مصادر المياه ووضع المعيقات والصعوبات للحيلولة دون نشوء مشاريع إستراتيجية وحيوية تعمل على تطوير وتأهيل البنية التحتية، ونطراً لأهمية وحيوية هذا القطاع وانعكاساته المباشرة على المواطن الفلسطيني خاصةً وان هذا القطاع يوفر الخدمات الأساسية للمواطنين كالنقل والمياه والإسكان والكهرباء، حرصت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة على بذل أقصى جهودها لإعادة بناء المرافق المدمرة وإنشاء مرافق حيوية أخرى وتوفير الخدمات الأساسية لمختلف السكان في المناطق المهمشة والنائية استناداً إلى خطتها الرامية الى تهيئة وبناء المؤسسات على ركائز داعمة وقوية، كما أنها التزمت ببذل سعيها المتواصل من أجل إقامة البنية التحتية في مناطق (ج) بما فيها منطقة الأغوار الفلسطينية لاعتبارها مناطق حيوية وأساسية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد جاءت إنجازات الحكومة في العام الأول لعملها ضمن سياسات هذا القطاع على النحو التالي:

أولاً: النقل والمواصلات على الطرق

يشكل قطاع النقل والمواصلات أهمية كبيرة لارتباطه المباشر مع سلامة وأمن المواطن الفلسطيني، لذا وحرصاً منها على ضمان السلامة المرورية وزيادة النجاعة في الخدمات المقدمة للمواطنين قامت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة بالمصادقة على مجموعة من القرارات الحكومية والتي كان أبرزها قرار **تشكيل لجنة فنية من اجل دراسة ودعم مشاريع الطرق التي تخدم التجمعات والقرى الفلسطينية** خاصةً الواقعة في المناطق «c» والمتضررة من جدار الفصل العنصري، والتي تهدف إلى تطوير البنية التحتية للتجمعات الريفية والمهمشة ولتعزيز صمودهم على أراضيهم. وفي إطار سعيها لتسهيل حركة البضائع والأفراد والتأكيد على السيادة الوطنية صادقت الحكومة الفلسطينية على قرار **تشكيل لجنة فنية مختصة لدراسة إنشاء مطار فلسطين الدولي**.

ولتحقيق هدفها المتمثل بتسهيل حركة الأشخاص المسافرين وتخفيف معاناتهم شرعت الحكومة الفلسطينية **بالمصادقة على مشروع إعادة تأهيل وترميم استراحة أريحا** وإدخال التحسينات عليها من أجل تحسين إجراءات السفر للمغادرين والقادمين عبر معبر الكرامة.

كما **وافقت الحكومة على تشكيل مجلس إدارة المجلس الأعلى للمرور**، بهدف تأمين وتوفير السلامة المرورية للمواطن من خلال تنظيم قطاع المرور الفلسطيني والمساعدة في الحد من حوادث الطرق والاختناقات المرورية.

وأقرت مشروع اللائحة المعدلة **للائحة التنفيذية المنظمة لقانون المرور**، بهدف تحسين البيئة المرورية، ورفع مستوى السلامة في هذا المجال، وتحقيق الأهداف المرجوة من فرض الغرامات على المخالفين للأنظمة والتعليمات والقوانين.

وقامت الحكومة ممثلةً بوزارة النقل والمواصلات بما يلي:

- زيادة نسبة ترخيص المركبات بنسبة (١٥,٥٪)، وإصدار (٤٦) رخصة كراج، و(٢٣) رخصة محل قطع غيار، و(١١٥) رخصة لمعارض مركبات جديدة، وترخيص دينموميتر في نابلس، وتم تسجيل نمو في قطاع المعدات الهندسية والثقيلة بنسبة (٦٠)٪ مقارنة مع العام الماضي.
- بلغ عدد معاملات المركبات الجديدة المستوردة (٤١٢) معاملة، والمستورد المستعمل (١١٩٨١)، وقطع الغيار (٤٤٩)، وتحويل (٤١) حافلة خصوصية، و(٧٧) حافلة عمومية، و(١٥٩٨) صالون عمومي من الجانب الإسرائيلي.
- تأهيل دوائر الترخيص في رام الله، بيت لحم، ودورا، وتخصيص أرضي في أريحا وطولكرم لبناء دوائر ترخيص مؤهلة وحديثة.
- إنجاز دليل الإجراءات الخاص بالترخيص وتحضير ٧٠٪ من دليل النقل على الطرق والمدارس والمعاهد و(٥٠)٪ من دليل هندسة المركبات والسلامة المرورية والشؤون الادارية والنقل الحكومي.
- ترخيص (٦١) شركة تأجير مركبات جديدة، وإنجاز (٨٠)٪ من أعمال تنظيم خطوط سير الحافلات، و(٨٠)٪ من عمل السرفيس ومكاتب التاكسي، و(٥٠)٪ من أعمال إعداد وتحديد تسعيرة المواصلات.
- اعتماد سعر تركيب العداد (٦٥٠) شيكل، ورسوم الصيانة السنوية الشاملة (٢٠٠) شيكل، وإنجاز نظام تمليك الأرقام العمومية المستأجرة.
- صرف (١٩) رخصة تشغيل في سلفيت والقرى التي لا يوجد عليها خطوط خدمة، وإعادة تنظيم عمل خط الاستراحة.
- إعادة تصنيف المعدات الثقيلة وتوثيقها، وإعداد منهاج جديد لفاحصي المركبات ومناهج لمختلف مهن المركبات.
- تجميد ترخيص (٢٠) محلاً لبيع قطع الغيار، و(٩) كراجات.
- إعداد دليل للشاخصات المرورية، ومجموعة من النشرات الإرشادية والإعلامية والتثقيفية.
- إطلاق مشروع «إعرف وطنك» لتعريف المواطن بوطنه، وتسهيل حركة نقل الأفراد والبضائع.
- بناء قاعدة بيانات خطوط المركبات الصغيرة، وإعداد (٧٠)٪ من دليل تطوير المعايير والمواصفات الفنية للسلامة المرورية، وتأسيس قاعدة بيانات داخل مناطق البلديات الكبرى.
- القيام بحملة ضبط الرقابة على المركبات الحكومية بالتعاون مع الشرطة، ومتابعة الإجراءات الخاصة بـ (٦٠٠٠) مركبة حكومية، ووقف صرف المواصلات الثابتة لـ (١٥٠) موظفاً بعهدتهم مركبات حكومية.

السلامة المرورية

- عمل (٦) مزادات بيعت خلالها (٣٣٦) مركبة حكومية قديمة بقيمة (٩,٦٠٠,٠٤١) شيكل، وبيع (٢٢٧٥) مركبة مشطوبة ومصادرة بقيمة (١٢٢٥٩٣٦) شيكل.
- متابعة إصدار رخص استيراد مركبات مستعملة، ومنح رخص استيراد مركبات جديدة ومستعملة، ورخص استيراد قطع غيار جديدة ومستعملة، ورخص استيراد معدات هندسية.
- اتخاذ مجموعة إجراءات للحد من تدفق المركبات من إسرائيل إلى المحافظات الفلسطينية.
- إعداد المواصفات الفلسطينية الفنية لتصميم وإنشاء الطرق، وإعداد الدراسات الفنية والمخططات اللازمة لمشاريع الربط الاقليمية، وتشكيل لجنة لحصر أملاك خط سكة الحجاز.
- تشكيل فريق لإعداد مخطط وطني شامل، وتشكيل لجنة لوضع تصورات تعنى بترقيم المباني، ومجلس سياسات استشاري لقطاع النقل والمواصلات.
- إعداد خطة المائة يوم، وخطة عمل الوزارة، وإعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع النقل والمواصلات.
- إنشاء المجلس الأعلى للمرور وإعداد عدة دراسات حول حوادث الطرق ومواضيع السلامة المرورية.
- إعداد دراسات حول: قطاع النقل العام ومشكلاته مع البنك الدولي، استخدامات الوقود والوقود البديل، وتقرير حول خسائر قطاع النقل والمواصلات فى غزة.
- إصدار قرار من مجلس الوزراء لإنشاء مطار فلسطين الدولي، وعمل مسح ميداني لـ (٥) مواقع مقترحة للمطار، إضافة إلى إعداد خطة إقليمية للنقل الجوي مع الاتحاد الأوروبي.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع الأرشيف، و تجهيز الحاسبات المركزية، إلى جانب إطلاق الموقع الالكتروني.
- المشاركة في العديد من ورشات العمل الخاصة بأنشطة الموانئ والنقل البحري، وفي منتدى المفوضية الأوروبية الخاص بإعداد سياسة بحرية متكاملة للبحر المتوسط.
- عقد اجتماعات دورية مع النقابات ذات العلاقة بقطاع النقل، والشركاء في القطاع الحكومي والخاص والأهلي.
- حضور الاجتماع الثاني والعشرين لوزراء النقل العرب، والتعاون والتنسيق مع منظمة الاسكوا، اتحاد النقل البري، اتحاد الموانئ البحرية، وهيئة الطيران المدني العربي، وإبرام بروتوكول تعاون مع تونس وسوريا.
- تمثيل فلسطين في (٢٠) مؤتمراً ومحفلاً دولياً في مجالات النقل والمواصلات، وإبرام اتفاقيات مع: البنك الدولي، USAID، Euromed، JICA، GTZ، WHO، TIKA.
- إقرار أنظمة: المجلس الأعلى للمرور، المخالفات المرورية والغرامات المالية، التمليك للأرقام العمومية المستأجرة.
- المشاركة في العديد من الدورات الداخلية والخارجية والممولة من خلال التعاون مع مؤسسات دولية، حيث تم تدريب (٦٠)٪ من الموظفين، ومشاركة ما يزيد عن (١٥٠) موظفاً في برامج تدريبية وورشات عمل، وإيفاد (٣٦) موظفاً إلى دورات خارجية، ومشاركة (٢١) موظفاً في ندوات ومؤتمرات وورش عمل خارجية، وابتعاث موظفين لألمانيا لتقديم الماجستير.
- تشكيل فريق إعلامي للوزارة يقوم بتغطية كافة أنشطة وإنجازات الوزارة عبر وسائل الاعلام المختلفة، ورفع مستوى دور الرقابة الداخلية وتعزيز النزاهة والشفافية من خلال التفتيش الاداري وعمل الزيارات الميدانية لدوائر السير.

ثانياً: في مجال دعم الإسكان وتأهيل شبكات الطرق والمباني العامة والبيوت المدمرة

إن إعادة بناء البيوت والأبنية العامة والخاصة المدمرة وإعادة إعمار قطاع غزة والبنية التحتية المدن والقرى التي دمرها الاحتلال الاسرائيلي مثلت أهم الأولويات التي ركزت عليها الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الأول لعملها بغية تأمين حياة أفضل للمواطنين وتوفير كافة مقومات العيش والخدمات الملائمة والأساسية لهم وللمؤسسات الحكومية، إضافةً إلى مساهمتها في ترشيد النفقات الحكومية أيضاً.

«نتطلع الى اليوم الذي يعود فيه الناس في قطاع غزة الى منازلهم بعد اعمارها. لدينا التزام طويل الامد بهذه العملية، ونتطلع الى ان نرى النتائج وقد تحققت على الارض».

خطاب رئيس الوزراء في توقيع مذكرة تفاهم مع مؤسسة الإسكان التعاوني لتنفيذ إعادة إعمار المنازل في غزة. آذار ٢٠١٠.

لقد حظي هذا القطاع باهتمام بالغ من قبل الحكومة الفلسطينية والتي حرصت باستمرار على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وتطوير البنية التحتية في المدن والقرى وتبلور ذلك من خلال قراراتها وانجازاتها على الأرض.

و قامت الحكومة ممثلةً بوزارة الأشغال العامة والإسكان بـ:

- تنفيذ (٤٠) مشروع إنشاء أو إعادة تأهيل أو إعادة إنشاء أو صيانة مجموعة من الطرق في المحافظات المختلفة بقيمة (١٢,٩ مليون) دولار وبطول (٦٩,٤) كم، و(١٦) مشروع طرق بقيمة (٤٥,٨٤ مليون) دولار وبطول (٨٧,٦) كم.
- المباشرة أو الاستمرار في تنفيذ خمسة مشاريع لإنشاء أو إعادة تأهيل أو إعادة إنشاء مجموعة من الطرق بقيمة (١,٧٠ مليون) دولار وبطول (٣,١) كم، و(٢٢) مشروعاً لإعادة تأهيل وإنشاء وصيانة مجموعة من الطرق الرئيسية والإقليمية والمحلية بقيمة (٩١ مليون) دولار وبطول (١٩٥) كم.
- تنفيذ (١٩) مشروعاً لإنشاء أو إصلاح أو صيانة المباني العامة بقيمة (٣,٤٣ مليون) دولار، ومباني الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- تنفيذ المرحلة الثانية من أعمال الحفريات في موقع مشروع مجمع الوزارات بقيمة (٢,٥٠ مليون) شيكل، والاستمرار في تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الثانية من المشروع ويشمل مبنى سيضم وزارتي التخطيط والاقتصاد الوطني بقيمة (٣٢,٦٣ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ المبنى الثاني في المشروع والذي يضم مبنى لوزارتين بقيمة (٣٥,٢٥ مليون) شيكل، والمباشرة كذلك في تنفيذ مبنى مجلس الوزراء في المشروع بقيمة (٢٢,٦٣ مليون) شيكل.
- الانتهاء من تنفيذ (١٤) مشروع لإنشاء أو إصلاح أو صيانة بعض المباني الأمنية بقيمة (٢,٩٥ مليون) دولار، والانتهاء من تنفيذ مبنى مركز التحقيق للأمن الوقائي في أريحا بقيمة (١ مليون) دولار، ومبنى أكاديمية الأمن الوقائي في أريحا بقيمة (٢ مليون) دولار، والانتهاء من تنفيذ أعمال التشطيبات لمباني الأمن الوطني والشرطة في مشروع حي السلام في رام الله.
- تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مقاطعة نابلس بقيمة (٦,٨ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ المرحلة الثانية بقيمة (١٣,٩٠ مليون) شيكل، وعطاء مبنى المنامات ومبنى محافظة نابلس ومكاتب وزارة الداخلية بقيمة (١٨,٩٣ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ الجزء الأول من المرحلة الثالثة بقيمة (١٧,٧٩ مليون) شيكل.
- طرح عطاء المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة جنين بقيمة (٤,٧٥ مليون) شيكل، وتحضير وثائق عطاءا ت المرحلة الثانية.

- الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة بناء مقاطعة أريحا بقيمة (١,٥ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ الجزء الثاني من الأسوار بقيمة (١,٣٩ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع مقاطعة الخليل بقيمة (١,١٣ مليون) شيكل.

- تنفيذ (٦) مشاريع لإنشاء مباني ومرافق في معسكر العمليات في النويعمة بقيمة (٤٥ مليون) دولار، و(٨,١٧ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ (٣) مشاريع لإنشاء مبنى القيادة والعمليات في المعسكر ومبنى التجهيز والإمداد والأعمال الخارجية بقيمة (٩,٧١ مليون) شيكل.

- الانتهاء من تنفيذ مشروع الأسوار الخارجية لمعسكر التدريب في النويعمة بقيمة (١,٢٨ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ (٦) مشاريع في المعسكر بقيمة (٢٧,٨٦ مليون) شيكل.

- تنفيذ مشروع السور الخارجي لمعسكر الأمن الوطني في جنين بقيمة (٦٠مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ مشروعين لإنشاء مبنيين من مباني المنامات والمرحلة الأولى من البنية التحتية بقيمة (٩,٤٩ مليون) شيكل، وطرح عطاء مشروع إنشاء صالة الطعام ومبنى المنامات الثالث بقيمة (٧,٤٨ مليون) شيكل.

- تنفيذ (٤٤) مشروع إصلاح وإعادة بناء المنازل بقيمة (١٣,٥٨ مليون) شيكل، وإعادة بناء (٩٤) منزلاً من المنازل التي هدمها الاحتلال الإسرائيلي، والمباشرة في تنفيذ إنشاء عمارة خامسة في الإسكان النمساوي في نابلس بقيمة (٦,٣٤ مليون) شيكل، والمباشرة في تنفيذ مشروع إسكان قلقيلية بقيمة (١٣,٥٠ مليون) شيكل.

- تقديم الدعم والاستشارات لكافة الوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية، وتقديم الدعم للبلديات والجمعيات، إضافة الى شق الطرق الزراعية، والانتهاء من تحضير المواصفات القياسية لمشاريع الطرق في فلسطين.

- طرح عطاءات مشاريع الوزارات والمؤسسات المختلفة بقيمة (٥٥٨ مليون) شيكل.

- تابعت لجنة التصنيف أعمالها في تصنيف المقاولين، وعقد (١١) جلسة تم خلالها تصنيف (٢١٦) مقاولاً في الفئات والدرجات المختلفة.

- رفع القدرات في الوزراة خلال مجموعة البرنامج التي تنفذها إحدى الشركات الأمريكية وبتمويل من الـ (USAID)، والتي تتضمن: رفع قدرات وحدة نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وتوفير التدريب لكوادر الوزارة، والمباشرة في تحضير قاعدة بيانات لشبكة الطرق، وتفعيل وحدات الصيانة في الوزارة، وإعادة تأهيل خلاطة الاسفلت البارد لاستخدامها في أغراض الصيانة وتوفير التدريب للعاملين فيها.

- المشاركة بفعالية في برنامج مراكز التميز.

ثالثاً: إدارة المياه والمياه العادمة

سعت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة في العام الأول من عملها إلى محاولة إيجاد الحلول المثلى لتطوير البنية التحتية خاصة في ضوء سيطرة إسرائيل على مصادر المياه وعلى مناطق «c» التي تقع خارج التجمعات السكانية الرئيسية والتي تشكل مواقع طبيعية لمشاريع البنية التحتية الكبيرة كمحطات تكرير المياه العادمة.

وتنفيذاً لخطتها الهادفة إلى حماية مصادر المياه الفلسطينية وضمان إيصال خدمات المياه إلى كافة التجمعات السكانية في فلسطين، شرعت الحكومة الفلسطينية في الموافقة على مجموعة من القرارات تهدف إلى الاصلاح المؤسساتي لقطاع المياه والتي تمثل أبرزها في المصادقة على **تشكيل لجنة توجيهية لمتابعة تنفيذ البرنامج الشامل لإجراء إصلاحات في قطاعي المياه والمياه العادمة** بهدف تقديم رؤية واضحة للسياسة والاستراتيجية المائية وشكل الهيكل التنظيمي لقطاع المياه بجميع مستوياته

الوظيفية والتشغيلية. وبشأن المياه العادمة صادقت الحكومة على **تشكيل لجنة فنية لوضع إستراتيجية وطنية تضع الحلول والتصورات الفنية والقانونية والسياسية اللازمة من أجل التعامل مع موضوع الصرف الصحي**. ووافقت على **استملاك قطتي ارض من أراضي طولكرم لبناء محطة لبناء محطة تنقية مياه صرف صحي** والذي يهدف الى التخلص من المياه العادمة وحماية مصادر المياه وخفض المخاطر الصحية الناجمة عن انسياب المياه العادمة في الأودية المجاورة بشكل مفتوح وذلك للمحافظة على الصحة العامة للمواطنين.

«نتطلع إلى نقل جهودنا من إدارة الأزمة إلى الإدارة الرشيدة للمياه، مما يضمن عدالة التوزيع والإدارة السليمة للمصادر المائية، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها، وصيانة المنشآت، والبنية التحتية وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي وتخفيف الاعتماد على الدول المانحة». كلمة رئيس الوزراء د. سلام فياض في حديثة الإذاعي الأسبوعي عن واقع المياه والمشاريع المائية. حزيران ٢٠١٠.

الى جانب ذلك قامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بسلطة المياه الفلسطينية بما يلي:

- المشاركة في وضع خطة إستراتيجية لتطوير دائرة المياه لإنشاء مرفق المياه الوطني وفق أسس مهنية جديدة، والمشاركة في إعداد تقرير الحكم الرشيد.
- البدء في المشروع الخاص والممول من (GTZ)، لإعادة هيكلة سلطة مياه ومجاري بيت لحم، ووضع برنامج لتوزيع المياه وفق الحصص المخصصة لكل هيئة محلية، وتحديث قاعدة بيانات المشاريع وقاعدة البيانات الخاصة بالتزويد.
- متابعة مشروع التغذية الصناعية في منطقة الفارعة (EXACT) (فريق IHE)، وجمع البيانات الميدانية المتعلقة بقياس الآبار والينابيع من مختلف المصادر المائية.
- المشاركة في إعداد ومراجعة مقترح مشروع لتطوير قاعدة معلومات سلطة المياه لتقديمه إلى (UNICEF)، ومتابعة مشروع (MYWAS)، حيث تم تشكيل فريق من سلطة المياه لمتابعة أنشطة المشروع، وإدخال البيانات الخاصة بجميع الخطوط والوصلات على نظام (Digital Map).
- عقد عدة دورات تدريبية، وفي أعمال مجموعة من المؤتمرات، والمشاركة في عدة زيارات تعليمية، وورشات عمل، والعديد من الاجتماعات.
- المشاركة في إعداد ورقة بخصوص «مجاري المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية»، وفي مشروع «الشروط المرجعية والتشريعات اللازمة لمراقبة وتراخيص محطات التحلية الخاصة وموزعي المياه».
- المشاركة في برنامج تدريب السياسات والتخطيط مع وزارتي التخطيط والمالية، وإعداد البرامج ومؤشرات قياس الإنجاز للمشاريع، والمشاركة في مشروع «وضع خطة لحماية الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة»، وفي المشروع التجريبي لاستخدام عدادات المياه مسبقة الدفع في المجلس المشترك لقرى شمال غرب جنين ومجلس الجاروشية، والمشاركة مع دائرة المناهج الفلسطينية لإضافة ما يلزم من مادة تعليمية على المناهج الفلسطينية بخصوص المياه والتلوث، ومشروع ربط الضفة الغربية بالأندية البيئية، وتنفيذ مشروع «التوعية الجماهيرية للمحافظة على المصادر والمياه» واعداد مطبوعات للتوعية المائية.
- تشكيل لجنة لدراسة وتقييم الآبار المخالفة وإغلاق (٤٥)٪ منها الآبار، وضبط التعدي على شبكات تزويد المياه، حيث تم ضبط (٦٠٠) وصلة في المناطق المصنفة (أ)، وضبط الحفارات المخالفة.
- استقبال العديد من أصحاب الآبار الزراعية الخاصة، ومتابعة تركيب عدادات المياه للآبار الزراعية.

- المباشرة في وضع موازنة مائية شاملة لعام ٢٠١٠، وتشغيل جميع الآبار المعطلة، والإشراف على حفر (٥) آبار مياه لصالح وزارة الأوقاف في أريحا وبئر في جلبون، وتحديد مواقع مقترحة لحفر (٥) آبار جديدة.
- إجراء القياسات الخاصة بنوعية وكمية المياه الجوفية المحيطة بأحواض الترشيح شمال غزة، وإعداد مقترح مشروع لاستغلال عيون البحر الميت، والبدء بدراسة حوض الايوسين في جنين، وترخيص عدد من المشاريع.
- إعداد تقارير فنية حول الوضع المائي في (٨) تجمعات فلسطينية مقترح لها مشاريع مائية تطويرية، وتقليل نسبة الفاقد إلى الحدود المقبولة دوليا (١٨)٪، ورفع كفاءة التحصيل لتصبح (١٠٠)٪، وزيادة نسبة التزود للفرد الواحد للوصول إلى المعايير الدولية (١١٠ ل/للفرد/يوم).
- التعاون مع ممثل (KFW) والتواصل مع المجالس المحلية للتجمعات السكانية الفلسطينية، لتوفير الأوراق والرسائل اللازمة تحضيراً لتنفيذ مشاريع مياه صرف صحي لهذه التجمعات، ومراجعة دراسة الجدوى ومخططات مشروع مجاري طولكرم، وحضور الاجتماعات الفنية مع الجانب الإسرائيلي بخصوص مشروع مجاري طولكرم.
- العمل مع مصلحة مياه بلديات الساحل في غزة لتحديد بنود المشروع والفعاليات اللازمة، والاجتماع بشكل دوري مع ممثلي (ANERA) للتنسيق لتنفيذ مشاريع المياه والصرف.
- تحضير وتعبئة النماذج الخاصة بمشاريع الصرف الصحي، ومنها مشروع محطة تنقية عين قينيا وجنين الصناعية ومشروع مدنية بيت لحم الصناعية، وتقديم مقترحات مشاريع لمياه المجاري (USAID)، ومتابعة العمل في مشروع صرف صحي طوباس وحضور الاجتماعات والورشات والنقاشات الفنية، وإعداد (Master plan) لطوباس، وتحضير وتعبئة النماذج الخاصة بمشاريع المياه و الصرف الصحي مع الصليب الأحمر.
- تجهيز وطرح وثائق المشاريع ومتابعة إجراءات التعاقد والتنفيذ لمشاريع المياه والصرف الصحي مع (ECTAO/EU).
- تقييم عطاء مشروع مجاري أرطاس والاجتماع مع التعاون البلجيكي، ومتابعة العمل مع هيئة المدن الصناعية بمشروعي منطقة بيت لحم الصناعية وجنين الصناعية، ومشروع «مأسسة قطاع المياه»، ومراجعة البنود المرجعية لمشروع إنشاء محطة معالجة الصرف الصحي في خانيونس، ومتابعة مشروع «إعادة استخدام المياه المعالجة للزراعة غربي مدينة خانيونس (المواصي).
- متابعة مشروع مجاري شمال غزه الطارىء، ومشروع شحن واسترجاع وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة (Effluent Recovery Scheme)، ومشروع تصريف مجاري ومياه الأمطار لشمال غزة والممول من الوكالة السويدية (Sida)، والمشروع الطارئ لتطوير محطات مجاري وآبار مياه الشرب شمال غزة، ومشروع زيادة الطاقة الاستيعابية لمحطة معالجة الروبة القائمة من خلال إيقاف المطالبة الإسرائيلية المتعلقة بطلب خصم مبلغ (٣٠ مليون) شيكل، ورصد (٢,٨ مليون) يورو لصالح بلدية الخليل، وتزويد مضخات لآبار في طولكرم، وتأهيل شبكة مجاري عقبة جبر/ أريحا، تأهيل شبكة مياه الدهيشة/ بيت لحم، تجهيز موقع بئر دير الغصون/ طولكرم.
- إعداد (Master plan) لمنطقة غرب رام اللّه، وإعداد مقترحات مشاريع إستراتيجية للخطوط الناقلة مثل: خط دير شعر، خط صوريف، بيت إيبا، صانور.
- إعداد خطة الإصلاح والتنمية (PRDP)، والمشاركة ضمن فريق عمل خطة الإصلاح والتنمية، وإعداد خطة الموازنة ٢٠١٠ – ٢٠١٢، وإعداد المنحة التركية مع وزارة الشئون الخارجية.
- إصدار العديد من رسائل الدعم لجهات مختلفة لتسهيل عملها في تنفيذ مشاريع المياه، ومتابعة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ خطة الإصلاح مع الجهات المانحة.

- المشاركة في اجتماع اللجنة الثلاثية للمياه، ونشر وتعميم التقارير الصادرة عن سلطة المياه وضمان وصولها إلى الجهات الدولية.
- المتابعة والتنسيق مع وزارة الخارجية لتنظيم لقاءات بين وفد من سلطة المياه والوزراء العرب المعنيين بقطاع المياه لاستمرار التعاون، والتنسيق والمشاركة في اجتماعات مجلس وزراء المياه العرب في الجزائر.
- المشاركة في الجولات الميدانية لدعم المشاريع الاستراتيجية، وتنظيم (١٢) اجتماعاً مع عدة جهات.
- المشاركة في لجنة التصنيف الوطنية للمقاولين وحضور (٣) اجتماعات لمناقشة ملفات المقاولين وإصدار الشهادات اللازمة، والمشاركة في عضوية اللجان المختصة بإعداد مواصفات المنتجات في قطاع المياه، وفي عضوية لجنة العطاءات المركزية، ولجان التقييم لعطاءات سلطة المياه.
- مراجعة (١٥) مشروعاً من المشاريع الخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي، ومتابعة برامج دعم بناء القدرات، ونشاطات اتحاد مقدمي خدمات المياه في فلسطين وتشكيل مجموعات العمل الفنية المتخصصة التابعة للاتحاد، والمشاركة في مجموعة العمل الخاصة برفع كفاءة التحصيل التابعة لاتحاد مقدمي خدمات المياه، ودراسة التعديل المقترح لنظام التمديدات في مصلحة مياه محافظة القدس.
- رفع نسبة تحصيل فواتير المياه لتصل إلى (٦٤ مليون)، بحيث تشكل نسبة التحصيل ما يعادل (٥٥)٪ من إجمالي المبيعات.
- المشاركة مع ممثلي الوزارات الأخرى في العمل على إعداد الإستراتيجية القطاعية لمختلف الوزارات ومن ضمنها إستراتيجية سلطة المياه.

رابعاً: إدارة النفايات الصلبة وحماية البيئة

نتيجةً لممارسات الاحتلال الاسرائيلي التي تسببت في تلوث وتدهور مجمل العناصر البيئية، إضافةً إلى الزيادة الكبيرة في الأنشطة البشرية والتي أدت إلى زيادة الملوثات والمخلفات للموارد البيئية المختلفة، ركزت الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر برنامجها على حماية البيئة الفلسطينية والحفاظ على ما تبقى من مواردها بهدف توفير الحماية للمواطنين من التلوث البيئي، وتوفير الصحة العامة لهم عبر تطوير السياسات الهادفة للتخلص من النفايات الصلبة. لذا وانطلاقاً من إدراكها للدور الهام في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية قامت الحكومة الفلسطينية بالمصادقة **على النظام الأساسي لمرفق البيئة العربي**.

كما وصادقت أيضاً على **توصيات اللجنة التوجيهية للإستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة في فلسطين**. حيث تهدف هذه الوثيقة الوطنية إلى وضع الأسس التشريعية والتنظيمية والفنية والاقتصادية الحديثة الكفيلة بتحسين فاعلية وكفاءة نظم إدارة النفايات الصلبة، لتقليل الأثر السلبي على الصحة والبيئة في ظل الممارسات الإسرائيلية ومخاطرها البيئية في فلسطين وعلى حياة وصحة المواطن.

«إن حماية البيئة بمكوناتها تشكل أولوية وطنية عليا لارتباطها كذلك بالأرض ومستقبلها ومصادرها الطبيعية بل وبمستقبل شعبنا وحقه في العيش الكريم في دولته المستقلة»

خطاب رئيس الوزراء في المؤتمر الدولي الثاني للبيئة/ جامعة النجاح الوطنية. تشرين الأول ٢٠٠٩.

«السلطة تبذل كل جهد ممكن في ظل ظروف صعبة للغاية لتحسين البيئة الحياتية في قطاع غزة، وتحسين البنية التحتية، وخاصة في مجالات قطاع المياه، والصرف الصحي».

خطاب رئيس الوزراء في توقيع اتفاقية مشروع غزة للصرف الصحي. حزيران، ٢٠١٠

وفي هذا الجانب قامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بسلطة جودة البيئة بـ:

- تأسيس (٣٠) نادياً بيئياً، وإعداد مقترح لإنشاء الشرطة البيئية، وعقد المؤتمر البيئي الدولي الثاني بالشراكة مع جامعة النجاح، وتجنيد التمويل اللازم للاحتفال بيوم البيئة العالمي ٢٠١٠.
- إعداد المسودة النهائية لنظام إدارة النفايات الطبية، ومباشرة العمل لاعداد مسح شامل للنفايات الخطرة، وإنهاء اللائحة التنفيذية لإدارة النفايات الصلبة، واستمرار العمل في أنظمة تنظيم الصيد، حماية الطبيعة، وإدارة المياه العادمة.
- إصدار إجراءات سلطة جودة البيئة بشأن منح الموافقات البيئية لمحطات البث الخلوي، ووضع الشروط البيئية لصناعة المناشير والرخام والبلاط، ومراجعة اللوائح الداخلية للقانون الخاصة بالمحاجر وحماية الطبيعة.
- المشاركة في إعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة ومراجعة الاستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة، وتحضير خطة عمل لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، وإنجاز الإستراتيجية الوطنية للتأقلم مع التغير المناخي، وتشكيل لجنة وطنية للتغير المناخي، ولجنة العمل القطاعية للبيئة.
- المشاركة في أعمال مجالس الإدارة لهيئة المدن الصناعية ومؤسسة المواصفات والمقاييس، وفي لجنة تخصيص الأراضي.
- إعداد مسودة لتقرير أهداف الألفية للتنمية وتحليل المؤشرات الخاصة بها، وإصدار تقرير من خلال الـ (UNEP) ومن ثم قرار أممي في اجتماعات بالي في إندونيسيا لتنفيذ توصيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الوضع البيئي في غزة، والمتابعة مع البنك الدولي لإعداد مقترح لتنفيذ مشروع إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة.
- المشاركة في الدورات التدريبية المتخصصة محليا ودولياً، وتفعيل العلاقة مع سفارة فلسطين في إندونيسيا للاستفادة من البرامج التدريبية المعتمدة لفلسطين، وعقد ورشة عمل بالشراكة مع الاتحاد الاوروبي حول الاتفاقيات البيئية الدولية، والمشاركة في مؤتمر كوبنهاغن.
- المشاركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد أطلس «بيئة العالم المتغيرة»، وفي أعمال الفريق الوطني لنظام المعلومات البيئية، والتحضير لاجتماع اللجنة الفرعية للبيئة والطاقة في نطاق التعاون الفلسطيني الأوروبي.
- إنجاز تقييم (٢٦) محمية طبيعية في فلسطين بتمويل من برنامج الـ (UNEP) وتنفيذ مؤسسة الـ (IUCN).
- المشاركة في اجتماعات مجلس وزراء البيئة العرب واجتماعات المجلس الحاكم برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- مراجعة العديد من طلبات وزارة الداخلية لترخيص جمعيات بيئية أهلية، والموافقة على إجازة (١٠) جمعيات حسب القانون، وتوقيع مذكرة تفاهم بين سلطة جودة البيئة ونقابة الصحفيين لتفعيل وإنجاز برامج إعلامية في مجال التوعية البيئية.

خامساً: في مجال دعم قطاع الكهرباء والطاقة

تأكيداً على توجهات الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر الهادفة إلى ضمان وصول خدمات الطاقة والكهرباء إلى المواطنين وتطوير السياسات التي من شأنها خفض كلفة الاستهلاك وتطوير مصادر الطاقة البديلة، قامت الحكومة الفلسطينية باتخاذ جملة من القرارات كان أهمها **المصادقة على إتفاقية بناء خط الربط الكهربائي مع شركة الكهرباء الأردنية** ويأتي ذلك بهدف زيادة كمية الطاقة الكهربائية وتنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على الجانب الإسرائيلي في هذا المجال.

كما وشكلت الحكومة مجلس **تنظيم قطاع الكهرباء** بغية مراقبة كل ما يتعلق بنشاط قطاع الكهرباء، إنتاجاً ونقلاً وتوزيعاً واستهلاكاً، بما يضمن توافرها واستمرارها في الوفاء بمتطلبات أوجه الإستخدام المختلفة بأنسب الأسعار مع الحفاظ على

البيئة، ومراعاة مصالح مستهلكي الطاقة الكهربائية ومصالح منتجي وناقلي وموزعي الطاقة الكهربائية، والعمل على تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار في كافة أنشطة التوليد.

وقامت الحكومة الفلسطينية ممثلةً بسلطة الطاقة والموارد الطبيعية بـ:

- إقرار قانون الكهرباء العام وتفعيله، ويهدف إلى تحديد مسؤوليات وصلاحيات المؤسسات العاملة في القطاع.
- تقليل صافى الإقراض وتحسن الجباية ويهدف المشروع الى رفع نسبة التحصيلات لفواتير استهلاك الكهرباء الشهرية في شركات التوزيع والبلديات، من خلال استمرار العمل في مشروع عدادات الدفع المسبق بقيمة (١٠ ملايين) دولار، وطرح عطاء توريد عدادات مسبقة الدفع لتزويد شركات التوزيع الكهربائية في الضفة وغزة بـ (١٣٩,٠٠٠) عداد مسبق الدفع.
- مأسسة وتعزيز قدرات شركات توزيع الكهرباء، من خلال مشروع توريد آليات ومعدات بقيمة (٢,٣٦٥,٣٣٧) دولار، ومشروع خدمات تكنولوجيا المعلومات لشركات التوزيع (IT) بقيمة (١,٢) مليون) دولار.
- إنجاز خطة الإنفاق متوسطة الأمد الخاصة بقطاع الكهرباء وتحديد البرامج والنشاطات الخاصة بتطوير وتنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٩-٢٠١٠، وإنجاز الخطة الإستراتيجية لقطاع الطاقة.
- إيصال التيار الكهربائي لجميع القرى والتجمعات السكانية في الضفة الغربية بإستثناء (١٠) تجمعات ما زال الإحتلال الإسرائيلي يحول دون ربطها بشبكة الكهرباء، ومن هذه المشاريع: مشروع كهربة تجمعات سكانية صغيرة وخرب بقيمة (٥,٥ مليون) دولار، وإيصال التيار الكهربائي لـ (٤٣) تجمعاً سكانياً شمال الضفة الغربية خلال المرحلة الثانية من مشروع كهربة الريف الممول من الحكومة البلجيكية بقيمة (٣,٥ مليون) دولار.
- إنجاز مشروع تأهيل شبكات التوزيع الممول من الإتحاد الأوروبي وتزويد (٢٢٥) بلدية ومجلس قروي شمال وجنوب الضفة بقيمة (٦,٥ مليون) دولار، وتزويد مواد لمنطقة وسط الضفة الواقعة ضمن امتياز لشركة كهرباء محافظة القدس بقيمة (٦٥٠,٠٠٠) دولار، وتطوير نظام التوزيع الكهربائي في نابلس.
- تزويد شركة كهرباء الخليل باحتياجات الشبكة اللازمة لإيصال التيار الكهربائي للتجمعات المهددة بالإستيطان بقيمة (٤٠٠,٠٠٠) دولار، وتوقيع عقود لتوريد مواد مشروع كهربة مناشير حجر في منطقتي بيت فجار وانجاصة بقيمة (١,٨٢٤,٨١٦,٢٠) دولار، وتوقيع عقد التنفيذ مع شركة كهرباء محافظة القدس بقيمة (٢,٨٠١,٧٨٤) شيكل، وإيصال التيار الكهربائي لـ (٥٥) منشاراً خلال مشروع كهربة مناشير حجر في قباطية بقيمة (١,٧٠٠,٠٠٠) دولار، وإنجاز مشروع إنشاء خط ضغط عالي ومحطتي تحويل كهرباء بين بلدتي بيتا وعقربا بقيمة (٩٥٠,٠٠٠) شيكل، وكهربة (٤٢) بئر مياه شمال الضفة وبئر عرب الرشايدة في الجنوب ضمن مشروع كهربة الآبار، ومشاريع أخرى: مشروع كهرباء قلقس/ الخليل بقيمة (٨٥٥,٧٨٥) شيكل، مشروع كهرباء قرية فرخة بقيمة (٦٨١,٤١٦) شيكل، مشروع كهرباء قرية راس طيرة والضبعة بقيمة (٢٨٩,١٠٢) شيكل.
- إدخال مواد لازمة لتأهيل شبكات التوزيع الكهربائية في القطاع بقيمة (٢,٦٠٠,٠٠٠) دولار.
- الإنضمام لمنظمة الربط الثماني العربي والذي يتيح لفلسطين استيراد الطاقة الكهربائية من دول المنظمة، والإستمرار في المفاوضات مع الشركة القطرية لعقد مشروع بناء محطات التحويل ذات الجهد (٣٣KV/١٦١) حيث يشتمل على بناء (٤) محطات تحويل في الضفة بقيمة (٤٤,٥ مليون) يورو.
- تخويل سلطة الطاقة بتوقيع عقد الإنشاء الخاص بالربط الكهربائي مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية.

- تفعيل المفاوضات الخاصة بإيصال الغاز الطبيعي إلى محطة توليد كهرباء غزة وإلى المحطات التي سيتم بناؤها في الضفة الغربية.
- إصلاح محول رفع جهد في محطة توليد غزة بقدرة (٢٥MVA)، حيث أصبحت الإستطاعة الكلية لمحطة توليد غزة حوالي (٨٠MW)، والاستمرار في تزويد محطة توليد كهرباء غزة بالوقود.
- توقيع اتفاقية مع الحكومة اليابانية لإنشاء محطة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في أريحا بقيمة (٦,٣ مليون) دولار، واتفاقية مع مستشارين لتقديم دراسات خاصة ببناء محطات توليد في الضفة بقيمة (٦٥٠ ألف) دولار.
- تنفيذ مشروع كفاءة الطاقة حيث سيتم توزيع (١٢٠,٠٠٠) لمبة موفرة للطاقة، وطرح عطاء استشارات لبناء مختبرات كفاءة الطاقة.

الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة الفلسطينية

الصعوبات والتحديات التي واجهت الحكومة الفلسطينية

قطاع الحكم:

- غياب الضغط الدولي اللازم على الحكومة الإسرائيلية لردعها عن الإستمرار في سياساتها العدوانية التوسعية.
- عدم وجود تقدم سياسي ملموس وحقيقي في العملية السلمية مع الجانب الإسرائيلي، فما زال هناك معوقات من الجانب الإسرائيلي والمتمثلة في استهداف مناطق السلطة ومنع قوات الأمن من القيام بواجبها واستمرار الاعتقالات والاغتيالات. وغياب التنسيق الأمني بين الجانبين.
- عدم مركزية تنسيق المساعدات الخارجية مما يعيق جهود وزارة التخطيط في تعزيز فعالية المساعدات بسبب تعدد الجهات التي تتوجه إليها الجهات المانحة، إضافةً الى ضعف التكامل في عمل بعض المؤسّسات الرسميّة العاملة ضمن القطاع الواحد مما يعيق الاتفاق على بعض البرامج التي تحتاج إلى تنسيق داخل القطاع الواحد.
- النقص في الموارد المالية الذاتية لتمويل النشاطات الحكومية، وعدم وفاء العديد من الدول العربية والدول المانحة بالتزاماتها المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- عدم استجابة بعض المانحين للمتطلّبات المتعلّقة بتحديث بيانات المشاريع التي يقومون بتمويلها، اضافة الى ضعف قدرة بعض الجهات الحكومية على تحديد المشاريع التي تحتاجها.
- عدم استكمال النظام الوطني للمتابعة والتقييم لضمان الالتزام بالخطط الوطنية والأهداف الموضوعة.
- الغياب الواضح لمعظم أصحاب القرار في المؤسسات الحكومية في عملية تحقيق التطوير والإصلاح الإداري.
- قلة الموازنات التطويرية المخصصة لديوان الموظفين العام لأغراض الدراسات والبحث العلمي في جانب الوظيفة العامة.
- تأثير الواقع السياسي الحالي لقطاع غزة على عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والذي أدى إلى عدم نشر بيانات التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ لقطاع غزة، إضافة الى تأخر الحصول على بيانات الجمارك لعام ٢٠٠٨، وعدم التمكن من جمع بيانات التجارة الخارجية، أو تنفيذ التعداد الزراعي التجريبي في قطاع غزة.
- ضعف التزام الجهات الخاضعة لديوان الرقابة المالية والإدارية لواجباتها والتزاماتها المنصوص عليها في القانون، إضافةً إلى غياب الدور الفاعل للمجلس التشريعي.
- عدم استقرار العلاقة ما بين مكونات قطاع العدالة مما يحول دون تحقيق وزارة العدل لخطتها الهادفة الى تطوير قطاع العدالة، وتعدد قنوات الإتصال مع الدول المانحة من قبل أركان العدالة.
- غياب التشريعات الفلسطينية الخاصة بتنظيم الشأن الديني في فلسطين الأمر الذي أدى الى عمل وزارة الأوقاف بقانون الأوقاف الأردني.

- قلة المستقلين بين خريجي الشريعة مما يعني أنّ العاملين في الحقل الديني (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، المحاكم الشّرعية، دار الفتوى) هم من الحركيين والحزبيين، بما يحملونه من تأثيرات، الأمر الذي يحتاج إلى التصويب العاجل والتخطيط السّليم.

قطاع التنمية الإجتماعية:

- مواصلة سياسة تهويد القدس وتكثيف الإستيطان على الأراضي الفلسطينية.
- جدار الفصل العنصري حول المدينة المقدسة والحواجز العسكرية الثابتة على جميع مداخل المدينة أثرت سلباً على المسيرة التعليمية فيها، وأعاقت وصول الطلبة والمعلمين إلى مدارسهم.
- تزايد اعداد المستحقين للمساعدة الاجتماعية، بسبب اجراءات الاحتلال الاسرائيلي التعسفية وما نتج عنها من ارتفاع لنسب الفقر والبطالة والتهميش، ناهيك عن وجود تعقيدات مجتمعية وثقافية تتعلق بالتعامل مع بعض المشاكل الاجتماعية الحساسة، كالمرأة والمعاقين.
- التواصل شبه المعدوم بين الضفة العربية وقطاع غزة أثر إلى حد كبير على كافة نواحي العملية التعليمية، وعدم قدرة وزارة التربية على متابعة شؤون العملية التعليمية في قطاع غزة نتيجة ممارسات الاحتلال من جهة والإنقسام من جهة أخرى.
- غياب نظام التأمين الصحي الشامل، وعدم قدرة وزارة الصحة على إدارة القطاع الصحي الحكومي في قطاع غزة بسبب سيطرة الانقلابيين على المؤسسات الصحية الحكومية وإقصائهم للكفاءات الفنية والإدارية على خلفية الانتماء السياسي.
- الحصار والحواجز الإسرائيلية والجدار العازل حالت دون قيام الطواقم الطبية بعملها، الأمر الذي عرض المواطنين في قطاع غزة لأبشع الانتهاكات التي تتعلق بحقوق الإنسان.
- عدم تطبيق واحترام أحكام قانون العمل من قبل بعض أرباب العمل، وضعف الرقابة والتفتيش على المنشآت بسبب محدودية الطواقم المؤهلة والمدربة والمجهزة.
- قلة الدراسات والإحصاءات المحدثة التي تعالج قضايا الشباب والرياضة، وضعف الكفاءات في مجال العمل الشبابي وفق الأسس العلمية.
- ضعف البناء المؤسسي في العلاقة بين وزارة الشباب والمؤسسات التي تعمل مع الشباب والرياضة والطلائع، إضافة الى عدم مرور التمويل المباشر للأندية والمؤسسات الشبابية عبر النظام الذي أعدته الوزارة وهذا ينطبق على الدعم الحكومي والخارجي.
- عدم اعتماد وحدات النوع الاجتماعي على هيكليات عدد من الوزارات بشكل رسمي.
- انعدام التنسيق ما بين وزارة الاعلام والمنابر الإعلامية الرسمية (الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء والمعلومات وفا)، وعدم القدرة على افتتاح مكتب إعلام في القدس.

قطاع التنمية الإقتصادية:

- استمرار الجانب الإسرائيلي في وضع العراقيل أمام حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية ومن الأراضي الفلسطينية إلى الدول المجاورة وبالعكس الأمر الذي أثر سلباً على الوضع الاقتصادي.
- انعدام السيطرة على المعابر الحدودية، وتقسيم المناطق إلى A,B,C، وعدم التزام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة كان لها انعكاساتها على المناخ الاقتصادي الفلسطيني والذى أثر سلباً على حرية حركة البضائع والأفراد والحيلولة دون تنفيذ بعض البرامج والمشاريع المخططة.

- تواصل ممارسات الإحتلال الاسرائيلي وممارساته التعسفية وتكثيف الوحدات الإستيطانية ومصادرة الأراضي الزراعية، وصعوبة التواصل مع قطاع غزه.
- نقص بعض التجهيزات الفنية وبالتالي صعوبة إنجاز عمليات الكشف الفني الدقيق على محطات البث الخاصة بشركات الاتصالات والرقابة على الطيف الترددي، وكذلك صعوبة التواصل مع اصحاب مقاهي الانترنت خاصة بالبلدات والقرى.
- المعيقات التي تفرضها السلطات الاسرائيلية على أعمال التسوية والمساحة في المناطق المصنفة (ج). وتقليص الموازنات السنوية المقدمة من قبل سلطة الأراضي وعدم كفاية ما يخصص لها عند إقرار الموازنة العامة.

قطاع البنية التحتية:

- مواجهة قطاع الإنشاءات بشكل عام لمشكلة التذبذب الدائم في أسعار المواد الإنشائية وفي أسعار صرف الدولار واليورو مقابل عملة التداول (الشيكل الإسرائيلي) والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق فجوات تمويلية للكثير من المشاريع.
- التأخر في دفع بعض المطالبات المالية المستحقة للمقاولين، وهذا راجع الى التاخير في تحويل الدفعات المالية الى حساب السلفة المستدامة لدى وزارة الأشغال العامة.
- انعدام التواصل بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية. واستمرار الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تواجد الاحتلال الإسرائيلي على المعابر والحدود وعدم وجود تسهيلات للتنقل الداخلي والدولي، كذلك عدم تنفيذ الاحتلال الإسرائيلي للاتفاقات المتعلقة بالمعابر والحدود وعدم وجود تسهيلات للتنقل الداخلي والدولي، كذلك عدم تنفيذ اتفاقيات التعاون الدولي المتعلقة بالنقل (البري و البحري و الجوي).
- تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، واعتماد السلطة على الموانئ الإسرائيلية وقيود الاتفاقات الاقتصادية، الأمر الذى أسفر عن ارتفاع تكلفة النقل ومن وإلى المناطق الفلسطينية.
- عدم تنفيذ وإعادة تأهيل برامج ومشاريع وزارة النقل والمواصلات الاستراتيجية وخاصة مطار ياسر عرفات الدولي، وميناء غزة التجاري، وميناء الصيادين، وكذلك عدم توفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه البرامج والمشاريع.
- التداخل في الصلاحيات والادوار والمسؤوليات بين سلطة جودة البئية والمؤسسات ذات العلاقة.

التـــوصيـــات العـــامـــة

التوصيات العامة

قطاع الحكم:

- الاستمرار في عمليّة التخطيط الوطنية والتخطيط على المستوى القطاعي بما يؤدّي إلى إقرار سياسات وخطط قطاعية لجميع مجالات العمل الرسمي في السلطة الوطنية.
- الدفع باتجاه تبني وإقرار نظام البوابة الواحدة فيما يتعلّق بإدارة وتنسيق المساعدات التنموية. والاستمرار في الضغط على المانحين للالتزام بالأولويات والبرامج الوطنية والتقيّد بالمتطلّبات الوطنية لدعم البرامج والمشاريع.
- تبني سياسة حكومية داعمة لدور التنمية الإدارية في وضع التصورات والتوصيات الداعمة لحل التضارب والتداخل الحاصل بين صلاحيات وحدود بعض المؤسسات الحكومية.
- التزام جميع الوزارات ومؤسسات القطاع العام بقرار مجلس الوزراء للتغلب على مشكلة تعدد المرجعيات بخصوص التصنيفات الإحصائية المناسبة.
- تعديل قانون ديوان الرقابة العامة ليتلاءم مع متطلبات الأنتوساي، وإيجاد آلية ملزمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الديوان.
- تعديل المناهج الدراسية، ومتابعة المدرسين في الكليات ورعاية الشباب مادياً ومعنوياً وتدريسهم الشريعة الإسلامية بكل تفرعاتها على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، بحيادية تامة.
- العمل على انشاء محاكم خاصة لتسريع عملية البت في القضايا المرفوعة ضد المستاجرين والمعتدين على املاك الوقف وتعديل قانون الايجار والاستئجار بما يخص العقارات الوقفية.
- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية شاملة تتعلق باللاجئين والمغتربين الفلسطينيين وتحديد آليات العمل والصلاحيات وطرق التنسيق مع ميزانية واضحة للتنفيذ.
- إعداد خطة تحرك سياسية واسعة تضمن مشاركة فلسطين في المحافل الدولية المختلفة، وذلك لمواجهة الرواية الإسرائيلية ونقل مستجدات القضية الفلسطينية وعملية السلام.
- الاستمرار في رفد كافة المنظمات الدولية والإقليمية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها بتقارير دورية لرصد آخر مستجدات عملية السلام وممارسات الاحتلال الإسرائيلي المختلفة مدعومة بالنصوص القانونية مع وجود تغطية إعلامية لعملية إرسالها ومحتواها.
- توجيه الدعم الخارجي والمنح لدعم الموازنة العامة مباشرة، و تحويل جميع المنح للمشاريع عبر حساب الخزينة الموحد.
- إيجاد قاعدة بيانات موحدة حول تمويل المانحين للمشاريع التطويرية، والتزام جميع الوزارات بتوقيع اتفاقيات الدعم من خلال وزارتي المالية والتخطيط.

قطاع التنمية الإجتماعية:

- ضرورة تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني المحلي والإقليمي والدولي، وكذلك استكمال قانون النقابات لينظم العلاقة بين كافة المؤسسات، ومواصلة تعزيز التوجه نحو اللامركزية بشكل تدريجي في مختلف القطاعات.
- الاستمرار في تنفيذ استراتيجية إعداد وتأهيل المعلمين وتفعيل هيئة تطوير مهنة التعليم، وكذلك الحد من انتشار ظاهرة التسرب في مدارس القدس وخاصة في المرحلة الإلزامية واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية.
- إنشاء هيئات مستقلة وشبه حكومية تأخذ على عاتقها النهوض بالقطاعات التي تعمل وفق سياسات وتوجهات الحكومة.
- تنفيذ خطط اقتصادية قصيرة الأمد لتطوير التشغيل والتدريب المهني، وتعمل على تلبية متطلبات واحتياجات السوق المحلي.
- العمل على تطوير الشراكة مع القطاع الخاص لتحفيز الطلبة في فلسطين للاقبال على التعليم المهني والتقني، وكذلك إعداد إستراتيجية وطنية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال بمشاركة هيئات حكومية وهيئات المجتمع المدني.
- إقرار اللوائح والنظم وإنفاذ القوانين التي تنظم العمل الشبابي والرياضي الفلسطيني، وكذلك توفير منشآت شبابية ورياضية.
- الاهتمام بذوي الإعاقات في البرامج والمنشات، بالإضافة الى دعم استقدام وفود شبابية ورياضية وطلائعية وكشفية من الدول الشقيقة والصديقة لفلسطين، والاتجاه نحو تدريب المؤسسات والأندية على إدارة مشاريع تنموية لتحقيق دخل ثابت.
- السعي على المستوى الإقليمي والدولي إلى مشاركة المرأة بجميع النشاطات ومحاولة تجنيد الدعم المادي والمعنوي لتنفيذ المشاريع الخاصة بوزارة المرأة، ومتابعة الدراسات الخاصة بالمشاركة السياسية، ومناهضة العنف، ومشاركة المرأة في سوق العمل وإيجاد آليات تحد من وطأة الفقر عليها.
- ضرورة الإشراف على المنابر الإعلامية الرسمية، وإيجاد صيغة للتنسيق الدائم فيما بين وزارة الاعلام وهذه المنابر (الاذاعة والفضائية ووكالة وفا).

قطاع التنمية الإقتصادية:

- العمل في كافة المجالات الدولية ضغط على الجانب الإسرائيلي لإزالة الحواجز والمعيقات على حركة وأنشطة الاقتصاد الفلسطيني والسماح بإدخال المواد الأساسية للبنية التحتية للقطاع.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ السياسات والتدخلات التي تم ادراجها في استراتيجية القطاع الزراعي (الرؤيا المشتركه).
- تنظيم وتصويب اوضاع المحطات الاذاعية والتلفزة المحلية والفضائية، واستكمال فتح سوق الاتصالات وتعزيز المنافسة، بالإضافة الى تعديل القوانين المتعلقة بالقطاع بما يتلائم مع سياسات القطاع.

قطاع البنية التحتية:

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج ومشاريع قطاع النقل الداخلي وإعداد مخططات شبكات الطرق، وتطوير وحدة نظم المعلومات الجغرافية والسلامة المرورية، وما يلزم ذلك أيضاً من تخصيص الأراضي اللازمة لتلك المشاريع.
- استمرار التفاوض مع القطاع الخاص لدراسة دمج شركات النقل العام وتعزيز الإستثمار في هذا القطاع.

- إنشاء صندوق لتطوير النقل العام ومرافقه، ودعم وتطوير المجلس الأعلى للمرور.
- انشاء هيئة الأرصاد الجوية، وتطوير التشريعات والأنظمة اللازمة لانشاء الهيئة وتنظيم عملها بما يسهم في تطوير الأرصاد الجوية الفلسطينية.
- التفاوض مع الجانب الاسرائيلي بشأن القضايا الاستراتيجية « الطرق الاقليمية، السكك الحديدية، المشاريع الاستراتيجية»، وابرام الاتفاقات التى تسهل تنفيذها وفق الخطط الموضوعة من قبل الجانب الفلسطيني.
- توفير المعلومات الأولية عن الأطر المالية التي يمكن أن تتوفر لتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة المدرجة في خطة الإصلاح والتنمية، على أن تشمل هذه المعلومات توفر المصادر المالية للمشاريع والبرامج المختلفة مقداراً وتوقيتاً.
- التأكيد على ديمومة التدفق المالي لحساب السلفة المستدامة بناء على خطة التدفق النقدي للمشاريع.

الملاحق

ملاحق

يمثل الرسم البياني رقم (١) النسبة المئوية لعدد اللجان الحكومية التي تم تشكيلها في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال العام الأول لعملها، مصنفةً حسب السياسات القطاعية التي تم اعتمادها في وثيقة فلسطين.

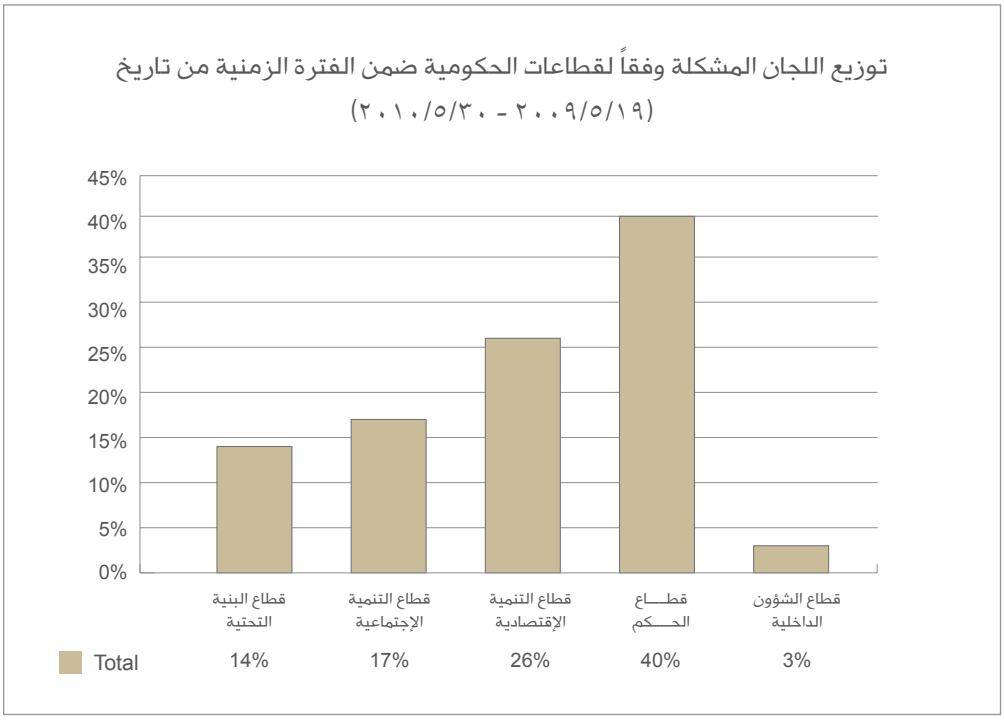
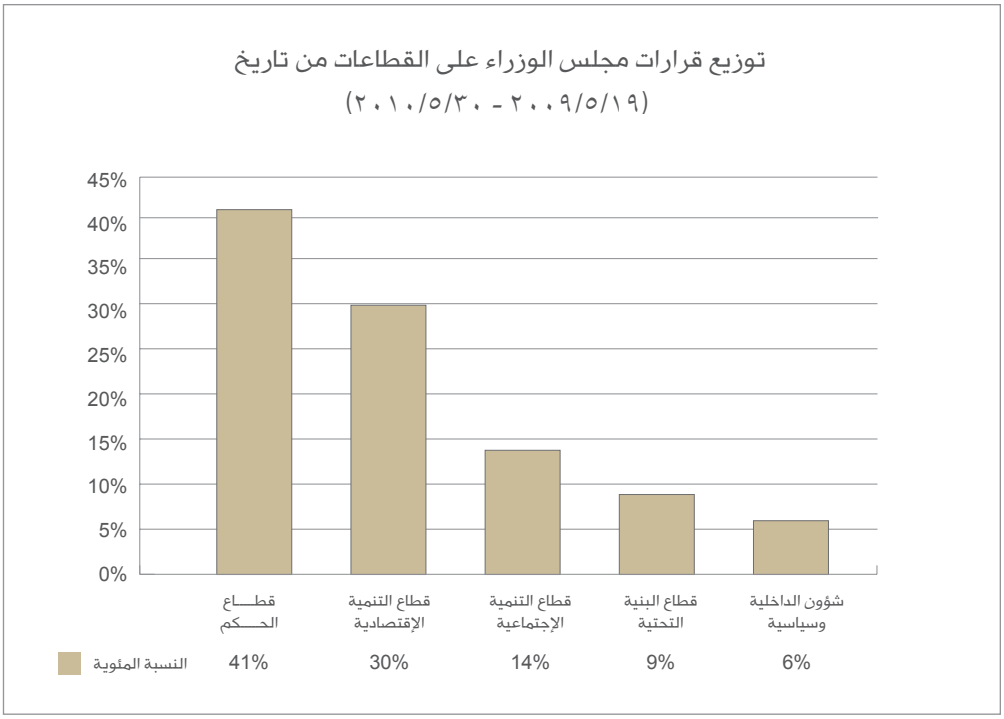
يمثل الرسم البياني رقم (٢) النسبة المئوية لعدد القرارات الحكومية التي تم تشكيلها في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة خلال العام الأول لعملها، مصنفةً حسب السياسات القطاعية التي تم اعتمادها في وثيقة فلسطين.